حق الصدارة في النحو العربي

بين النظرية والتطبيق

الدكتور
عزمي محمد عيال سلمان



WWW.daralhamed.net

حَقُّ الصَّدارة

في النَّحوِ العَرَبي

بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ والتَّطبِيق

الدكتور

عزمي محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى

2011م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/7/2611)

415

◆ سلمان، عزمي محمد عيال.
◆ حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق/عزمي محمد عيال سلمان.
– عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
( ) ص .
◆ ر. إ. : (2010/7/2611) .
◆ الواصفات :قواعد اللغة// اللغة العربية
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) ISBN 978-9957-32-516-9



دار الحامد للنشر والتوزيع

شفا بدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 -00962 فاكس : 5235594 -00962
ص.ب . (366) الرمز البريدي : (11941) عمان – الأردن

Site : www.daralhamed.net
E-mail : info@daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com
E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

الإهـــــــداء

إلى والدَيَّ الكريمين، وإخوتي الأعزاء...

إلى شيخ العربية وأستاذها الكبير محمود محمد شاكر أبي فِهْر،

في رحاب الله...

عزمي محمد سلمان

المحتويات

الفصل الثالث

الأفعال التي لَها الصدارة

الفصل الرابع

الحروف التي لها الصَّدَارة

تقـــديـــم

بقلم: د. أحمد عطية السُّعودي

أحمدُ الله الذي أنزلَ أعذبَ الكَلِم، وجعلَ البيانَ بُلغةً ورُواء، وأُصلّي على مَنْ مدَّتْ عليه الفصاحةُ رِواقَها، وشدَّتْ به البلاغةُ نِطاقَها، محمدٍ رسولِ الله، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، وبعد،

فلقد امتنَّ الله على الإنسان بالبيان؛ إذ جعله مفتاحاً للحياة والحضارة، وجعل اخـــتلافَ ألسنة الخلق آيةً من أعظم الدلائل الباهرة على قدرته، تلك القدرة التي لا يُـــدركُ آثارَها، ولا يستطيبُ ثمارَها إلا الرّاسخون في العلم المتأمِّلون في صفحات الكـــون المنظور: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ".

والعالِمُـــون وحـــدَهم هم الذين يَقْدُرُون البيان وسِحْرَه حقَّ قَدْرِه، ذلك السِّحر الحلال الذي يخلبُ الألباب، ويمتِّعُ الأسماع، ويهزُّ الأفئدة، ويُحدثُ في النفوس أثراً قد لا يمّحي أبدَ الدّهر، ولا غَرو "فإنَّ من الشِّعر لحكمة، وإنّ من البيان لسحراً".

ولا ســـبيلَ إلـــى البيان، سِحْرِه وحِكْمَتِه إلا باللغة، وما قويتْ لأمةٍ قناة، ولا اشتدَّتْ لها عَرِيكة إلا بها؛ ذلك لأنَّ اللغة هي صورةُ وجودِ الأمة، وأمَارةُ علوِّها أو انحطاطهـــا، فكـــم أمّةٍ قد سادتْ، ثمَّ ما لبثتْ أنْ بادتْ حين اختلَّ ميزانُها، وانفصمَ مسلكُها.

ولا ســـبيلَ إلى هذا الميزان اللغويّ إلا بالنحو الذي يعصمُ اللسانَ من الخطأ، والفكرَ من الخَطَل، والنفسَ من الزَّلل:

ومَنْ حوى النحو صار الفهمُ في يدهِ   طوعاً يحلُّ به ما ضمَّتِ الكتبُ!

ولقـــد تفـــرّغ لهذا العلم الجليل العباقرةُ من أسلافنا – كما يقول علامةُ النحو عـــبّاس حـــسن –فجمعوا أصوله، ورفعوا بنيانه في إخلاص نادر، وصبر لا ينفد،

حتى إذا جاء أحدَهم الموتُ فلا يقع عليه إلا في حلْقة درس، أو جِلْسة تأليف، أو ميدان مُناظرة، أو رِحلة في طلب العلم، و"على هذا النَّهج الرّفيع تعاقبتْ طوائفُ النُحاة، وتوالتْ زمرُهم في ميدانه، وتلقّى الراية نابغٌ عن نابغ، ولَمعيٌ في إثر لَمعيّ، وتسابقوا مخلِصين دائبين، فُرادى وزرافات في إقامة صرْحه، وتشييد أركانه، فأقاموه سامقَ البناء، وطيدَ الدّعامة، مكينَ الأساس، حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمّونها "عصور النهضة" راسخاً قوياً، من فرط ما اعتنى به الأسلاف، ووجّهوا إليه من بالغ العناية، فاستحقوا منا عظيم التقدير، وخالد الثناء، وحملوا كثيراً من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم، والإشادة ببراعتهم"!

وعلى خُطى هؤلاء سار الأستاذ "عزمي محمّد"، فشرع يجول في صحائفهم، وأروقة ذخائرهم، يقتطفُ منها باباً طريفاً من أبواب النّحو هو حقّ الصّدارة في النّحو العربيّ.

وقد سعى إلى جمع آراء النحاة الأوائل من لدن سيبويهِ حتى الخضريّ، ورصدَ أحكامَهم عن كلّ لفظ من الألفاظ التي لها حقّ الصّدارة، وعدّ ابنَ السّراج صاحبَ الأصول أسبقَ مَنْ أشار إلى هذا المصطلح.

وتتعاور الصدارةَ أسماء وأفعال وحروف، فمن الأسماء: ضميرُ الشّأن، وأسماء الاستفهام، وأدوات الشرط. ومن الأفعال: الأفعال المتصلة بقد والسّين وسوف، والأفعال الجامدة.

ومن الحروف: حرفا الاستفهام الهمزة وهل، وأحرف النفي، وإنّ وأخواتها، وأحرف النداء.

وقارئ هذا الكتاب سيجدُ ذخائر كثيرة، فإنْ كان من أهل الصّناعة – صناعةِ النحو – فعلى الخبير وقع، ومن المعين نهل، وسيدهشه أنّ تعاورَ الصّدارة يشي بنسق العربية البديع، وسَنَنها الرّصين في دقّة التعبير، وحسن الأداء، ومرونتها في إمداد المتكلّم بألوان من الصور اللفظية، وفي اختزال المعنى الأسلوبيّ، وإبراز المستوى الصوتيّ كما بين "إنّ" و"أنّ".

وما أحوج أبناء العربيّة اليوم إلى مثل هذا المصنّف الذي يربط الظاهرة الموقعيّة بالقيمة الدلاليّة للسياق، ويظهر ما آل إليه نظامُ الجملة في العربية المعاصرة، ويهدي إلى نفوسنا عملاً جميلاً جاداً قد استوى مرتّباً أحسنَ ترتيب، آخذاً بحظوظ التدرّج والإمتاع مع تنويع الشّواهد، وتعدّد الفوائد. والله الهادي إلى سواء السّبيل.

تمهيد

تُعدُّ الموقعية إحدى الظواهر التي دُرِسَتْ من النحاة والبلاغيين دراسةً مُستفيضةً، والبلاغيون في ذلك تَبَعٌ للنحاة، إذْ قسَّم النحاة الرُّتبة إلى محفوظة وغير محفوظة، فارتضى البلاغيون هذا التقسيم، وتجنّبوا الحديث في الرُّتبة المحفوظة؛ لحفظها وثبات وضعها، فلا تختلف عليها الأساليب، وعَمَدوا إلى الرُّتبة غير المحفوظة فمنحوها دراسة أسلوبية، وأفردوا لها باباً سمَّوه: التَّقديم والتَّأخير.

وقد جاءت دراسة النحاة للظواهر الموقعية دراسة عامَّة غير مُنتظمَة بالاستقصاء والحصر والتصنيف، وغير مبوَّبة في باب واحد أو أبواب خاصة، وآية ذلك أنَّ ذكرها جاء في أعمالهم مُتناثراً مُتفرِّقاً، وكان على الباحث في رصده لألفاظ الصدارة، أنْ يستوعب معظم ما صُنِّف في التراث النحوي، لعلَّه يجد ضالته مبثوثة في شرح أو حاشية أو تعليق.

ولم تنل ألفاظ الصَّدارة دراسة مستقلة من النحاة القدماء ولا المحدثين فيما اطَّلع عليه الباحث من المصادر والمراجع، سوى ما أورده ابن السراج (316هـ) في أصوله من فصل سمَّاه: (الحُروف الَّتي لها صَدْرُ الكَلام)، ولم يأت في حديثه عنها على كلِّ ما له صَدْر الكلام.

ولهذا سعيتُ إلى جمع آراء النحاة القدماء من لدن سيبويه (180هـ) حتى الخضري (1286هـ)، ورصد أحكامهم حول كلِّ لفظ من الألفاظ التي لها حَقُّ الصَّدارة، ونظراً لتفاوت النحاة وتنوُّع اهتماماتهم في تحديد هذه الظاهرة فقد جاءت نصوصهم متباعدة زمنياً، فإذا ما وردت إشارة من نحوي سابق ونقلها عنه نحوي لاحق اكتفى الباحث بما قاله السابق رغبةً في نسبة الآراء إلى أصحابها، آخذاً في ذلك كله بواقع اللغة، وما نطقت به العرب، مبتعداً عن التمارين الافتراضية والتقديرات العقلية التي لا تتوافق مع الأنماط اللغوية المستعملة، مؤثراً الوصف والتحليل أداتين من أدوات البحث والدراسة.

أمّـا تقسيم الكتاب فجاء في أربعة فصول وخاتمة، تناولتُ في الفصل الأول مـصطلح الـصَّدارة، وإرهاصـات ظهوره في الدراسات النحوية، وما يرادفه من مـصطلحات أخـرى اسـتعملها النحاة الأوائل، وكذلك تناولتُ معايير الحكم على صـدارة عناصـر اللغة في الكلام والجمل، وتناولتُ بناء الجملة العربية من حيث ترتيب أجزائها، واختلاف الباحثين فيها أطيِّعة هي أم قاسية في ترتيبها، وما تمتاز بـه من سمات كخاصية الإعراب، وتحدثتُ عن الرُّتبة في النحو العربي وانقسامها إلى محفوظة وغير محفوظة وموقع ألفاظ الصَّدارة في الرتبتين.

وتـناولتُ فـي الفصل الثاني الأسماء التي لها حقُّ الصَّدارة، ومن أبرزها: ضـمير الشأن، وأسماء الاستفهام وأدوات الشرط، و(مَا) التعجبية، و(بينا) و(بينما) وكِنايات العدد.

وتـناولتُ فـي الفـصل الثالث الأفعال التي لها حقُّ الصَّدارة، وهي صدارة تُكتـسَب بطـريقتين إحـداهما: أن يتصل بها أحرف تكون سوابق أو لواحق، أما السوابق فهي: (قَدْ) و(السين وسَوْفَ)، وأمَّا اللواحق فهي: نونا التوكيد و(مَا) الكافة، ورأيـت أنْ أنـسب الصَّدارة للأفعال وليس لها؛ لنزولها من الأفعال منزلة الجزء، والطـريقة الأخرى في اكتساب الأفعال للصَّدارة هي: أن تكون جامدة، إمَّا جموداً اشتقاقياً وإمَّا جموداً سياقياً.

وتـناولتُ في الفصل الرابع الحروف التي لها الصَّدارة، ومن أبرزها: حرفا الاسـتفهام، وأحرف التنبيه، وأحرف التحضيض، وأحرف النفي، و(إنّ) وأخواتها، ولام الابـتداء، ولام القَـسَم، وأحرف النِّداء، وأحرف التَّصْديق والإيجاب، وحرف الرَّدع، و(رُبَّ)، و(إذَنْ) العاملة.

وآمل أن يكون هذا الكتاب إسهاماً جديداً في رفد المكتبة العربية بدراسة تُسهم فـي إغـناء الـدرس النحوي، بما تناولته من ظاهرة موقعية لم تُطْرَق من قبل إلا لِمَاماً، سائلاً الله الصواب والسَّداد، وهو وليُّ التوفيق.

الفصل الأول

مفهوم الصدارة

وبناء الجملة العربية

الفصل الأول

مفهوم الصدارة وبناء الجملة العربية

1.1 مفهوم الصَّدارة:

تـــتألف الجملة من عناصر يرتبط بعضها ببعض، ويأتي كل واحد منها إثر الآخـــر في ترتيب معين، وبما أنه لا يمكن أن يُنطق بعنصرين في آن واحد، فذلك يبـــرهن علـــى أن الجملة ذات طبيعة خَطِّيَة،[1] وبما أن الجملة ذات طبيعة خَطِّيَة، فذلك يقتضي أن تكون هنالك عناصر تأتي في أوّل الكلام والجمل، وأخرى تأتي في حشو التراكيب وآخرها.

وإذا تبـــين أن هذا العنصر لا يقع إلا أوّل الجمل، ولم يرد أنه جاء في حشو التراكيب وآخرها من خلال الاستقراء واستخدام أصل الاستصحاب، فإنه يحكم عليه بأنه من ألفاظ الصدارة.

والـــصَّدارة لغـــةً: التقدُّم، وهي مَأخوذةٌ من الصَّدْرِ، والصَّدْرُ: أعلَى مُقَدَّمِ كُلِّ شيء وأوَّله، وهو مفردُ جَمْعُهُ: الصُّدُور.[2]

والـــصَّدارة عـــند النحاة: اختصاص الكلمة بوقوعها في أوّل الكلام، كأسماء الاستفهام.[3]

---

1. انظر: طحان: ريمون، الألسنية العربية، 1981م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص:49.
2. انظـــر: الأزهـــري: محمد بن أحمد (ت: 370هـــ)، معجم تهذيب اللغة، 2001م، ت: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، 2: 1986، ابن منظور: محمد بن مكرم (ت:711هـــ)، لـــسان العـــرب، 2000م، دار صـــادر، بيـــروت، 8: 209، الزَّبيدي: محمد مرتضى (ت: 1205هـــــ)، تـــاج العروس من جواهر القاموس، 1973م، ت: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام في الكويت، (د.ط)، 12: 293.
3. انظر: مصطفى: (إبراهيم)، والزيات:(أحمد حسن)، وعبد القادر:(حامد)، النّجار:(محمد علي)، المعجم الوسيط، 1972م، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط2، ص: 509.

وعند الأستراباذي (686هـ) أن للكلمة صدر الكلام: أنها تقع في أول الجملة، فلا يتقدّم عليها ركن من أركانها، ولا ما هو من تَمامِها.[1]

ولم أجد عند سيبويه (180هـ) استخداماً لمصطلح (الصَّدارة)، وإنما يقابل هذا المصطلح عنده مصطلح (الابتداء)، ففي حديثه عن اسم الاستفهام (أيُّهم) يقول: "ولا تدخل عليه الألف، وإنما تُركت استغناء، فصارت بمنزلة الابتداء".[2] وفي حديثه عن معاني (أينَ) و(كَيْفَ) يقول: "وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به؛ لأنها من حروف الاستفهام".[3] وفي حديثه عن (إذَنْ) يقول: "إذَنْ إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأً عملت في الفعل".[4]

ولم أجد استخداماً لهذا المصطلح عند المبرد(285هـ) في كتابه المقتضب، بل إنه يبتعد عن الاصطلاح مستخدماً العبارات الموضّحة له، ففي حديثه عن (رُبَّ) يقول: "ولا تكون (رُبَّ) إلا في أول الكلام".[5]

ولمّا كان مصطلح (الابتداء) عند النحاة الأوائل يرتبط بالعامل النحوي المعنوي الذي يعمل في الأسماء الرفع كانت هذه الازدواجية في الاصطلاح مِظنّة الخلاف والإلباس، "وينبغي أن يُختار في الحدود والرُسوم أوضح الألفاظ في المعنى المُراد، ويُحترَز عن الألفاظ المُشتركة"،[6] فكان من المقرّر على نحاة القرن الرابع

---

1. انظر: الأستراباذي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، (د.ت)، ت: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، 1: 232.
2. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، الكتاب ، 2004م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1: 126.
3. المصدر نفسه 2: 128.
4. المصدر نفسه 3: 12.
5. المبرد: محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، المقتضب، 1963م، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 4: 139.
6. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 40.

الهجـــري أن يستعيضوا عن مصطلح (الابتداء) بمصطلح (الصَّدَارة)، فيطالعنا ابن السراج (316هــ) في أصوله بباب يُسَمِّيه (الحروف التي تكون صُدُور الكلام).[1]

ولا يُشترَط أن تقع ألفاظ الصَّدارة في أوَّل الكلام، ولكن لا بُدَّ أن تقع في أوَّل الجملـــة أكانت الجملة أوَّل الكلام أم وسطه، فتقول: (لَمحمدٌ أخوهُ خَيْرٌ مِنْهُ)، حيث وقعت لام الابتداء هنا في صدر الكلام، وتقول: (محمدٌ لَأخوه خَيْرٌ مِنْهُ)، فوقعت في صـــدر جملـــة الخبر، وتقول: (محمدٌ هَلْ حَضَرَ أخوهُ ؟)، فوقعت (هل) في صدر جملة الخبر،[2] وجملة الخبر جملة مستقلة بحسب أصلها، وإن قيل: خبر المبتدأ إذا كـــان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد، وهذا المفرد من حيث المعنى يقع بعد المبتدأ فتنتفي الصَّدارة ؟!

وعن هذه المسألة يجيب الأستراباذي (686هــ) بقوله: " لا نُسَلِّم، وما الدليل على ذلك؟ فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مُطالبون بأن أصل خبر المبـــتدأ الإفراد، بل لو ادُّعي أن الأصل فيه الجملة لم يَبْعُد؛ لأن الإخبار في الجمل أكثـــر، وكـــونها فـــي محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه".[3]

وبـــناء علـــى ما سبق ليس هنالك حاجة إلى تقدير جملة الخبر بالمفرد، فهي جملة من حيث الشكل التركيبي، " فإن أهمَّ صفة للنحو الحديث أنه يستبعد كثيراً من الأصول الفلسفية القديمة، يستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير، إن أهـــم مـــا يوصف به النحو الحديث أنه شكلي (Formal) أو صُوَري، إنه ينظر إلى

---

1. انظـــر: ابـــن السراج: محمد بن سهل (ت: 316هــ)، الأصول في النحو، 1999م، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 2: 234.
2. انظر: السامرائي: فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، 1998م، منشورات المجمع العلمي، بغداد، (د.ط)، ص: 76.
3. الأسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب 4: 108 ــ 109.

الصُوَر اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً".[1]

وقد سار نحاة العربية القدماء وفق هذا المنهج الشكلي في جوانب من دراساتهم، وآية ذلك أن الأستراباذي لا يرى في العوامل التي تُقدَّر قبل ألفاظ الصدارة مخرجة لها عن موضع الصدارة، وهذا ما نصَّ عليه في حديثه عن (كم) الاستفهامية والعامل فيها، حيث يقول: "والأولى أن يُقدَّر الناصب بعد (كم) ومُميِّزه؛ لحفظ التصدُّر على (كم)، ولا منْعَ من تقدير الناصب قبل (كم)؛ لأن المُقدَّر معدومٌ لفظاً، والتصدُّر اللفظي هو المقصود".[2]

1.2 بناء الجملة العربية:

لا تسير اللغات على طريقة واحدة في تأليف الألفاظ وتركيبها للتعبير عن معنى من المعاني ودلالة من الدلالات؛ إذ لكل لغة طريقتها في نَظْم الكلام وهَنْدَسَته، "فتخضع لنظام معين في ترتيب كلماتها، ويُلتزَم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختلَّ هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يُحقِّق الكلام الغرض منه، وهو الإفهام، ولا تُمثِّل مفردات اللغة إلا ناحية جامدة هامدة من تلك اللغة، فإذا نُظِّمتْ ورُتِّبتْ ذلك الترتيب المُعيَّن سرَت فيها الحياة، وعبَّرت عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان".[3]

ويرى إبراهيم أنيس أنه " ليس من اليسير تعليل مثل هذا المسلك اللغوي في ترتيب الكلمات وتنظيمها، بل ليس من الهين أن يقال: لم اتخذت هذه اللغة النظام المُعيَّن الذي قد يُخالف ما جرت عليه لغة أخرى شقيقةٌ لَها ؟، وذلك؛ لأن ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا وليد تطور طويل المدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة

---

1. السعران: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، (د.ت)، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ص: 207.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 240.
3. أنيس: إبراهيم، من أسرار اللغة، 2003م، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط8، ص: 251.

على هذه اللغة، ومن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية أو الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما تألفه، ونفهمه في كل لغة".[1]

وبناءً على ما سبق لا يُقبل –من وجهة نظر المناهج العلمية في دراسة اللغة– قول " بعض الغربيين من أصحاب نزعة التصوُّف والتحليل النفساني الحديث الذين يردون تأخير الفاعل في لغتنا ـ اللغة العربية ـ إلى نوع من القَدَرِيَّة[2] الشرقية التي تُحيل كل شيء إلى الغيب، ومنهم من يقول: إن الاختلاف بين الأوربيين وأبناء اللغة العربية في مسألة الجملة الاسمية، إنما هو اختلاف في درجة الشعور بالثبوت للشخصية الإنسانية، فإن ثبوت هذه الشخصية ملازم للتفكير الأوروبي، ولكنَّهُ ضعيف عند الشرقيين،[3] يسري ضعفه من الفكر إلى اللسان كما يظهر من غلبة

---

1. المصدر نفسه ص: 252.
2. القَدَرِيَّــة: قومٌ يُنكِرون القَدَر، ويقولون إن كلَّ إنسانٍ خالق لفعله، وهو مصطلح قديم استخدمه الناس بعد عصر الرواية، وهو بهذا المعنى يناقض المعنى الذي يراه العقاد: بأنَّهم يحيلون كل شيء إلى الغيب، ولعل الذين قصدهم العقاد هم المُرجئة.(المعجم الوسيط ص: 718).
3. هــذا الرأي مردود لقيامه على الجنس أو العُنصر، فمسألة الأجناس كلُّها لا نستطيع أن نُصدِر علـى أساسها حُكماً على مكانة الشعوب المختلفة، ويُحدثنا التاريخ أن الهجرات الجماعية قد كانــت مُستمرةً منذ عصر ما قبل التاريخ وفي التاريخ القديم، مما أدى إلى تداخل الأجناس على نحو لا يسمح بأن نزعم أن هناك اليوم جنساً خالصاً، ففي كل شعب نجد أنماطاً مختلفة من البشر بحكم الاختلاط التاريخي بين الأجناس والشعوب، وبذلك يصبح من التعسُّف الزعم بأن هذا الجنس أو ذلك يتمتَّع بملكات خاصة به، ومع ذلك فإن المستشرقين لا يزالون يلحُّون علـى هذا الرأي الذي أبداه (رينان) في أواخر القرن التاسع عشر، وقد عاد الرأي نفسه إلى الظهـور في القرن العشرين محوَّراً بعض الشيء عند المستشرق (هولمان) الذي يقول: إن العقلـية العـربية عقلـية تجميع لا تركيب، ويَستدِلُّ على ذلك بكثرة استخدام الكاتب العربي لحرف العطف (واو) بينما اللغات الأوربية تستخدم نقط الانتهاء. (انظر: الأدب وفنونه ص: 65 ـ 66)

الجملـــة الاسمية على ألسنة الأوروبيين، وغلبة الجملة الفعلية على ألسنة الناطقين بالضاد".[1]

ولـــيس أدلُّ على رفض قول هؤلاء ما آل إليه نظام الجملة في عربية اليوم "فقد اختلف نظام الجملة العربية إلى حدٍ ما باختلاف العُصور، ففي عصرنا الحديث مثلاً قد تأثّر بنظام اللغات الأوروبية في مواضع كثيرة، وأصبح الآن بعض ما كان يُعـــدُّ غـــريباً على نظامها في العصور الإسلامية الأولى، سائغاً مقبولاً بين جمهرة المتعلمين، نقرؤه في الصحف وبعض المؤلفات الحديثة".[2]

ويرى كمال بشر أن " الموقعية في عربية اليوم متأثرة إلى حدٍ ما بالأساليب الأجنبية حتى ليستطيع الواحد منّا أن يَرُدَّ الجملة أو العبارة أو الفِقْرَة كلّها من حيث ترتيبُ الكلمة فيها إلى أصل أجنبي".[3]

ومن مظاهر هذا الاختلاف ما حدث في اللهجات العربية الحديثة، فإن جملة: (ضربَ محمدٌ علياً) مثلاً أصبحت في اللهجات الحديثة: (محمد ضرب علي)، بتقديم الفاعل، والتثنية بالفعل، ثم الإتيان بالمفعول به.[4]

والفعـــل في العربية الفصيحة يتصدر الجملة في معظم الأحوال العادية؛ لأن الفعـــل أو الحـــدث هو موضوع اهتمام المتكلمين بالعربية.[5] فهل يحق لنا بعد هذا التطور في الجملة العربية أن نقول: إن الشخصية العربية كانت متزعزعة، واستقر بها الأمر إلى الثبات؟!

---

1. العقاد: عبّاس محمود، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، 1988م، دار المعارف، القاهرة، ط 6، ص: 56 ـــ 57.
2. أنيس: من أسرار اللغة ص: 258.
3. بشر: كمال، دراسات في علم اللغة، 1998م، دار غريب، القاهرة، (د-ط)، ص: 292.
4. انظـــر: عـــبد الـــتواب: رمـــضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، 1997م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ص: 208.
5. انظر: طحان: الألسنية العربية ص: 54.

وتنقسم اللغات في ترتيب عناصرها إلى قسمين:

القسم الأول: تلك اللغات الحرة في ترتيب كلماتها كالإغريقية واللاتينية، ففي هاتين اللغتين القوميتين يبدو للوهلة الأولى أنهما لا تكادان تخضعان لنظام معين في ترتيب الكلمات.

والقسم الثاني: تلك اللغات الحديثة كالفرنسية والإنجليزية اللتين يضرب بهما المثل على استقرار الجملة استقراراً يكاد يقرب من الجمود، فليس للمتكلم بإحدى هاتين اللغتين أن ينتقل بالكلمة من مكانها المعين في الجملة.[1]

وأما اللغة العربية الفصيحة، فقد اختلف علماء اللغة في شأنها، فمنهم من يرى أنها جامدة في تركيبها، ومنهم من يرى أنها مرنة مطّواعة، ومن أنصار الاتجاه الأول (برجشتراسر) حيث يرى أن " اللغات تتخالف تخالفاً ظاهراً في هذا الباب، فترتيب الكلمات في الجملة مقيد في بعضها، واختياري في بعضها، مثال النوع الأول: اللغة الفرنسية، فترى فيها لكل جزء من الجملة موضعاً، لا يمكن نقله عنه إلا في القليل من الحالات، ومثال النوع الثاني: الألمانية، فقواعد ترتيب الكلمات فيها قليل، والشواذ منها كثير، والعربية متوسطة بين النوعين المذكورين من اللغات، فقيِّد فيها ترتيب الكلمات في كثير من الحالات، كتقديم الموصوف على الصفة، والمضاف على المضاف إليه...إلى آخره، وهو اختياري في بعضها كما ورد من تقديم الفاعل على الفعل، ولأمثال هذا أقل بكثير من أمثال ذلك في العربية".[2]

ثم يُغلِّب بعد ذلك جانب القساوة في التركيب على جانب الوسطية فينص على أن " قواعد الترتيب قاسية فيها، فالعربية أقرب إلى الفرنسية في ذلك منها إلى الألمانية، وهي أشد اللغات السامية تقييداً لترتيب الكلمات، والحبشية أكثرها اختياراً،

---

1. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 253.

2. برجستراسر: التطور النحوي، 2003م، ت: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ص: 134.

والعبـــرية متوسطة بين الضدين، وربما كانت للغة السامية الأم على مثل ما تكون علـيه للعبـــرية في هذا المعنى، فالعربية تبعاً لطبيعتها، أكثرت من قواعد الترتيب ولقستها، والحبشية تبعاً لطبيعتها قلّلتها، وأرختها".[1]

ويـــرى ميشال زكريا أن بعض الباحثين يزعم أن ترتيب الجملة العربية من فعـــل وفاعل ومفعول به ترتيب حرّ، ويردون ذلك إلى أن الحركات الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمات تُميّز بين الكلمات من حيث موقعها الإعرابي، فإذا افتُرض في الوقت نفسه توافر البنى التالية:

فعل + فاعل + مفعول به.

فعل + مفعول به + فاعل.

فاعل + فعل + مفعول به.

فاعل + مفعول به + فعل.

مفعول به + فاعل + فعل.

فإنـــنا لا نحتاج إلى وقت طويل، لكي نلاحظ أن هذه البنى غير متوافرة في واقع اللغة ممّا يدل على وجود ضوابط في الجملة تحد من حرية ترتيب عناصرها الأساسـية، فلـــيس بإمكـــان الفعـــل أن يقع في آخر الجملة، والجملة التي يقع فيها المفعول به قبل الفاعل جملة مشكوك حالياً في ورودها في اللغة العربية، وعلى هذا فإن الترتيب المقبول هو أحد الترتيبين التاليين:

فعل + فاعل + مفعول به.

فاعل + فعل + مفعول به.

وهـــذا الترتيب المقبول يلائم في الظاهر التمييز بين الجملة الفعلية، والجملة الاسمية التي يشير إليه اللغويون.

---

1. المصدر نفسه ص: 134.

ممّا تقدم يتبين ـــ من وجهة نظر ميشال زكريا ـــ أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيباً حراً، بل هو ترتيب محدّد بصورة أساسية.[1]

ومن أنصار الاتجاه الثاني الذين يرون في الجملة العربية جملة مرنة مطوّاعة فـؤاد التـرزي، فيـرى أنّ " الجملة العربية بمفهوم الجملة الحديث مرنة مطواعة تستطيع أن تُقدَّم فيها، وتُؤخَّر إلى حدٍ بعيدٍ، فالخبر قد يتقدّم على المبتدأ، والمفعول علـى الفاعـل، والفاعـل على الفعل، ليس هذا فحسب، بل قد تُقدَّم الفضلات على غيـرها، غيـر أنها رَغْمَ هذه المُرونة قد تشمل وحدات صغيرة متماسكة يندر أن يفـصل بينها فاصل في الغالب، كالصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، ويُتّـبع فـي ترتيبها نظام عقلي خاص يقوم على تقديم الأهم على ما هو دونه في الأهمية؛ لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم، ومقتضى الحال".[2]

ويرى أحمد مطلوب " أن التقديم في العربية لون من ألوان حريتها، وخاصية مـن خصائصها، وهو من سَنَن العرب في كلامها لِمَا له من أهمية في دقّة التعبير وحسن الأداء".[3]

ويـذهب محمد حماسة إلى أن " الجملة العربية مرنة في الترتيب طيِّعة، فلا تَلْزم أحد الركنين موضعاً واحداً".[4]

ويعـزو كمـال بـشر هـذه الحرية في ترتيب العناصر إلى وجود خاصية الإعـراب، ويرى أن " العربية بهذه الخاصية تمتاز من غيرها من اللغات، إذ هي تتصف بالمرونة في قواعد ترتيب الكلام ونَظْمِه مِن حيثُ التقديمُ والتأخيرُ".[5]

---

1. انظـر: زكريا: ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، 1983م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 26 ـــ 28.
2. الترزي: فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، (د.ت)، دار الكتب، بيروت، (د.ط)، ص: 212.
3. مطلوب: أحمد، بحوث لغوية، 1987م، دار الفكر، عمّان، ص: 41.
4. عبد اللطيف: محمد حماسة، بناء الجملة العربية، 2003م، دار غريب، القاهرة، ص: 47.
5. بشر: دراسات في علم اللغة ص: 267.

ويــذهب رمــضان عبد التواب إلى أنه " تختلف – في ترتيب الكلمات داخل الجملــة – تلــك اللغات التي تُلحِقُ بكلماتها علامة معينة مورفيم (Morphem)؛ للدلالــة علــى وظيفتها في الجملة، وهي تلك العلامة التي نُسمّيها الإعراب ـــ عن اللغــات التي لا تستخدم مثل هذه العلامة، والنوع الأول تمتاز الكلمات فيه بحرية الحركة داخل الجمل".[1]

وفي ذلك يقول أنطوان مييه: إن " وجود إعراب غني بالحالات، بحيث يكفي للعــبارة عمّا هو ضروري لبناء الجملة ـــ يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيب، وعلى العكس من ذلك، يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات، عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب، كما هو الحال في اللغة الصينية، أو عندما لا يــوجد إلا عــدد محدود، كما هي الحال في الفرنسية".[2] والإعراب في ذلك من الوسائل التي تعمل على ترابط أجزاء الجملة، وإحكام بنائها.[3]

وبسبب فقدان خاصية الإعراب في اللهجات العربية الحديثة انحصرت أشكال الجملــة العربية من حيث ترتيب العناصر " فقد كانت الجملة العربية تظفر بحرية كبيرة إلى حدٍ ما في ترتيب أجزائها، بسبب وجود الإعراب في الفصحى، والاكتفاء بــه فــي كثير من الأحيان؛ للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة، ومن هنا تعددت أشــكال الجملــة العربية من ناحية موقع كل جزء منها تبعاً لاختلاف المقصود من الكلام، والجزء الذي يَعني المُتحدِّث إبرازه، والاهتمام به أكثر من غيره، وقد ساعد على هذه الحرية في بناء الجملة العربية وجود الإعراب، فلمّا فُقد هذا الإعراب كان الــواجب أن يلــزم بــناء الجملة نظاماً واحداً، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة".[4]

---

1. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 206.
2. نقلاً عن: عبد التواب: التطور اللغوي ص: 208.
3. انظر: عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ص: 88.
4. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 208.

ولعل ثبات وضع العناصر في الجملة العربية في اللهجات الحديثة كان سابقاً لفقدان خاصية الإعراب ممّا جعل فقدان هذه الخاصية غير مُؤثّر في وضوح دلالات التركيب ومعانيه.

وعلى الرّغم من وجود خاصية الإعراب في الفصحى، وهذا ممّا يضفي على الجملة شيئاً من المرونة في حركة عناصرها ــ إلا أنّه كما يرى هلمسليف " ليست هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عنصر تتحدّد علاقته بالذي يجاوره".[1]

وما سمّوه باللغات الحرة في ترتيب كلماتها ليست في الواقع في حرية مطلقة من هذه الناحية بل تحدُّها قوانين الأسلوب، والمفاضلة بين أسلوب وآخر، أو تخصيص أسلوب معين لمجال من القول لا يصحُّ معه استعمال غير هذا الأسلوب، أو هذا التركيب.[2]

وفي هذا يقول محمد عبد المطلب: " إنّ الجملة العربية لا تتميّز بحتميّة في ترتيب أجزائها، وبرَغم ذلك ترك لنا النحو رُتَباً تُحفظ بالنسبة إلى هذه الأجزاء، والعدول عن هذه الرُّتَب يُمثّل نوعاً من الخروج عن اللغة النفعيّة إلى اللغة الإبداعيّة، ومن هنا وجّه البلاغيون اهتماماً خاصاً لهذا المبحث، ورصدوا كثيراً من التغييرات التي توفّرت فيها هذه الظاهرة، وما يمكن أن تفيد منه الدلالة، أو بمعنى أصح ما يمكن أن تتغير به الدلالة تَغيُّراً يوجب لها المَزيَّة والفضيلة كما يقول عبد القاهر الجرجاني(471هـ)".[3]

---

1. نقلاً عن: أحمد: نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، 1996م، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ص: 282 ــ 283.
2. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 253.
3. عبد المطلب: محمد، البلاغة والأسلوبية، 1994م، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ص: 329.

ولمواقع الكلام ترتيب يدرسه النحاة تحت عنوان الرُّتبة ــ وإن كانوا لم يُعنَوا بهـا تمامـاً، وإنّما فرّقوا القول فيها بين أبواب النحو ــ ويدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير، ودراسة البلاغيين هذه دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفـسه، أي أنهـا دراسة تتم في نطاقين أحدهما: مجال حرية الرُّتبة حرية مطلقة، والآخـر: مجـال الـرُّتبة غير المحفوظة؛ لأن الرتبة المحفوظة لو اختلّت لاختلّ التـركيب باخـتلالها، ومـن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها.[1]

ولتجـنّب البلاغيين الكلام في الرتبة المحفوظة، وإمعان الدراسة في الرُّتَب غيـر المحفوظة يرى تمّام حسّان " أن علم المعاني يُعدُّ في هذه الحالات عالة على علـم النحو مثال ذلك: أن النحاة حددوا الرُّتبة في الكلام، وجعلوها محفوظة وغير محفـوظة، وقـد ارتـضى علمـاء المعاني هذا التقسيم، وتجنّبوا الكلام في الرتبة المحفـوظة؛ لأنهـا ليـست فطنة اختلاف الأساليب بسبب حفظها، وثبات وضعها، وعمـدوا إلـى الرُّتبة غير المحفوظة، فمنحوها دراسة أسلوبية هامة تحت عنوان التقديم والتأخير، ومعنى هذا أن التقديم والتأخير البلاغي وثيق الصلة بقرينة الرتبة فـي الـنحو، ولكـنه لا يمسُّ الرتبة المحفوظة؛ لأنها محفوظة، فلا تختلف عليها الأساليب".[2]

والبلاغـيون فـي حديـثهم عن الرتبة غير المحفوظة يرون فيها " مصدر الاتساع في اللغة، وتنوع الأساليب والمعاني والإعراب، أو هي مصدر ما يمكن أن

---

1. انظـر: حـسّان: تمّـام، اللغـة العربية معناها ومبناها، 2004م، عالم الكتب، القاهرة، ط4، ص:207.

2. حسّان: تمّام، الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، 1988م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 346.

نطلق عليه لغة الإبداع، والتفنن، ونقل الكلام من مستوى اللغة المثالي إلى مستوى اللغة الإبداعي التي يتفاوت المتكلمون في استخدامها، للتعبير عن مكنوناتهم".[1]

بل إن البلاغيين يرون في " العدول عن الرُّتب المحفوظة نوعاً من الخروج عـن اللغة النّفعية إلى اللغة الإبداعية، ومن هنا وجّه البلاغيون اهتماماً خاصاً لهذا المـبحث، ورصدوا كثيراً من التغييرات التي توفّرت فيها هذه الظاهرة، وما يمكن أن تفيد منه الدلالة، أو بمعنى أصح ما يمكن أن تتغير به الدلالة".[2]

ويرى الكاتب في هذا العدول نوعاً من الانحراف عن النمط اللغوي المثالي، وجوراً على النظام العام للغة، ولا يُعدُّ هذا الانحراف نظاماً؛ ذلك أنه لا يوافق سَنَن العربية في رتبها المحفوظة.[3]

ويُفـرّق محمـد حماسـة بين الرتبة، والتقديم والتأخير، ويرى أن المقصود بالرتبة "الموضع الأصلي للعنصر، فيقال إن المفعول مثلاً رتبته التأخر عن الفاعل، والخبـر رتبـته التأخر عن المبتدأ، والفاعل رتبته التأخر عن فعله، وأما التقديم أو التأخير، فلا يكون إلا بالنظر إلى البنية الأساسية التي يحددها النظام اللغوي لترتيب عناصر بناء الجملة، وذلك أن بناء الجملة قد يُلزِم باتباع الرتبة في مواضع مقررة، ويتيح الحرية في عدم الالتزام بها في مواضع أخرى، ومَدار ذلك كلّه هو الترابط، ومقتضيات السياق".[4]

---

1. إشـريده: عزام محمد ذيب، دور الرتبة (المنزلة والموقع) في الظاهرة النحوية، 2004م، دار الفرقان، عمّان، ص: 16.
2. عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية ص: 329.
3. يـرى محمـد عبد المطلب أن هذا الانحراف يمكن أن يُمثّل نظاماً، وإن لم يكن موافقاً لسَنَن الـنحاة في رُتَبهم المحفوظة، وفي حقيقة الأمر يُصبح هذا الكلام محل نظر إذا علمنا أن هذا الانحـراف انحـراف عن سَنَن العربية، وليس انحرافاً عن سَنَن النحاة.(البلاغة والأسلوبية ص:338).
4. عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ص: 93.

والرُتبة عند النحاة نوعان:

النوع الأول: الرُتبة المحفوظة، وهي: موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب، وتُعدُّ هذه رتبة في نظام اللغة والاستعمال في الوقت نفسه.

والنوع الآخر: الرُتبة غير المحفوظة، وهي: موقع الكلمة المتغيّر في التركيب متقدماً أو متأخراً، وتُعدُّ هذه رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجود عكسها.[1]

وقد " يَعرِض للرتبة الحرة أو غير المحفوظة ما يُقيِّدها، ولا يكون ذلك إلا إذا كان ترك عدم تقييدها بوضع معين مؤدياً إلى تفكك بين الأجزاء أو عدم ترابط بينها بحيث تؤدي إلى غموض أو التباس، وقد يكون اللجوء إلى الرتبة ضرورياً بوصفها بديلاً عن العلامة الإعرابية في تمييز العناصر حيث تخفى العلامة الإعرابية أو تتعذر ".[2]

ومن الرُتَب المحفوظة في التركيب العربي صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها، وهذه الرُتبة –صدارة الأدوات– هي التي دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها).[3]

وهذه الأدوات التي تتصدَّر الجمل والتراكيب هي التي تحدّد أسلوبها، وكأنَّ الكاتب يقتصر للتعبير عن شكل جملته على استعمال المفاتيح (الأدوات) الملائمة التي يستهلُّ بها جملته، ولا يُحوِّر الأسلوب شكل الجملة إلا بعض الشيء، وقد يبلغ التحوير أدناه في اللغة العربية، فالأدوات التي تتصدَّر الجملة هي التي تحدّد عادة أسلوبها، وقد ينطبق هذا المبدأ على مختلف الأساليب الجملية.

فهذه الأدوات تُحوِّر معنى الجملة الإعلامي الصِّرْف، فتسبغ عليها معنى معيناً، وتدخلها في أسلوب خاص من أساليب التعبير، فإذا أراد المتكلم أو الكاتب أن

---

1. انظر: إشريده: دور الرتبة في الظاهرة النحوية ص: 16.
2. عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ص: 93.
3. انظر: حسَّان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 207.

يُحـول الجملـة المُثبَتة إلى جملة منفية أو طلبية أو تحضيضية أدخل على الجملة الأدوات الموضوعة لهذا الغرض، وقَولَب جملته حَسْبَ شكل معين اقتضته ظروف القول ومناسباته، وفرضته حالة المخاطب، وردود فعله.[1]

وثـبات عنـصر الصدارة في مقدمة الأسلوب وجريان باقي العناصر وفق تـرتيب ثابـت هـو الذي يُقدّم لنا الأسلوب بالمعنى الأدبي، فالأساليب العربية لها تـرتيب مثالـي قلّمـا تخرج عنه، وهذا يخالف ما يراه محمد عبد المطلب من أن "الترتيب المعتاد لا يُقدّم أسلوباً بالمعنى الأدبي، وإنّما المخالفة في الترتيب هي التي يخـرج بهـا الأسلوب من الابتذال إلى الجِدّة، كما أنها هي التي تدلّنا على الغرض العام، وفي نفس الوقت تعطي الدلالة المقصودة".[2]

ويـرى عـبد القادر الفهري " أن المركبات الاسمية أو الحرفية الاستفهامية تـوجد أصـلاً في داخل البنية الجملية، ثم تنتقل إلى مكان وصفه بعض النحاة بأنه صـدر الكلام، ولكن هذا يحتاج إلى تدقيق، والواقع أن المكان الذي تنتقل إليه هذه المركبات هو موضع خارج الجملة، وهو المكان الذي تُولَّد فيه الحروف المصدرية، أو الحروف الناسخة كـ(أنّ) و(إنّ)، وكذلك حروف الاستفهام: الهمزة وهل".[3]

ولا يمكـن تحديد موضع الصدارة بالنظر إلى تركيب الجملة، فالأمر يتعدى ذلك، ويدخل في حيز الأساليب، وموضع الصدارة بالنسبة لهذه الأساليب يقع ضمن نطاقها.

ويبدو أن إدراك البلاغيين لسياقات التقديم والتأخير قائم على نظرة عميقة إلى عنصرين قائمين في الصياغة هما: الثابت والمُتغيّر، يتمثّل الثبات في وجود أطراف الإسـناد ومـا يتصل بها من مُتعلّقات، أما المُتغيّر، فيَتَمثّل في تحريك بعض هذه

---

1. انظر: طحان: الألسنية العربية ص: 89.
2. عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية ص: 337.
3. الفهـري: عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية (الكتاب الأول)، 1983م، دار توبقال للنشر، الرباط، (د.ط)، ص: 111.

الأطراف من أماكنها الأصلية التي اكتسبتها من نظام اللغة إلى أماكن جديدة ليست لها في الأصل، كما يَتمثّل هذا التغيُّر ــ أحياناً ــ في تثبيت أحد الأطراف في مكانه الأصـــلي، وإعطائه حتمية يمتنع معها نقله أو تحريكه، وهذا يُمثّل تغيُّراً، لأن اللغة العربية لا تلتزم بحتمية في ترتيب أجزاء جُملِها.[1]

وبـــناء علـــى ما سبق يتبين أن عناصر الصدارة من العناصر المُتغيِّرة في الـــصياغة لثـــباتها في موضعها في لغة من أبرز سماتها أنها لا تلتزم بحتمية في ترتيب العناصر.

والصَّدارة كموقع وظيفي (Functional Stat) تشغله فئة من الوحدات (Items) من وجهة نظر مدرسة القوالب[2] ــ تقع ضمن فئة القالب (Tagmeme) الثابت الذي يثـــبت موضـــعه بالنسبة لغيره في التركيب، وعلى العكس من ذلك لا يثبت القالب المتحرك في موضع معين بالنسبة لغيره.[3]

وجاء في أمالي ابن الحاجب أنه قد سئل: العربُ تَجْعَلُ صَدْرَ الكلام كلَّ شيء دلَّ على قِسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنّفي والتحضيض و(إنّ) وأخواتها سوى (أنْ)، فقولهم: (زيداً ضَرَبْتُ)، و(ضَرَبْتُ زيداً) يُقال عليه: إنه إذا قيل: (زيداً) أُلبِسَ علـــى الـــسامع أن يكون المذكور بعده: (ضربتُ) أو (أكرمتُ) أو نحوه، وإذا قيل:

---

1. انظر: عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية ص: 333.
2. تـــرى مدرســـة القوالب أن مهمة علم القواعد في أسسه الأولية، تتمثل في إعطاء نموذج، أو صـــورة لجانب الكفاءة، وترى هذه المدرسة أن التحليل اللغوي، يعني طائفة من الإجراءات لوصـــف اللغة، ويعتمد على وحدة أساسية تسمى: (القالب)، ومصطلح (القالب) أو (الإطار) الذي تستخدمه هذه المدرسة، هو عبارة عن ارتباط بين موقع وظيفي، وفئة من الوحدات التي تـــشغل هذا الموقع، مؤلفة من وظيفة وشكل، وقد قام بتطوير هذه النظرية ونظامها اللغوي: كينيث بايك (Kenneth Pike). (رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص:191-195)
3. انظـــر: عبد التواب: رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، 1995م، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، ص: 191 ــ 195.

(ضـــربتُ) أُلبِسَ على السامع أن يكون (زيداً)، ولن يكون (عَمْراً) ونحوه. فأجاب ابن الحاجب(646هـــ) بأمور:

أحـــدها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لا بُدَّ من تَقَدُّم مفرد على مفرد، فمهما قَدَّمت أحد المفردين، فلا بُدَّ من احتمال كلٍّ ما يُقدِّر تَجويزهُ في الآخر، وفي قول ابن الحاجب(646هـــ) هذا إشارة منه إلى طبيعة الجملة الخطية، وهذا يقتضي تقـــديم أحـــد العناصر على الآخر، إذ ليس من المُمكن أن يُنطق بعنصرين في آن واحد.

والأمـــر الثانـــي: أن هذا إلباس في آحاد المفردات، وذلك إلباس في أصول أقـــسام الكـــلام، فكـــانَ أهـــمَّ، وفي قوله هذا إشارة إلى أن ألفاظ الصَّدارة ترتبط بالأســـاليب، وأي إلـــباس يحدث يكون في الأسلوب بأكمله، وهذا من حيث التَّعْمِيةِ والغُموض أشد من الإلباس إذا كان في عنصر من عناصر التركيب فقط.

والأمـــر الثالث: أن ذاك ألفاظ وُضِعَتْ للدلالة عليه، فكان تقديمُها مرشداً إلى مـــا وضع له بخلاف هذه، فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظ غير لفظهـــا لأدّى إلـــى التَّسلسُل، وهو محال، وفي قوله هذا إشارة منه إلى أن عناصر الـــصَّدارة هي التي تحدِّد أسلوب الجملة، وأن أي تقديم أو تأخير في هذه العناصر يُغيِّر في الأساليب العربية ودلالاتها.[1]

---

1. انظـــر: ابـــن الحاجب: عثمان بن عمر (ت:646هـــ)، الأمالي النحوية، 1985م، ت: هادي حسن حَمُّودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت 4: 129 ـــ 130.

الفصل الثاني

الأسماء التي لها الصدارة

الفصل الثاني

الأسماء التي لها الصدارة

ثمة أسماء في اللغة العربية تتصدر الكلام والجمل، وقد جاء في الأشباه والنظائر أنّ " الأسماء المُتضمِّنة للمعاني تقتضي الصدْر، وإن لم تكن معارف، ولهذا تقدّم الإشارة على العلَم، في قولك: (هذا زيدٌ)، وإن كان العلَم أعرف لتضمّنه معنى الإشارة".[1] والمعاني التي يقصدها هنا هي المعاني الأسلوبية، فهذه الأسماء تحمل شِحنَة أسلوبية تُحدّد المعنى المراد، لمجرد ورودها في أوّل التراكيب، ومعظم هذه الأسماء يقع في دائرة الكنايات، وهي على النحو الآتي:

1.2 ضمير الشأن:

تَعددتْ اصطلاحات هذا الضمير عند النحاة، فالبصريون يُطلِقون عليه (ضمير الشأن)، و(ضمير الأمر)، و(ضمير الحديث)، إذا كان مُذكّراً، و(ضمير القصة)، إذا كان مؤنثاً، مُكتَفين بالتسمية على الشيء الذي يضمرونه. لمّا الكوفيون، فيُطلقون عليه: (الضمير المجهول)؛ لعدم وجود مرجع يَسبقهُ، والتسمية الأولى هي الشائعة.[2]

ولضمير الشأن أحكام يُخالف فيها القواعد العامة للضمائر، فهو لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه، ولا يُشترط عود ضمير من الجملة إليه، والجملة المُفسِّرة بعدهُ لها محل من الأعراب، ولا يقوم الظاهر مقامهُ، ولا يكون إلا لغائب، وعودهُ على ما

---

1. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، 1985م، ت: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2: 196.
2. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 232، ابن يعيش: يعيش بن علي (ت:643هـ)، شرح المفصل ، 2001م، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2: 334.

بعــدهُ لزوماً، ومُفسِّرهُ لا يكون إلا جملة، ولا يُتْبَع بتابع، ولا يَعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه، كما أنّهُ مُلازم للإفراد، فلا يُثنّى، ولا يُجْمَع.[1]

ويقــول ابــن يعيش (643هـ): " اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاســمية أو الفعلية، فقد يُقدّمون قبلَها ضميراً يكون كِناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويُوحّدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كلَّ جملة شأن وحديث".[2]

وضمير الشأن على ضربين: مرفوع ومنصوب، فالمنصوب كقولك: (إنَّهُ زيدٌ شَــاخِصٌ)، والمرفوع على ضربين: منفصل ومتصل مستتر، فمثال المنفصل: (هوَ زيــدٌ مُــنطلِقٌ)، وأمَّا المستتر، فيضمر في (كان)، كقولك: (كانَ زيدٌ جالسٌ) تُريد: (كان الشأن: زيدٌ جالسٌ)،[3] ومنه قول عبد قيس بن خُفَاف البُرجُميّ:[4]

فَلَا أُنبَأنْ أنْ وَجــهك شــانَهُ خُمُوشٌ وإنْ كانَ الحَميمُ حَميمُ

ومثله قول العُجَيْر السَّلوليّ:[5]

إذا مِتُّ كانَ النَّاسُ نِصفانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنتُ أصنَعُ

---

1. انظــر: ابــن هشام: جمال الدين الأنصاري المصري (ت:761هـ)، مغني اللبيب، 2003م، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2: 564 ـــ 565، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو 4: 20 ـــ 21.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 2: 335.
3. انظــر: ابــن الشجري: هبة الله بن علي (ت:542هـ)، أمالي ابن الشجري، 1992م، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 3: 116 ـــ 117.
4. انظر: أبو زيد: سعيد بن أوس (ت:215هـ)، النوادر في اللغة، 1967م، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، ص: 386، ابــن الــشجري: الأمالــي 3: 116. والشاعر يخاطب زوجه، ويَحضُّها على الصبْر إن نزلتْ بها مُصيبة من فقد حميم أو غيره.
5. انظــر: ســيبويه: الكتاب 1: 71، ابن الشجري: الأمالي 3: 116، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 188.

ويــرى الكاتب أنه لا داعي هنا إلى تقدير ضمير الشأن، وأن خبر (كان) في مثل هذه الأنماط اللغوية جاء مرفوعاً على خلاف الأصل، ولا يجوز إخضاع المادة اللغوية للقاعدة النحوية التي لا ترى في خبر (كان) إلا أن يكون منصوباً، وكذلك لا يجــوز أن يُتأَوَّلَ لِمَا خرج عن هذه القاعدة التي يَصُوغها المنهج المعياري بأحكام شــتى وتقديرات عدة، أو يَحكُم عليها بالشذوذ والقلة إن لم يَجِد فيها تأويلاً مناسباً، وليــست قواعد اللغة مَعَايير مُسبقَة أو أهدافاً ثابتة لا بُدَّ أن تُطَبَّق بِحذافيرها، ولذلك يَتَحتَّم على هذه القواعد دائماً أن تكون في خِدمة اللغة، وليس العكس.

ويــرى الكاتب أن عِلةَ الانحراف في مثل هذه التراكيب عن النمط المثالي – محاولــةٌ من المتكلم لجلب انتباه السامع، ومثل هذا الانحراف يُعدُّ مقبولاً في عصر الــسليقة والاحــتجاج حــيث المعرفة التامة لأسرار اللغة ومراميها، ولعلَّ الوظيفة النحوية لضمير الشأن ولهذا الانحراف واحدة، فكلاهما لجلب انتباه السامع.

وقــد جعــل (برجشتراسر) من خصائص العربية: "أنّ مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ربَّما كان ضميراً للغائب، لا علاقة له بالجملة الخبرية، ولا راجع إليه فيها، وهذا ما سمّاه النحويون: ضمير الشأن".[1]

وباستقراء تراكيب اللغة العربية التي يكون ضمير الشأن أحد عناصرها، نجد أنّ هــذا الضمير لا يَعدُو أن يكون مبتدأ لجملة خبرية تأتي بعده، أو معمولاً لناسخ يَتَقدَّمه، وفي حالة كونه مبتدأ لجملة خبرية، نصَّ النحاة على وجوب صدارته؛ ذلك أنَّهُ "لا يجوز للجملة المُفسِّرة لهُ أن تتقدَّم هي، ولا شيء منها عليه".[2]

ويــرى ابن السراج(316هـــ) أن " الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر منها: المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير".[3]

---

1. برجشتراسر: التطور النحوي ص: 139.
2. ابن هشام: مغني اللبيب 2: 564.
3. ابن السراج: الأصول 2: 222.

وممّــا جــاء على شريطة التفسير ضمير الشأن، وهو بذلك يخالف سائر الضمائر الأخرى في ترتيبه الموضعي.

وينص عبد القاهر الجرجاني(471هـ) على "أنّ ضمير القِصّة يقع في صدر الكـلام، ويقـع بعـده المبـتدأ والخبر وغيرهما من الجُمَل للتّفسير نحو: (هُوَ زيدٌ مُـنطلِقٌ)، فـيكون (هـو) ضمير القصّة والأمر، كأنّك قلتَ: (الحديثُ مُنطلِقٌ)، ثمّ أضمر ذلك؛ لأن هذه الجملة تُفسّره".[1]

وقد ذهب الأستراباذي(686هـ) إلى أنه " يجب تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، أو كان ضمير الشأن؛ للزوم تصدُّرهما".[2] وذكر السيوطي(911هـ) فـي الهمع أنّ ضمير الشأن " ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية".[3] ويذهب الصبان (1206هـ) والخضري(1286هـ) إلى أن مَنْ لازم الصَّدر ضمير الشأن ونحوه مِن كلّ ما أُخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كـ(نطقي الله حسبي).[4]

ومـا أورده الـنحاة مـن جمـل لهـذا النمط التركيبي هو من باب الأمثلة التوضيحية، لا الاستعمالات الحقيقية، إلا ما يتعلق بقوله تعالى: " فإذا هيَ شاخِصَةٌ

---

1. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت:471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، 1982م، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1: 419.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 231.
3. الـسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ)، همع الهوامع، 1998م، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 224.
4. انظـر: الـصبان: محمـد بـن علي (ت:1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 1997م، ت: إبـراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 310؛ الخضري: محمد الشافعي (ت:1286هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، 2005م، ت: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1: 224.

أبصَارُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا".[1] وقوله تعالى: " قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ".[2] وكذلك ما جاء في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال: "كانَ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم في سَفَر، فهبَّتْ رِيحٌ شَدِيدة، فقال: هذه لِموت مُنَافق، فلمَّا قَدِمنا المدينةَ إذا هو قد ماتَ عَظِيم مِــن عُظَماء المُنَافقين".[3] حيث نصَّ العُكْبَري(616هـــ) على أن "(هو) هنا ضمير شأن، إذ لم يَتقدَّم قبله ظاهر يَرجع إليه، وهو مبتدأ وما بعده الخبر".[4]

ولا عيب في دراسة هذه الجمل المصنوعة التي أوردها النحاة على هذا النمط مــن وجهة نظر المدرسة التحويلية؛ لأنّ قواعد اللغة هي التي أنتجتها وتنبأت بها، فهي جمل صحيحة نحوياً.[5]

ومن الأمثلة التي ذكرها النحاة: (هُوَ الأميرُ مُقبلٌ)،[6] فهذا التركيب مكوّن من ضـــمير الــشأن، وجملة اسمية تأتي بعده، والجملة الاسمية: (الأميرُ مُقبلٌ) مكتملة العناصر تامة المعنى، لو اكتفى المتكلم بها دون ذكر لضمير الشأن لحصلت الفائدة، لكــنّ المتكلم لمّا أراد تعظيم الأمر، وتفخيمه،[7] أتى بضمير الشأن، وكأنّه عنصر

---

1. ســـورة الأنبـــياء، آيـــة: 97./ يقول الفراء: إنّ (هي) عماد يصلح في موضعها (هو)، وجاء التأنيث؛ لأن (الأبصار) مؤنثة والتذكير للعماد، وسَمعتُ بعض العرب يقول: (كانَ مَرَّةً وهو يَنفعُ الناسَ أحسابُهم)، فجعل (هو) عماداً. (معاني القرآن 2: 212)
2. سورة الإخلاص، آية: 1. / يرى النَّحاس أنّ (هو) في موضع رفع بالابتداء كناية عن الحديث علـــى قـــول أكثر البصريين والكسائي، أي الحديث الذي هو الحق الله أحد. (إعراب القرآن 5: 308)، ويـــرى مكـــي القيسي أن (هو) ابتداء، وهو إضمار الحديث أو الخبر أو الأمر. (مُشكِل إعراب القرآن 2: 852)
3. العُكْبَـــري: عـــبد الله بن الحسين (ت:616هـــ)، إعراب الحديث النبوي، 1987م، ت: حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، ط2، ص: 139.
4. المصدر نفسه ص: 139.
5. انظـــر: عبد اللطيف: محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، 1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 82.
6. انظر: الأستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب 3: 69.
7. المصدر نفسه 3: 69.

تعظيم، وتفخيم، وتشويق يسبق الجملة الاسمية التي تحمل هذا المضمون، فكان هذا أسـلوباً مـن أسـاليب العربية في جلب انتباه السامع، وحَمله على استعظام حديث المتكلم.

وبناءً على ما سبق يتبين من الناحية الشكلية أنّ ضمير الشأن عنصر تعظيم وتفخـيم، لا يـرتبط بالجملة التي تأتي بعده بعلاقة إسنادية، ويقع خارج إطار هذه الجملـة، وهـذا مـا ذهب إليه (برجشتراسر) من أنّ ضمير الشأن: " لا علاقة له بالجملة الخبرية".[1]

وفـي اللهجـات الدارجة في الأردن ما زالت العامة تستخدم ضمير الشأن، وتـوظفه في أحاديثها، إذ يقول القائل: (هُو محمدْ رَاحْ للجامعه؟)، وبالنظر إلى هذا الـنمط التركيبـي نجد أنّ ضمير الشأن يتصدر التركيب، وهو بهذا يوافق العربية الفـصيحة، والعامة في نطقها لهذا التركيب لا تقف على ضمير الشأن، ولعلّ هذه عـادة نطقية قديمة توافق فيها اللهجات العامية العربية الفصيحة، وهذا ما أشار إليه سيبويه (180هـ) في حديثه عن الضمائر المستترة والبارزة التي لم تُسبق بظاهر تعـود إليه، وتكون بحاجة إلى مُفسِّر يأتي بعدها سواء أكان المُفسِّر مفرداً أم جملة، حـيث يقـول: "ولا يجوز لك أن تقول: (نِعْمَ) ولا (رُبَّه) وتسكت؛ لأنهم إنما بدؤا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مُقدَّم قَبلَ الاسم، والإضمار الذي يجـوز عليه السكوتُ نحوُ: (زيدٌ ضَربتُه)، ومِمَّا يُضمَر؛ لأنَّه يُفسِّره ما بعده، ولا يكون في موضعه مظهَرٌ قول العرب: (إنَّهُ كِرامٌ قومُكَ)، و(إنَّهُ ذاهبةٌ أَمَتُكَ)، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرتَ بعد الهاء".[2]

ونجـد كذلك أنّ هذا التركيب يأتي في سياق الاستفهام، وهذا يخالف ما قاله الأستراباذي (686هـ) بأنّ: "هذا الضمير كأنّه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بـسؤال مُقدَّر، وكأنَّه سمع ضوضاء، وجلَبَة فاستبهم الأمر، فسأل ما الشأن؟، فقيل:

---

1. برجشتراسر: التطور النحوي ص: 139.
2. سيبويه: الكتاب 2: 176.

هو الأميرُ مقبلٌ،[1] فيضع ضمير الشأن في سياق جملة خبرية تقع جواباً لاستفهام مُقدّر.

وإذا نظـرنا إلـى النمط التركيبي الآخر الذي يسلكه ضمير الشأن، وهو أن يكـون مسبوقاً بأحـد النواسخ، نحو: (إنّ) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها، و(كانَ) وأخواتها،[2] نجد أنّ الصدارة تنتقل من ضمير الشأن إلى النواسخ التي تدخل عليه، فـبعض هـذه النواسخ له الصدارة في نظام الجملة العربية قبل دخوله على ضمير الـشأن نحو: (إنّ) وأخواتها ما عدا (أنّ)، وبعضها يكتسب الصدارة بمجرد اتصاله بـضمير الـشأن، وإن لم يكن من ألفاظ الصدارة قبل ذلك نحو: (كانَ) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها، وقد خُطِّئ يوسف ابن السيرافي(385هـ)[3] في قول الفرزدق:[4]

أسكرانُ كانَ ابنُ المَراغةِ إذْ هَجَا ... تَميماً بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَساكِرُ

عـندما زعـم أنّ (كان) شأنية اسمها ضمير الشأن و(ابنُ المَراغةِ سكرانُ)، مبـتدأ وخبـر، والجملة خبر (كان)، والصواب عند ابن هشام(761هـ) أنّ (كان) زائـدة؛ لأنّ (كان) الشأنية تتصدر الجملة التي تدخل عليها، فلا يتقدم اسمها عليها - بطبيعة الحال - ولا شيء من خبرها.[5]

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 69.
2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 2: 336.
3. الـسيرافي المـشهور هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان النحوي القاضي شارح كـتاب سـيبويه، المتوفى سنة 368هـ. وابنه هو أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله، شارح أبيات الكتاب المتوفى سنة 385هـ.(خزانة الأدب: حاشية المحقق 1: 19).
4. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 49، المبرد: المقتضب 4: 93، البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 2000م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 9: 288. ويعني بابن المراغة جرير بن الخَطَفَى، لَقّب الفرزدق أُمّه بالمَراغة، وهي الأتان التي لا تَمتَنع مِن الفحول.
5. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 564.

2.2 أسماء الاستفهام:

تُميّز اللغة العربية الإخبار من الاستفهام باستخدام أدوات خاصة بالاستفهام، وهذه الأدوات قد تكون أسماء أو حروفاً، والأسماء هي: (مَنْ)، (مَا)، (كَمْ)، (أيّ)، (أيْـنَ)، (كَيْفَ)، (مَتى)، (أيّانَ)، (أنّى)، وهي مُخْتَصّة بطلب التّصَوّر، وقد تستغني اللغـة عـن أدوات الاستفهام مكتفية بالنغمة الخاصة به، والنغمة نفسها أداة، وهي جزء من اللغة.[1]

وقـد نـصّ الـنحاة على صدارة أسماء الاستفهام للجملة العربية، فسيبويه (180هـ) فـي أثـناء حديثه عن معاني (أينَ) و(كَيْفَ) يقول: "وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به؛ لأنها من حروف الاستفهام".[2]

وابن السراج(316هـ) في حديثه عن (أيّ) في حالة كونها استفهاماً يقرر أنه "لا يجوز أن يكون إلا صدراً كسائر حروف الاستفهام"،[3] ويرى أبو علي الفارسي (377هـ) أن "الاسـتفهام لا يَـتَقدّم عليه ما كان في حَيّزه"،[4] ومعنى قوله عند الجرجانـي (471هـ): "أنّ مـا كان الاستفهام مُشتمِلاً عليه فإنه لا يقعُ قَبْلَه، فلا تقـول: (زيـدٌ أينَ؟)؛ لأجل أن الاستفهام التبس بزيد ودَخَلَه، وإنّما كان كذلك؛ لأن الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصيغةُ الاسم على معناه فَرْعٌ على ذلك، فكمـا لا يجوز أن تقول: (زيدٌ عندكَ هلْ؟) تُريد: (هل زيدٌ عندك؟)؛ لأن الحروف تجيء لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال، فلا تأتي بعدَ تَقَضّي ذكر الاسم والفعل، كذلك ما يُصاغ مِن الأسماء على معانيها تقعُ في مَواقِعها، فلا تقول: (زيدٌ كيف؟)، ولا: (عَمروٌ أينَ؟)".[5]

---

1. انظر: ابن الشجري: الأمالي 1: 401 ــ 402.
2. سيبويه: الكتاب 2: 128.
3. ابن السراج: الأصول 2: 329.
4. الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 1: 224.
5. المصدر نفسه 1: 225.

وكـــذلك يـــرى الزمخشري (538هـــ): "أنّ للاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء ممّا في حيّزه عليه".[1] ويذهب ابن الشجري(542هـــ) إلى أنّ "الاستفهام يقع صدر الجملة".[2]

ويـــنص الأستراباذي (686هـــ) على أنّ "كلمات الشرط والاستفهام لا يتقدّم علـــيها ما يصير مِن تمام جملتها، إذا أثّر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً"،[3] حتـــى لا يكـــون هذا التقديم مظنّة الإلباس وتداخل الأساليب، ويزيد الأمر شرحاً، فيقول: "لا يجوز أن يتقدّم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين: أحدهما: أن يتّـــصل بـــتلك الكلمـــات بلا فصل، والثاني: أن يحدث في الجملة التي هي مِن تمامهـــا معنـــى مِـــن المعاني، وذلك مثل: (كان) و(كأنّ) و(ظنّ) وأخواتها، و(ما) النافية".[4]

وقـــد تتصل أسماء الاستفهام بضمائم، كحرف الجر والمضاف، فيصبح لهذا المـــركب اللغـــوي الصّدارة في الأساليب العربية، وهذا ما نصّ عليه الأستراباذي (686هـــ) بقوله: "قد تُحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جرّ أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عـــنها، فقُـــدّم علـــيها، ورُكب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجُعل الألف دليل التركيب".[5]

---

1. الخوارزمي: القاسم بن الحسين (ت:617هـــ)، التخمير، 2000م، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، 4: 142.
2. ابن الشجري: الأمالي 1: 402.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 108.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 108.
5. المصدر نفسه 3: 133.

وفي حالة دخول (كي) على (ما) الاستفهامية، فإن مذهب الكوفيين في (كي) في هذا النمط التركيبي وفي جميع استعمالاتها الأخرى أنها حرف ناصبة مثل (أنْ)، ويعتذرون في نحو: (كيما أنْ تَغُرَّ) بأن (أنْ) زائدة، أو بدل من (كي)، وفي (كيمه) بأن الفعل المنصوب بـ(كي) مُقدَّر، و(ما) منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل لك: (جِئتُكَ)، فتقول: (كيمه)، أي: (كي أفعل ماذا).[1]

ويرى الأستراباذي(686هـ) "أن في اعتذارهم هذا مخالفة لعدة أصول: أحدها: نصب (ما) الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدَّر، ولا تنتصب إلا مُقدَّمة عليه. ولهم أن يقولوا: المقدَّر كالمعدوم، إلا أن (كي) يكون إذن مُتقدّماً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في: (لِمَه) و(بِمَه)، فإن الجار والمجرور ككلمة واحدة، فيسقط (ما) بهذا الوجه عن التصدُّر اللفظي".[2] ولعلَّ (كي) في مثل هذا النمط التركيبي حرف جر كما هو مذهب الأخفش(215هـ)،[3] فتكون الصدارة للمركب الاسمي المكون من الجار والمجرور.

وأمَّا دخول حرف الجر (إلى) على (كيف) في نحو قولهم: (انظرْ إلى كَيْفَ تَصنَعُ)، فيرى الأستراباذي(686هـ) أن " (كيف) فيه مُخرَجٌ عن معنى الاستفهام؛ لسقوطه عن الصدر".[4] ولعل (كيف) هنا اسم جاء بمعنى: (الكيفية)، وعلى هذا يكون معنى التركيب: (انظرْ إلى كَيْفِيَّةِ صُنْعِكَ)، ومتى جاءت (كيف) بهذا المعنى يكون لها حرية التحول الموضعي في الأساليب العربية.

---

1. المصدر نفسه 4: 50.
2. المصدر نفسه 4: 50.
3. المصدر نفسه 4: 47.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 288.

وقد تجيء (مهما) في الاستفهام بمعنى: (ما) الاستفهامية،[1] وممّا ورد على هذا النمط قول عَمْرو بن ملْقَط الطائي:[2]

مَهمَا لِيَ اللَّيلَةَ مَهمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرِبَالِـيَهْ

ذلك أنه يريد: ما لي الليلة.[3] ولـ(مهما) الصّدارة في هذا النمط التركيبي على حدّ استعمالها في الجزاء.

وقد ترد (ما) الاستفهامية في أنماط تركيبية مُفارِقة لموضع الصّدارة، ومما ورد على هذا النمط حديث عائشة رضي الله عنها ــ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ــ أنها قالت: "فَوَعَظَ رَسُول الله صلى الله عليه وسلّم، فَالتَفَتُّ إلى أبي، فَقُلتُ لـه: أَجِبهُ، قَـالَ: فَمَـاذا أقُـولُ؟ فالـتَفَتُّ إلى أُمّي، فَقُلتُ: أجيبيه. فَقَالتْ: أَقُولُ مَاذا؟..."،[4] حيث وردت (ما) الاستفهامية في نمطين، أحدهما جاء موافقاً للترتيب المثالي لجملة الاستفهام حيث تتصدّر الأداة، وهو ما ورد على لسان أبي بكر رضي الله عنه: (ماذا أقول). والآخر جاء مخالفاً لهذا الترتيب، وهو ما ورد على لسان أم عائشة رضي الله عنهما: (أقول ماذا)، ويرى الكاتب في هذا الانحراف عن الترتيب المثالـي تجميلاً وتنميقاً للإيقاع الموسيقي الحاصل بين جملتي الاستفهام: (ماذا

---

1. انظر: ابن الحاجب: الأمالي النحوية 1: 113، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 268، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 91، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 363.
2. انظر: الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت:170هـ)، الجمل في النحو، 1995م، ت: فخر الدين قباوة، (د.ن)، ط5، ص: 282، الفارسي (أبو علي): الحسن بن أحمد (ت:377هـ)، كتاب الشعر، 1988م، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2: 441، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 18، الشنقيطي: الدرر اللوامع 5: 73.
3. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 18.
4. البخاري: محمد بن إسماعيل (ت:256هـ)، الجامع الصحيح، 2005م، ت: محمد محمد تامر، دار البيان العربي، القاهرة، كتاب التفسير، حديث رقم: 4757، 3: 967.

أقــول) و(أقــول ماذا)، وكثيراً ما يحدث مثل هذا الانحراف في اللغة العربية التي تولي الجانب الموسيقي في الأداء الاستعمالي للتراكيب العربية اهتماماً كبيراً.[1]

إذ يَــصِفُ كثيــر مِــن الدّارسين اللغة العربية بأنها لغة موسيقية، وأنها قد انحَدَرَتْ إلينا وقد اكتسبت هذه الصفة مُذ أقدم عهودها أو أقدم نصوصها، والظاهرة الموسيقية في اللغة العربية تُعزى في أغلب عناصرها إلى الأُميَّة، حين كان الأدب أدب الأذن لا أدب العين، وحين اعتمد العرب على مَسامعهم في الحُكم على النص اللُّغــوي، فاكتــسبَتْ تلــك الآذان المِــران والتّمييز بين الفروق الصوتية الدقيقة، وأصــبحَتْ مُرهفة تَستَريح إلى كلام؛ لِحُسن وقعه أو إيقاعه، وتَأبى آخر لِنُبُوِّه، أو لأنه كما يُعبِّر أهل الموسيقى نَشَاز.[2]

ويــرى ابــن مالك(672هـ) أن في قولها: "(أقول ماذا) شاهداً على أن (ما) الاســتفهامية إذا رُكِّــبت مع (ذا) تُفارِقُ وجوب التّصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونــصباً، فالرفع كقولهم: (كانَ ماذا). والنصب كقول أم المؤمنين رضي الله عنها: (أقــول مــاذا)، وأجــاز بعــض العلماء وقوعها تمييزاً، كقولك لمن قال: (عندي عشرون): عشرون ماذا".[3]

واللغــة العربية في أساليبها المختلفة ومنها الاستفهام تكاد تخص كل أسلوب مــن هــذه الأســاليب بأدوات خاصة تجعلها في صدر الجمل، وهذه الأدوات تقوم بتحويــر معنى الجملة بما يتوافق مع الأسلوب المراد دونما أدنى تغيير لشكل نظام الجمل، وهذا ما يعلله الأستراباذي (686هـ) بقوله: "وإنما لزم تصدير المُغيِّر الدال

---

1. هنالك فارق كبير بين صحة التعبير اللغوي وسلامته المُتمشِّية مع قواعد اللغة والبلاغة، وبين جمــال التعبيــر الــذي يعدو الصِّحة واحترام القواعد. بل قد ينبع أحياناً من مخالفتها عمداً والخروج عليها تحقيقاً لأهداف جمالية أو تعبيرية خاصة. (الأدب وفنونه ص: 132)
2. انظــر: أنــيس: إبــراهيم، دلالــة الألفاظ، 1992م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، ص: 195-206.
3. ابــن مالــك: محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، 1983م، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 206.

علـــى قسم من أقسام الكلام؛ ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم إذ لو جوّزنا تأخير ذلك المُغيّر ــ فأُخّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المُغيّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المُغيّرات ــ لتردد ذهنه في أنّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المُتقدّم الذي حمله على أنه خالٍ عن جمـــيع التغيُّــرات، أو أن المـــتكلم يذكر بعد ذلك المُغيّر كلاماً آخر يُؤثّر فيه ذلك المُغيّر، فيبقى في حيرته".[1]

وهذا ما أورده ابن الشجري(542هـ) في أماليه، لكنه لا يتناول هذه للظاهرة بـــشكل ينـــتظم أساليب العربية كلها، وإنما خص بها أسلوب الاستفهام حيث يقول: "وإنمـــا لزم تصديره؛ لأنك لو أخّرته تناقض كلامك، فلو قلت: (جلسَ زيدٌ أينَ ؟)، و(خـــرجَ محمـــدٌ متـــى ؟)، جعلـــت أول كلامـــك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تُقدّمَ الاستفهام، فتقول: (أينَ جلسَ زيدٌ ؟)، و(متَى خرجَ محمدٌ ؟)؛ لأنّ مُرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمد، فزال بتقديم الاستفهام التناقض".[2]

وقـــد يـــرد في اللغة العربية أنماطٌ تركيبية تتقدم فيها الأسماء أداة الاستفهام وجملته طلباً لجلب انتباه المخاطب، وقد عقد سيبويه(180هـ) لذلك باباً سمّاه: "باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً؛ لأنك تبتدئه لتنبّه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك. وذلك قولك: (زيدٌ كَمْ مرةً رأيتَهُ)، و(عبدُ الله هَلْ لَقيتَهُ)، و(عَمْرو هَلاّ لَقيتَهُ)، وكذلك سائر حروف الاستفهام".[3]

ونظيـــر ذلـــك ما يقال في اللهجات العامية نحو: (الامتحان. متى؟)، و(تُقام الندوة. أين؟)، و(المُتهربون من الضرائب. كيف نتعقّبهم؟). ويرى عبد العليم السيد فـــودة أن مـــثل هذا الاستعمال "يجوز ويُخَرّج على أن في الكلام حذفاً من جملتين،

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
2. ابن الشجري: الأمالي 1: 402.
3. سيبويه: الكتاب 1: 127.

وأصـــل الكلام: (متى الامتحان؟ متى الامتحان؟)، فحُذف من الجملة الأولى الخبر، ومن الثانية المبتدأ".[1]

ولكننا هنا أمام جملة واحدة مكونة من كلمتين، وإذا جاز لنا أن نُقدّر الكلمات المحذوفـــة في هذا التركيب، فالأولى أن نقول مثلاً: (الامتحان متى موعده ؟)، أو (الامــتحان متـــى يُعقَـد ؟)، أو غيــر ذلك من الكلمات التي يُسأل بها عن زمان الامتحان.

ويـــذهب كمال بشر إلى " أن الأداة هنا مازالت في صدر الكلام، أي الجملة التـــي وقعـــت بهـــا الجملة الثانية في التركيبين السابقين، فكأن التركيب مكون من جملتـــين، جاءت الثانية منهما مُصدَّرة بأداة الاستفهام جذباً للانتباه، ودليل ما نقول وجود سكتة خفيفة بين الجانبين عند النطق الصحيح للتركيب كله".[2]

1.2.2 (بَلْهَ) بمعنى: (كَيْفَ) و(أين):

لكلمـــة (بَلْـــهَ) وظائف نحوية عدة، فقد تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى: (دَعْ)، وقد تكون مصدراً منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر، وقد تقـــع اســـماً معرباً بمعنى: (غَيْر)، وذهب أبو الحسن الأخفش (215هـــ)[3] إلى أنّ (بَلْهَ): حرف جر بمنزلة (حاشى) و(عدا).[4]

وقـــد تكون (بَلْهَ) اسم استفهام مبني على الفتح بمعنى: (كَيْفَ)، وتعرب خبراً مُقـــدّماً عن مبتدأ مُؤخّر فقد " حكى أبو علي الفارسي(377هـــ) عن الأخفش(215

---

1. فـــودة: عبد العليم السيد: في أصول اللغة، 2003م، مراجعة: أحمد عمر مختار، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 4: 125 ــ127.
2. بشر: دراسات في علم اللغة ص: 249.
3. الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي (.... ــ 215هـــ / 830م) نحوي وعالم باللغة والأدب، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. له مؤلفات عديدة منها: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والعروض. (إنباه الرواة 2: 36 ــ 43).
4. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 133.

هـــ) أنّــه يجيء بمعنى: (كَيْفَ)، فيرفع ما بعده".[1]وفي هذه الحالة يكون لها ما يكون لـــ(كَيْفَ) الاستفهامية من أحكام مثل صدارة الجمل، وغير ذلك.

ويورد النحاة على ذلك شاهدين:

أحدهما: قول كعب بن مالك:[2]

تَذَرُ الجَماجِمَ ضَاحِياً هاماتُها   بَلْهَ الأكفَّ، كأنّها لَمْ تُخلَقِ

فقــد رويت كلمة (الأكفّ) بالحركات الثلاث، فعلى النصب تكون (بَلْهَ) اسم فعل أمر، وعلى الجر تكون مصدراً منصوباً على المصدرية، وعلى الرفع: "يكون معنـــى (بَلْهَ الأكفُّ): إنّك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان فكيفَ الأكفُّ لا تكون ضـــاحية عـــن الأيدي. يعني إذا جَعَلتْ السيوفُ الأبدانَ بلا رءوس، فلا عجبَ أن تترك الأيدي بلا أكفٍّ. فـــ(بَلْهَ) بمعنى: (كَيْفَ) للاستفهام التعجبي".[3]

والشاهد الآخر الذي يورده النحاة ما حكاه أبو زيد(215هـــ):[4] "إنّ فلاناً لا يُطـــيق أنْ يَحمـــلَ الفِهْرَ فمِن بَلْهِ أن يأتيَ بالصّخْرة".[5] فمعنى (بَلْهِ) عند أبي علي الفارسي (377هـــ)، وابن يعيش (643هـــ)، والبغدادي(1093هـــ) هو: (كَيْفَ).[6]

أمّا الأستراباذي(686هـــ) فيُقدِّر المعنى: بـــ(كَيْفَ؟، ومِنْ أينَ؟).[7] والصبان (1206هـــ) يـــرى أنّ (بَلْهَ) جاءت بمعنى: (أَيْنَ) حيث يقول: " ولا يخفى ما في

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 172.
2. انظـــر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 41، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 133، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 211، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 187.
3. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 213.
4. لم أجده في كتابه النوادر المطبوع، وهو في الخزانة (6: 214)
5. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 ــ 45.
6. انظـــر: الفارسي (أبو علي): كتاب الشّعر 1: 26، ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 ــ 45، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 214.
7. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 3: 173.

جعلها على هذه الرواية بمعنى: (كَيْفَ) من الركاكة، ولو جعلت فيها من أوّل الأمر بمعنى: (أيْنَ) لكان أحسن".[1]

ويرى الكاتب أنّ الشاهد الأول تناولته أيدي النحاة بالتغيير والتحريف، فقد أورد البغدادي(1093هـ) القصيدة التي احتوت الشاهد كاملة كما أوردها أصحاب السِّيَرِ والمغازي في كتبهم.[2] وجاءت رواية الشاهد على هذا النحو:[3]

فترى الجَماجِمَ ضاحِياً هاماتُها بَلْهَ الأكُفُّ كأنّها لم تُخْلَقِ

ونصّ البغدادي (1093هـ) على أنّ قوله: " (فترى الجماجم) قد غيّرهُ النحويون إلى قولهم: (تَذَرُ الجَماجِم)".[4] ويرى السهيلي (581هـ) أنّ: "خفضَ (الأكُفِّ) هو الوجه".[5] وسواء روي الشاهد بنصب (الأكفّ)، أو جرّها، فإنّ هذا مُخرِجه من دائرة الاستشهاد به على أنّ (بَلْهَ) جاءت بمعنى: (كَيْفَ).

أمّا الشاهد الثاني فقد جاء في كتب النحو على هيئات عدة، حيث وردت كلمة (بَلْهَ) في شرح المفصل مجرورة بالكسرة (بَلْهِ).[6] ووردت في شرح الكافية وخزانة الأدب مجرورة منونة (بَلْهٍ).[7] ووردت في حاشية الصبان مبنية على الفتح (بَلْهَ).[8]

---

1. الصبّان: الحاشية 3: 302.
2. انظر: ابن هشام: عبد الملك الحِميَريّ (ت: 213هـ أو218هـ)، السيرة النبوية، 1996م، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الخير، بيروت، 3: 206.
3. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 217.
4. المصدر نفسه 6: 223.
5. المصدر نفسه 6: 223.
6. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44.
7. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 3: 173، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 214.
8. انظر: الصبان: الحاشية 3: 302.

وأرى بأن رواية الشاهد جاءت بفتح اللام وتنوين الهاء (بَلَهٍ) مصدراً للبَلَه أي (الغفلــة)، فليست اسم فعل، ولا أداة استفهام بمعنى: (كيف)، أو(أين)؛ لذلك لا أرى في (بَلْهَ) أداة للاستفهام، لها حق الصدارة في الجملة العربية، وإنّما هي في الشاهد الأول اســم فعل أمر، وفي الشاهد الثاني اسم مجرور بــ(مِنْ)، والجار والمجرور في محل رفع خبر مُقدّم، والمصدر المؤول بعد شبه الجملة مبتدأ مُؤخّر.

2.2.2 (كَيْ) الاستفهامية:

تأتــي (كي) في اللغة العربية على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بمنزلة (لام التعليل) معنى وعملاً، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: (كَيْمَه) بمعنى: (لِمَه). والوجه الثاني: أن تكون بمنزلة (أنْ) المصدرية معنى وعمــلاً، وذلــك فــي نحــو: (جئتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي)، والوجه الثالث: أن تكون اسماً مُختَصراً مِن (كَيْفَ) الاستفهامية.[1]

ولم ترد (كي) الاستفهامية إلا في لغة الشعر، ويورد النحاة على ذلك شاهدين أحدهما قول ابن أحمر:[2]

أوْ رَاعيانِ لِبُعْرانٍ شَرَدْنَ لَنا كي لا يُحِسّانِ مِنْ بُعرانِنا أَثَرا

ويرى ابن يعيش (643هــ) "أنّ (كي) هنا بمعنى: (كيف) استفهام. وقال قوم: أراد: (كــيف). وإنما حذف الفاء تخفيفاً. كما قالوا: (سَوْ أفعل) والمراد: سَوْفَ".[3] وقــال الأندلــسي: "إمّــا أن يُقال: هي لغة في (كيف)، أو يقال: حذف فاء (كيف)

---

1. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 205 ــ 206.
2. انظر: ديوان ابن أحمر ص: 71، ابن يعيش: شرح المفصل 3: 141، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 103.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 142.

ضرورة".[1] وممن يرى أن فاء (كيف) حُذفت للترخيم أبو حيان(745هـ) في كتابه ارتشاف الضرَب.[2] والشاهد الثاني قول الشاعر:[3]

كَيْ تَجنَحونَ إلى سَلْمٍ وما ثُئِرتْ   قَتلاكُمُ ولَظَى الهيجاءِ تَضطَرِمُ؟

فأصـــل (كي) هنا (كيف) الاستفهامية، وتؤدي معناها، وتعرب اسم استفهام "ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية؛ لعدم وجود العلامة الخاصة بها، ولفساد المعنى علـــى تأويـــل المـــصدر المنـــسبك، ولأن لها الصدارة الحتمية مثل (كيف) مع أنّ المصدر المؤول قد يكون صدراً، وقد يكون عجزاً".[4]

ويرى النحاة أنّ " التصرف في الحرف بالحذف وغيره ثابتٌ، مع أنهُ خلاف الأصـــل، فكونه في الاسم أولى وأحقّ".[5]وهذا التصرف بالحذف يطلق عليه علماء اللغة القدماء (الترخيم)، ويطلق عليه علماء اللغة المحدثون (بِلَى الألفاظ)، ويعزونه إلى كثرة الاستعمال.[6]

ولـــو كان الأمر في (كي) كذلك لشاع استخدامها في لغة الشعر والنثر على السواء، وكان هذا الذي أصابها من البِلى يعود إلى كثرة الاستعمال، ولكن البغدادي (1093هـــ) يـــرى أنّ هذا "من قبيل ضرورة الشعر إذ لو كانت (كي) موضوعة للاستفهام لوردت في النثر، ولدوّنت في كتب اللغة كسائر الألفاظ الموضوعة".[7]

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 289.
2. انظـــر: أبـــو حيان (الأندلسي): محمد بن يوسف (ت:745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 4: 2418.
3. انظـــر: ابـــن هـــشام: مغني اللبيب 1: 205، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 106، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 135.
4. حسن: عباس، النحو الوافي، 1975م، دار المعارف، القاهرة، ط5، 4: 306 ــ 307.
5. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 105.
6. انظر: عبد التواب: التطور اللغوي ص: 135.
7. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 107.

ويرى رمضان عبد التواب أنّ ضرورة الوزن تؤدي في بعض الأحيان" إلى ابتداع نوع من الأسلوب الذي لم يألفه النثر، بل ربما قادت تلك الضرورة إلى توليد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى".[1]

وهذا ما يراه الكاتب في (كي) الاستفهامية، فقيود الوزن حتّمت على الشاعر إجراء بعض عمليات الحذف، وهي أشبه ما تكون بإعادة خلق لصيغة جديدة لم تألفها اللغة العربية من قبل، ولم يكتب لها الشيوع في لغة النثر.

ومن هنا يرى (شبيتالر) أنه " من أهم الواجبات فصل الشعر عن النثر عند التحدث عن بناء الجملة، ووضع قواعد لنظامها؛ لأنه ما دامت أية ظاهرة نحوية معينة لا تعرف إلا في الشعر، فإنها لا تصلح ظاهرة عامة تنطبق على النثر كذلك".[2]

وليس لدارس اللغة أن يحكم على صيغة من الصيغ، أو نمط من أنماط اللغة بالاندثار والزوال ما لم تُهمل على ألسنة متكلمي اللغة، والذي حدث لـ(كي) الاستفهامية هو دخولها في صراع مع أنماط، وصيغ لغوية أخرى لها الوظيفة التركيبية نفسها، فكتب لتلك البقاء ولـ(كي) الفناء على ألسنة متكلمي اللغة.[3]

3.2 أدوات الشرط:

تَتعدَّد أدوات الشرط في اللغة العربية، فمنها ما يكون اسماً، ومنها ما يكون حرفاً، ومنها ما هو جازم، ومنها ما هو غير جازم، ومنها ما هو امتناعي، ومنها ما هو غير امتناعي. فمن أسماء الشرط: (مَنْ)، (مَا)، (مَهْمَا)، (متى)، (أيَّان)، (أيـن)، (أنَّى)، (حَيْثُمَا)، (أيّ). ومن أحرف الشرط: (إنْ)، و(إذْ ما)، وكل ما سبق

---

1. عبد التواب: رمضان، فصول في فقه العربية، 1999م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، ص: 156.
2. نقلاً عن: عبد التواب: فصول في فقه العربية ص: 156.
3. انظر: عبابنة (يحيى) والزعبي (آمنة): علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، 2005م، دار الكتاب الثقافي، إربد، ص: 115 ــ 117.

مـن أدوات الشرط الجازمة. أمّا: (إذا)، و(كيفما)، و(لو)، فالصحيح اعتبارها غير جازمـة. وكذلك أدوات الشرط الامتناعي: (لولا)، (لوما)، (لو) في بعض حالاتها، فهذه أدوات لا تجزم، وإنّما تقتصر على ربط أمر بآخر، وتعليق جواب الشرط على فعل الشرط.[1]

وسـندرس أسـماء الشرط وأحرفه في باب واحد لسلوكهما مسلكاً واحداً من حيث صدارة الجملة العربية.

تلتزم اللغة العربية في توظيفها لأسلوب الشرط بترتيب صارم لا تكاد تخرج علـيه، فالأداة تأتي في الصَّدَارة، ثم جملة الشرط، فجملة الجواب، وقد ركَّز النحاة في حديثهم عن الترتيب الموضعي لأسلوب الشرط على حُكمين مُهمَّين هما: وجوب صـدارة الأداة، ووجـوب أن يليها الفعل، وهذان الحكمان مستنتجان من الصورة النمطية والبنية التحتية لأسلوب الشرط.

وقد نصَّ معظم نحاة العربية على صدارة هذه الأدوات لجملة الشرط وجملة الجواب، فالمبرد(285هـ) يؤكد " أنَّ الجزاء مُنفصل كالاستفهام".[2] والذي يقصده بـ(الانفصال) هو أن أدوات الاستفهام والشرط لا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا وقعت بعـد حرف جر أو اسم مضاف، فإنها تُجرُّ، ويصبح حرف الجر والاسم المضاف ضميمة تلازم أدوات الشرط، وتَتَصدَّر بصدارتها، وقد نصَّ الأسترابادي(686هـ) فـي نحو قولهم: (غُلامَ مَنْ تَضرِبْ أَضرِبْ) على " أنَّ (غُلام) اتَّحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليها، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ سَرَى معنى الشرط مـن المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدُّر المضاف".[3] وهذا الحكم تشترك فيه معظم ألفاظ الصدارة.

---

1. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 159، حسن: النحو الوافي 4: 421.
2. المبرد: المقتضب 2: 68.
3. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 107 ـ 108.

ويرى ابن السراج(316هـ) " أنّ الأسماء إذا كانت جزاء، أو استفهاماً، فلها صُدُور الكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها".[1] ونصّ ابن يعيش(643هـ) على " أنّ الشرط كالاستفهام له صدر الكلام".[2] وذهب السلسيلي(770هـ) إلى أنّه "لأداة الشرط صدر الكلام، فلا يَقدّم شيء مِن معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب".[3]

ويرى عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أن أسماء الشرط "لا يعمل فيها ما قبلها، وتلزمُها صدر الكلام، فإمّا أن تكون مُبتدأة في المعنى واللفظ، وإمّا أن تكون مُبتدأ في اللفظ دونَ المعنى، وإنّما لزمها التّقديم لنيابتها عن حرف الشرط الذي له صدر الكلام"،[4] وتكون مبتدأة في المعنى مِن حيث الوظيفة النحوية، ومبتدأة في اللفظ مِن حيث الموضع الذي تحلّ فيه، وهو موضع الصّدارة.

ولكن مع ذلك فنحن هنا أمام اتجاهين: الأول يلتزم برتبة محفوظة لأسلوب الشرط، وهم البصريون، والاتجاه الثاني يُبيح عدم الالتزام بهذه الرتبة بأنْ يَتَقَدَّم الجواب على أداة الشرط، وهم الكوفيون.

فالبصريون "لا يُجيزون تَقديم معمول الشرط نحو: (زيداً إنْ تَضرِبْ يَضرِبْكَ)، وكذا معمول الجزاء، فلا يجوز: (زيداً إنْ جِئْتَنِي أضرِبْ) بالجزم، بل إنّما تقول: (أضربُ) مرفوعاً؛ ليكون الشرط متوسطاً، و(زيداً أضربُ) دالاً على جزائه أي: (إنْ جئتني، فزيداً أضربُ). وعِلّة ذلك كلّه أنّ لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام".[5]

---

1. ابن السراج، الأصول 2: 159.
2. ابن يعيش، شرح المفصل 5: 117.
3. السلسيلي: محمد بن عيسى (ت:770هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، 1986م، ت: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 3: 960.
4. الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1109.
5. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 100.

وأمّا الكوفيون فلهم وجهة نَظَر مختلفة عمّا سبق إذْ "جوّزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط. قالوا: لأنّ حقّ الجواب التقديم، فنحو: (إنْ تَضرِبْ أضرِبْ) كان عندهم في الأصل (أضربْ إنْ تضربْ)، فلمّا تأخّر الجواب انجزم على الجِوار".[1]

فالخلاف بينهم حول رتبة الجواب، فالبصريون يرون أن اللغة العربية في أسلوب الشرط تلتزم ترتيباً صارماً، فأدوات الشرط تتصدّر الأسلوب وهي بمثابة المفتاح الموسيقي الذي يحمل فوراً إلى الذهن الشرط.[2] ومن ثَمّ جملة الشرط، فجملة الجواب، فقد " قال أكثرهم أي البصريون: ولا الجواب أيضاً لا يجوز تقديمه على الأداة؛ لأنه ثانٍ أبداً عن الأول متوقّف عليه".[3]

وما ورد في اللغة من أمثلة نحو: (زيداً إنْ جئتني أضرِبْ) يرون أن أسلوب الشرط جاء جملة معترضة بين المفعول به (زيداً) وفعله المضارع المرفوع (أضربُ)، وهذه الجملة (زيداً أضرِبُ) بمثابة الدليل على جواب الشرط، وليست إياه، خلافاً للكوفيين ولأبي زيد(215هـ) والمبرد(275هـ).[4]

كما يرون في نحو: " (أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدّار)، و(أنا ظالمٌ إنْ فعلتُ) لم يكن ما تقدّم جواباً، وإنّما هو كلام مُستقل عُقّبَ بالشرط، والاعتماد على المبتدأ والخبر، ثم علّق بالشرط كما يعلق بالظرف في نحو: (أنتِ طالقٌ يومَ السبتِ). والجواب محذوف، وليس ما تقدم بجواب. ألا ترى أنّ الجواب إذا كان فعلاً كان مجزوماً، وإن كان جملة اسمية لَزِمَته (الفاء)، وهذا معنى قول الزمخشري

---

1. المصدر نفسه 4: 101.
2. انظر: ملحان: الألسنية العربية ص: 93.
3. السيوطي: همع الهوامع 2: 462.
4. انظر: السلسيلي: شفاء العليل 3: 960.

(538هـــ): وليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف".[1] وهم مع ذلك لا يقدّرون جواباً للشرط استغناء بما تقدّم عليه.

وفي مثل هذا التقديم تغيير للوظيفة التركيبية لبعض أدوات الشرط نحو: (مَنْ، وما، وأيّ)، فالتقديم يُحيلهما إلى أسماء الموصول، وإنْ كان المعنى على المُجَازاة، ومــا بعــدها صــلة لها، وما قبلها عامل فيها نحو: (آتي مَن يأتني)، و(أصنعُ ما تَــصنعُهُ)، و(أُحــبُّ أيّهم يُحبّكَ)،[2] ويقصر هذا التقديم (متى وأينما) على الظرفية الزمانية، و"عندما تكون الرتبة ضرورية في ترابط الجملة بحيث تصبح الحرية فيها مُفضيةً إلى الغموض أو الإلباس نجد النحاة ينصُّون على ضرورة الالتزام بها".[3]

أمّا الكوفيون فيرون أنّ حقّ الجواب التقديم، ومثل هذا القول يحتاج إلى بحث عمــيق لــتطور نظــام الجملــة العربية في توظيفها لأسلوب الشرط في العصور التاريخية البعيدة.

ومــن النظر في تراكيب العربية يتبيّن أنّ اللغة تلتزم بهذا الترتيب الصارم، وأنّ مَــا أورده الكوفيون من شواهد على تقديم الجواب على أداة الشرط لا يتجاوز لغــة الشعر، وقد أورد سيبويه(180هــ) مُعظَمها في كتابه، ومن هذه الشواهد قول جرير ابن عبد الله البَجلي(51هــ):[4]

يا أقرَعُ بنَ حَابسٍ يا أقرَعُ ... إنّكَ إنْ يُصرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ

وعند سيبويه أنّ الأصل هو: "إنّك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوك".[5] فــ(تُصرَعُ) هنا على نيّة التقديم، وقد توسّط الشرط بين (إنّ) وخبرها.

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 118.
2. السلسيلي: شفاء العليل 3: 961.
3. عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ص: 94.
4. انظــر: سيبويه: الكتاب 3: 67، المبرد: المقتضب 2: 72، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 633، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 8: 20.
5. سيبويه: الكتاب 3: 267.

ومثل ذلك قول الشاعر:[1]

هَـذا سُـراقةُ للقُرآنِ يَـدرُسُهُ   والمَرءُ عِندَ الرُشا إنْ يَلقَها ذيبُ

وتقديره عند سيبويه(180هـ): "والمَرءُ ذئبٌ إنْ يَلقَ الرُشا".[2] فتوسَّط الشرط بين المبتدأ والخبر.

وكذلك قول ذي الرُمة:[3]

وإنّي، متَى أُشرِفْ علَى الجانِبِ الذي   بِهِ أنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوانِبِ نَاظِرُ

وتقديره عند سيبويه: "أيْ نَاظِرٌ متَى أُشرِفْ".[4] على أن (ناظرٌ) خبر لـ(إنّ)، والشرط توسَّط المبتدأ وخبره، ويرى ابن مالك(672هـ) أنَّه في مثل هذه الأنماط التركيبية وفي قوله تعالى: "وإنَّا إنْ شَاءَ اللهُ لَمُهتدونَ"،[5] يسدُّ مَسَدَّ الجواب خبر ما قبل الشرط.[6]

أمَّا المبرد(285هـ) فيجعل كل ذلك جواباً على إرادة (الفاء)، فالتقدير عنده (فأنْتَ تُصرَعُ)، (فهو ذيبُ)، (فأنا نَاظِرٌ).[7] وهو بهذا يرى أنَّ هذه الجُمَل جواب

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 67، ابن السراج: الأصول 2: 193، المعري: أبو العلاء (ت:449هـ)، رسالة الغفران، 1977م، ت: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط10، ص: 255، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 243، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 2: 3. سُراقة: رجل من القرّاء، نسب إليه الرِّياء وقبول الرُشا، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.
2. سيبويه: الكتاب 3: 68.
3. انظر: ديوان ذي الرُمة 2: 1014، سيبويه: الكتاب 3: 68، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 48، / رواية الشاهد في الديوان: (وأنّي متى أُشرِفْ...) بفتح همزة (أنّ) وفي الخزانة وكتب النحو بالكسر.
4. سيبويه: الكتاب 3: 68.
5. سورة البقرة، آية: 70. / يرى أبو حيان أنَّ جواب هذا الشرط محذوف يدلُّ عليه مضمون الجملة، أي: (إنْ شاءَ الله اهتدينا)، وقياس الشرط الذي حُذف جوابه أن يتأخر عن الدليل على الجواب، فكأنَّ الترتيب أن يُقال في الكلام: (إنَّ زيداً لقائمٌ إنْ شاء الله)، أي: (إنْ شاءَ الله فهو قائمٌ)، لكنه توسَّط هنا بين اسم (إنّ) وخبرها؛ ليحصل توافق رؤوس الآي، وللاهتمام بتعليق الهداية بمشيئة الله.(البحر المحيط 1: 419)
6. انظر: السلسيلي: شفاء العليل 3: 962 ــ 963.
7. انظر: المبرد: المقتضب 2: 71 ــ 72.

للـــشرط جـــاءت بعد أداة الشرط وجملته، فأداة الشرط عنده تتصدّر الأسلوب، ولا يَتقدّم عليها شيء من جملة الشرط وجوابه.

وبعـــد أن يُـــورد ســـيبويه(180هــــ) هـــذه الشواهد يقول: " فجاز هذا في الشّعر"،[1] فهو يقرر أن مثل هذا التقديم لا يجوز إلاّ في لغة الشعر، وقد نصّ النحاة على أنّ "مَا جاء لضرورة شِعر، أو إقامة قافية، فلا حُجّة فيه".[2]

ولَمَّــا ما "جوّزه الكسائي(189هــ) من تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب علـــى الأداة نحو: (خَيْراً إنْ تَفعلْ يُثبْكَ اللهُ)، و(خَيْراً إنْ أتَيْتَنِي تُصِبْ)، فقد قال أبو حـــيان(745هــ): وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب".[3] إذْ لا يحقّ لعـــالم اللغـــة أن يُجيز نمطاً من الأنماط التركيبية ما لم يكن له حضور في الواقع الاستعمالي للأداء اللغوي.

ومعظم ما أورده النحاة من أمثلة للتقديم والتأخير في أسلوب الشرط، وغيره من أساليب العربية وتراكيبها، هو من قبيل الأمثلة المصنوعة.[4]

ويذهب الأسترابادي(686هــ) إلى أن "كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية لا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيضمر مع ذلك بعـــدها ضـــمير الـــشأن حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدُّر في جملها".[5] ويورد شاهداً على هذا النمط قول الأخطل:[6]

---

1. سيبويه: الكتاب 3: 68.
2. الأنباري: عبد الرحمن بن محمد (ت:577هــ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1998م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، مسألة: 87، 2: 628.
3. السيوطي: همع الهوامع 2: 462.
4. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 279.
5. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241.
6. انظر: الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241، السيوطي: همع الهوامع 1: 437، البغدادي (عبد القـــادر): خزانة الأدب 5: 420، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 179. الجآذر: جمع جُؤذُر: وهو ولد البقر الوحشي.

إنَّ مَنْ يَدخُلِ الكَنيسةَ يَوماً   يَلْقَ فيها جآذِراً وَظِباءَ

وليس هنالك داعٍ إلى تقدير ضمير الشأن، وأسلوب الشرط هنا سدَّ مسدَّ اسم (إنَّ) وخبرها، ومثل هذا النمط يُعدُّ من قبيل الضرورات التي لا يُحتجُّ بها؛ ذلك أن "ما يؤثّر في الجملة لا يدخل على جملة مُصدَّرة بلازم التصدُّر".[1]

وأمّا القول في (أمّا) فيرى سيبويه(180هـ) أنَّ "فيها معنى الجزاء. كأنّه يقول: (عبدُ اللهِ مَهما يكُن مِن أمره، فمنطلِقٌ). ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً".[2] وإذا كان فيها معنى الجزاء، فتلزم موضع الصدارة في التراكيب العربية، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه(180هـ) بقوله: " (أمّا) و(إذا) يُقطَعُ بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء".[3] ومصطلح (الابتداء) في بعض مواضعه لدى سيبويه(180هـ) يُرادف مصطلح (الصَّدارة) الذي ظهر فيما بعد.

ومِن المواضع التي ترد فيها (لَمّا): أن تكون حرف وجوب لوجوب، نحو قولك: (لَمّا قُمتَ أكرَمتُكَ)، و(لمّا جِئتَني أحسَنتُ إليك)، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين. فإن كانتا مَنفيّتين كانت حرف نفي لنفي، نحو: (لَمّا لم يَقُمْ زيدٌ لم يَقُمْ عَمروٌ)، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفيّة والثانية موجبة، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفيّة، وفيها معنى الشرط أبداً لا يُفارقُها وموضعها الصَّدر، ولا تدخل إلاّ على الماضي لفظاً أو معنى، أو معنى دونَ لفظٍ نحو ما مُثِّل به.[4]

وينصُّ ابن الحاجب(646هـ) على أنه "قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، فيصحُّ دخول الفاء في الخبر، وذلك: الاسم الموصول بفعل أو ظرف، والنكرة

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 241.

2. سيبويه: الكتاب 4: 235.

3. المصدر نفسه 1: 95.

4. انظر: المالقي: أحمد بن عبد النور (ت:702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، 2002م، ت: محمد أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، ص: 353 ـ 354.

الموصوفة بهما، مثل: (الذي يأتيني، أو في الدار، فله درهم)، (وكلُّ رجل يأتيني، أو في الدار، فله درهم".[1]

ومِمَّا ورد على هذا النمط قول المَلَكين للنبي صلى الله عليه وسلم: "الَّذي رَأَيتَهُ يُشَقُّ شِدقُهُ، فَكَذَّابٌ".[2] والمبتدأ في مثل هذا النمط التركيبي له الصَّدارة في جملته، وهذا ما أشار إليه الأسترابادي(686هـ) بقوله: " وإنما دخله ـ الخبر ـ الفاء؛ لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدُّر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء؛ لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة".[3]

وقد يتداخل أسلوب الشرط مع أسلوب القَسَم، ولاقتضاء كلٍّ منهما جملة تكون جواباً للأسلوب يضع الأسترابادي(686هـ) ضابطاً عاماً لتحديد جملة الجواب إلى أي أسلوب تنتمي حيث ينصُّ على أنَّ القَسَم إمَّا أنْ يتقدَّم أوَّل الكلام أو يتوسَّطه أو يتأخَّر عنه. فإن تَقدَّم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو: (واللهِ إنْ أتيتني لآتينَّك)، أو لا نحو: (واللهِ إني آتيك).

وإن توسَّط الكلام، فإمَّا أن يتقدَّم عليه الشرط، أو لا. فإن تَقدَّم عليه وجب اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القَسَم واعتباره سواء تقدَّم على ذلك الشرط طالب خبر نحو: (أنا إنْ أتيتني فَوَالله لآتينَّكَ)، و(أنا إنْ أتيتَني واللهِ آتِكَ)، أو لم يتقدَّم عليه ذلك نحو: (إنْ أتيتَني فَوَاللهِ لآتينَّكَ)، و(إنْ أتيتَني وَاللهِ آتِكَ).

وإن لم يتقدَّم الشرط على هذا القَسَم المتوسِّط، فإمَّا أن يتأخَّر عنه الشرط أو لا، فإن تأخَّر، فإن اعتبرت القَسَم ألغيت الشرط نحو: (أنا واللهِ إنْ أتيتَني لآتينَّكَ)، وإن ألغيته اعتبرت الشرط، نحو: (أنا وَاللهِ إنْ أتيتَني آتِكَ)، وإن لم يتأخَّر عنه الشرط، فإن جاء بعد القَسَم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه، نحو: (أنا وَاللهِ لآتينَّكَ)، و(أنا وَاللهِ آتيكَ)، وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه، نحو: (أنا واللهِ قائمٌ).

---

1. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 237.
2. البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الأدب، حديث رقم: 6096، 3: 1223.
3. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241.

وإن تأخّــر القَسَم عن الكلام وجب إلغاؤه، نحو: (أنا قائمٌ وَاللهِ)، و(إنْ أتيتَني آتِكَ واللهِ)، والقَسَم في كل هذه الأنماط أكثر إلغاء من الشرط؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نيّة لتمرُّن ألسنتهم عليه وسمّاه لغواً.[1]

وسواء تقدّم القَسَم أو تأخّر تبقى لأدوات الشرط الصَّدارة في أسلوبها، فبتقدّم القَــسَم تــصبح جملة الشرط جملة معترضة تتصدّرها أداة الشرط، والصَّدارة هنا تكــون للجملة والأسلوب لا للكلام، وإن وقع للقَسَم حشواً في أسلوب الشرط كانت صدارة الأداة للكلام والأسلوب على حدّ سواء.

وإذا جــاءت أدوات الــشرط غيــر واقعــة في موضع الصَّدارة، فلضرورة شعر،[2] كقول لبيد بن ربيعة:[3]

عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيهِ ذَنُوبُهُ   يَجِدْ فَقْدَهاء وفِي الذَّنَابِ تَدَاثُرُ

ويــرى عبد القاهر الجرجاني(471هــ) أنَّ "هذا لا يَحسُن؛ لأجل أنَّ (حينَ) مُــضاف إلى الجملة، فلا يكون (مَنْ) صَدراً، لكنَّ الذي حسَّنَه أنَّ (حينَ) إذا أُضيفَ كان ما بعدَه في اللفظ مُبتدأ وخبراً، كقولك: (حينَ زيدٌ أميرٌ)، فصار كأنَّه ليس قبلَه شــيء"،[4] ومعنى قوله هذا: أنَّ (مَن) هنا تتصدّر أسلوب الشرط فقط ولا تتصدّر الكلام على عمومه.

وأســلوب الشرط "مِن المَباحِث التي لم تَنَل حقَّها من الاهتمام في كتب النحو التقليدية، فجملة الشرط عرفها النحاة، لا كأسلوب قائم برأسه متنوع الأنماط مختلف الدِلالات، بل تناولوها ضمن مَباحث جزم المضارع، فاقتصروا في بحثهم لها على بحــث العامل، فإذا كان التركيب: (إنْ تَكتُبْ أكتُبْ) دار بحثهم حول العامل في ذلك

---

1. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 467 ـــ 475.
2. انظر: الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1109.
3. انظــر: ديوان لبيد بن ربيعة ص: 64، سيبويه: الكتاب 3: 75، ابن السكيت: إصلاح المنطق ص: 361، البغدادي(عبد القادر): خزانة الأدب 9: 61. الشنقيطي: الدرر اللوامع 5: 86.
4. الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1110.

الجــزم الــذي حلَّ بالفعل الأول وبالفعل الثاني، واختلفوا في هذا اختلافاً جزئياً لا يَخــرج عــن هــذا الإطــار، ولكن أهذا كل ما يمكن أن يُبحث في جملة الشرط العربية؟". [1]

4.2 (ما) التعجبية:

تتَــراوح أســاليب الــتَّعجب في اللغة العربية بين القياسية، والسماعية. وقد خَصَّتْ اللغة العربية الأساليب القياسية بصيغتين هما: (ما أفْعلَهُ)، و(أفْعِلْ بِهِ). بينما الأساليب السماعية للتعجب "لا ضابط ولا حصر لها ولا بدَّ أنْ يكون للتنغيم أساساً في فهمها". [2]

وصــيغة التعجب القياسية (أفْعِلْ بِهِ) فعلها جامد، لا يجوز لمعموله أنْ يَتَقَدَّم عليه. [3]

أمَّـا الضَّرْب الثاني: (ما أفْعلَهُ)، " فلا بُدَّ أنْ يَلْزَمه(مَا) مِن أوَّله"[4]. وهذا ما نـصَّ علـيه الصَّبان(1206هــ) في حديثه عن (ما) التعجبية: "مِن أنَّها مبتدأ أي واجــب التَّقديم؛ لأنَّها في كلام جرى مجرى المَثَل، فلزم طريقة واحدة". [5] وكذلك نــصَّ الخـضري(1286هــ) على أنَّ: "(مَا) مبتدأ ويجب تَقديمه إجماعاً لجَريانه مجرى المَثَل، فلا يُغيَّر". [6]

والــنحاة ينظــرون إلــى صــيغة التعجب: (ما أفْعلَهُ) نظرتهم إلى الأمثال، و"الأمثالُ الألفاظُ فيها مَقصُورة على السَّماع". [7] وكذلك هي "صيغة التعجب تجري

---

1. حجازي: محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، 1992م، دار الثقافة، القاهرة، ص: 68.
2. كشك: أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، 1997م، (د.ن)، القاهرة، ط2، ص: 75.
3. انظر: حسن: النحو الوافي 2: 91.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 411.
5. الصبان: الحاشية 3: 24.
6. الخضري: الحاشية 2: 89.
7. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.

علـــى مـــنهاج واحـــد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (ما)، ولا على الفعل، فلا يجوز: (زيداً ما أحسنَ)، ولا (ما زيداً أحسنَ)".[1]

فنحن هنا أمام عبارة مسكوكة لا يتزحزح فيها شيء عن موضعه؛ "لأنّ معنى التعجب إنما دخلها على هيئةٍ إنْ زال لفظها زال المعنى".[2]

وإذا أردنـــا تحلـــيل عبارة (ما أحسنَ زيداً)، نجد أنّ (ما) التعجبية جاءت في صدر الجملة، وهي مِن الألفاظ المبنية، و(أحسن) فعل ماضٍ، وهو أيضاً من الألفاظ المبنـــية، والمـــتعجَّب مـــنه (زيداً)، وإنْ كان معرباً إلا أنه يلتزم هنا وظيفة نحوية واحدة، فأشبه بذلك الألفاظ المبنية. ويرى تمّام حسّان أنّ "عدم وجود قرينة العلامة الإعـــرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة، وجعل الرتبة عوضاً لها عن العلامة الإعرابية".[3]

فغـــياب العلامة الإعرابية أو ثباتها، يُقيِّد مِن حركة الكلمات، ويجعلها تلتزم برتبة محفوظة لا تحيد عنها، وإنّ أي تغير للظواهر الموقعية يُعدُّ خروجاً على نظام اللغة في تراكيبها.

وقد أورد النحاة بعضاً من الأساليب السماعية للتعجب استعملها أهل اللغة في عصور متباينة من تطور اللغة العربية، ولبلوغ هذه الأساليب أسمى درجات البيان، وخـــروجها من نطاق لغة الإيصال إلى نطاق لغة الإبداع، جعل أهل اللغة يَتَمثّلونها فـــي كـــلّ زمان ومكان وجرت بذلك مجرى الأمثال، فأصبحت عبارات مسكوكة اكتسبتْ ألفاظها المُتقدّمة الصّدارة من طريق السَّبْك.

فمن هذه الأساليب ما تتصدَّرها الأسماء، ومنها ما تتصدَّرها الأفعال، ومنها مـــا تتـــصدَّرها الأحرف، نحو: (للهِ أنتَ)، (نَاهيكَ به)، (واهاً لَه)، (يا لَكَ رجلاً)، (كَالـــيوم رجـــلاً)، (ويْلُمِّهِ رجلاً)، (قاتَلَهُ اللهُ مِنْ شاعرٍ)، (لا شَلَّ عَشْرُهُ)، (أبرحتَ

---

1. المصدر نفسه 4: 422.
2. المبرد: المقتضب 4: 177.
3. حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 208.

ربّـاً)،[1] (للهِ درُّهُ)، (حَسْبُكَ بزيدٍ رجلاً)، (سبحانَ اللهِ)، (يا لَكَ مِنْ ليلٍ)، (إنَّك من رجلٍ لَعالم)، (ما أنتِ جارة)،(واهاً له ناهياً)، (وَيْلَهُ رجلاً)، (كفاكَ بهِ رجلاً)، (للهِ لا يُؤخِّرُ الأجلُ).[2]

5.2 (بَيْنا) و(بَيْنما) الظرفية:

قــد يَتّــصل بآخر الظرف (بَيْنَ) الألف أو(ما)، وللنحاة أقوال متباينة فيهما، وخلاصـــة ما دار حول (الألف): أنّها صائت طويل امتداد للفتحة المتصلة بالنون، وقــيل: إنّها كافة للظرف (بين) عن الإضافة، والقول الثالث: أنّها عوض عن كلمة محذوفــة يُقــدِّرها الــنحاة بـــ(أوقات)، والقول الرابع: أنّها في أصلها كانت تنوين عوض. والقول الخامس: أنّها بَقِيَّةُ (ما)،[3] قال أبو علي الفارسي(377هــ): "هذا لا يُعرفُ إلاّ بوحي أو خَبَرِ نبيّ".[4] والقول في (ما) أنّها كافة زائدة.

ولا يعنينا هذا الخلاف بقدر ما يعنينا سلوك الظرف (بين) عند اتصاله بالألف أو(ما) في التراكيب العربية.

و(بينا) و(بينما): "ظرفا زمان بمعنى: المفاجأة، ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر".[5] ولا بدّ أن يأتي بعدهما كلام مرتب على هذه الجملة بمنزلة الجواب، وهذا ما نصّ عليه ابن منظور(711هــ) بقوله: "ويحتاجان إلى جواب يَتِمُّ به المعنى".[6] فالجمل التي تدخل عليها (بينا) و(بينما) جمل ذات شقين، يتكون الشق الأول مـــن (بيـــنا) أو(بينما)، والجملة التي تضاف إليهما، والشق الثاني هو: جملة

---

1. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 222.
2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 42.
3. المصدر نفسه 2: 150.
4. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 62.
5. ابن منظور: لسان العرب 2: 197.
6. ابن منظور: لسان العرب 2: 197.

الجـواب، وقـد تُسبَق بـ(إذْ) أو (إذا) وقد لا تُسبَق، وهو الأكثر. وجرت العادة النُّطقيَّة أنْ يكون هنالك سكتة خفيفة بين الجملتين.

والناظـر إلى اللغة العربية في أساليبها يجدها تسلك مسلكاً واحداً، فالأساليب التي تتكون من شقين مثل أسلوب الشرط، وأسلوب الاستفهام ــ إذا نظرنا إلى جملة الجواب في الاستفهام على أنَّها الشق الثاني ــ وكذلك أسلوب المفاجأة الذي تُستخدَم فيه (بينا) و(بينما)، فهذه الأساليب تَتَصدَّرها ألفاظ هي بمثابة المفتاح الموسيقي الذي يحمل إلى الذهن الشرط، أو الاستفهام، أو المفاجأة، وتكون الصلة بين الشق الأول، والثانـي إمَّا مباشرة، وإمَّا بواسطة أداة جديدة تدعم علاقة الشق الثاني بالأول، مثل وجود الفاء التي تربط الجواب بالشرط، ووجود حرف الجواب في جواب الاستفهام، ووجود (إذْ) أو (إذا) في جواب (بينا) و(بينما).[1]

والألفـاظ التي تَتقدَّم هذه الأساليب واجبة الصَّدارة، لا يَتقدَّم عليها شيء من الجمـل التـي تأتـي بعدها، وهذا ما نصَّ عليه علماء اللغة في حديثهم عن (بينا) و(بينما) بقولهم: "بينا وبينما من حروف الابتداء".[2] أي من كلمات الصَّدارة.

وإذا تجاوزنا إطار الجملة البليغة إلى إطار القطعة البليغة، أو النَّصِّ البليغ،[3] نجـد أنَّ (بيـنا) و(بيـنما) في أغلب أحوالهما تَتَصدَّران هذه القطع، والنصوص، وكأنَّهما أدوات استفتاح تبتدئ بها النصوص.

---

1. انظر: طحان: الألسنية العربية ص: 94 ــ 95.

2. ابن منظور: لسان العرب 2: 198.

3. لقـد قـيِّدت نظريات علم اللغة الحديث نفسها بمواصفات لغوية في مستوى الجملة، أو ما هو أدنـى من الجملة، وذلك لعجزها عن ابتكار نظريات شاملة على مُستوى النص. ولم تظهر النظـريات التي تستطيع بطبيعتها الشاملة، أن تتعامل مع النصوص إلا في الرُّبع الأخير من القـرن العشرين. وهي نظريات ما زالت في أطوارها التجريبية الأولى، لكنَّها نبَّهت أذهان الأسلوبيين إلى خطورة المأزق البنيوي الذي أدَّى بطريقة غير مباشرة إلى حَصْر المواصفات اللغـوية فيما هو أدنى من مستوى الجملة. والجدير بالذكر أنَّ الدراسات والنظريات اللغوية

ونظــرة فــي الأحاديث النبوية في صحيح مسلم تنبئنا أن هناك ما يقرُب من خمسة وعشرين حديثاً، يتصدَّرُها الظرفان (بينا) و(بينما).[1]

ويتطرَّق كمال بشر في حديثه عن أنماط الخطأ في الموقعية ــ في لغة اليوم ــــ إلــى تأخير ما حقُّه التقديم، ويرى بأنَّ هذا "يظهر بكثرة عند استخدام الرابطة (بيــنما). إذ يقولــون: (دخلــتُ عليه بينَما كان يُذاكر). وقد نَصُّوا على أنَّ (بينما) و(بينا) لهما صدَارة الكلام".[2]

ويَطَّرِد في (كلَّمَا) ما قلناه في (بينما)، من مجيء (ما) الكافة؛ لتكفَّه عن طلب مــضاف إليه مُفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل، "ولـــ(ما) في (كلَّمَا) من معنـــى العمـــوم والاســـتغراق الذي يكون في كلمات الشرط، نحو: (مَنْ)، و(مَا)، و(متـــى)؛ شابهها أكثر من مشابهة (بينما)، فلم يدخل إلاَّ على الفعلية بخلاف (بينا) و(بينما)".[3]

وبسبب هذه المشابهة يكون في (كلَّما) رائحة الشرط، فتسلك سلوك أدواته من حيث الترتيب الموضعي، فيكون لها الصَّدارة الحتمية في الأساليب العربية، وهذا ما نــصَّ علــيه الأستراباذي(686هـــ) بقوله: "وإنما رُتِّب (بينا) و(بينما) و(كلَّما) مع جملتــيهما تــرتيب كلمـــات الشرط، مع الشرط والجزاء؛ لما ذكرنا من بيان لزوم مــضمون الثانية للأولى لزوم الجزاء للشرط، ولهذا أُدخِلَ (إذا) و(إذْ) للمفاجأة في جـــواب (بينا) و(بينما)؛ ليدلا على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بلا تراخٍ، فيكون آكد في معنى اللزوم".[4]

التـــي طَمَحَـــتْ إلى دراسة النصوص الأدبية، إنما كانت نتيجة غير مباشرة لتأثُّر النظريات اللغوية الحديثة بالنقد الأدبي، وليس العكس. (موسوعة النظريات الأدبية ص: 39)

1. انظــر: الــنووي: يحيى بن شرف (ت:676هـــ)، صحيح مسلم بشرح النووي، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، 10: 164 ــ 165.
2. بشر: دراسات في علم اللغة ص: 294.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 278.
4. المصدر نفسه 3: 279.

6.2 كنايات العدد:

مـن كِنايات العدد في اللغة العربية: (كَمْ)، و(كَأيٍّ)، و(كذا). سُمّيتْ كِنايات؛ لأنَّ كـلَّ واحدة منها يُكنّى بها عن مَعْدُود، ويُراد منها ذلك المعدود، فهو مدلولها، وهي الرمز الدال عليه، وتقع على الكثير منه والقليل.[1]

يرى ابن السراج(316هـ) أن "(كم) لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر. ولا يجـوز أن تبنـيها على فعل، وأنّها تكون فاعلة في المعنى، ومفعولة، ومبتدأة، وظـرفاً. كما يكون سائر الأعداد في التقدير، لا يجوز أنْ تقول: (رأيتَ كَمْ رجلاً)، فتُقدّم عليها ما يعمل فيها".[2] وقوله: (لا يجوز أنْ تبنيها على فعل) أي أنّه لا يجوز أنْ يعمـل فـيها مـا قبلها مِن فعل وغيره، وهذا حكم عام تشترك فيه معظم ألفاظ الصَّدارة.

وينصُّ عبد القاهر الجرجاني(471هـ) على أنَّ "(كم) في الخبر بمنزلتها في الاستفهام مِن جهة لزوم التّقديم لها. فلا يجوز أنْ تقول: (يُعجِبُني ضربُكَ كم رجلٍ)، ولا: (أعلمُ أنّه جاءكَ كم رجلٍ؛ لأنّهم أجْرَوها مَجرى واحداً في الحالين".[3]

ويَنصُّ ابن يعيش(643هـ) على أنَّ لـ(كَمْ) موضعين: " الاستفهام والخبر، وأصلها الاستفهام، والاستفهام يكون بالمُبهم؛ ليشرح ما يُسأل عنه، وليس الأصل في الإخـبار الإبهـام، ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، وهو أنَّ لها صَـدر الكـلام كالاستفهام".[4] ولا يَقبل أبو حيان(745هـ) القول بأنَّ أصل (كم) الاسـتفهام، ويـرى أنَّ "كلُّ واحدة أصل في بابها لكنّها لفظ مشترك بين الاستفهام والخبر".[5]

---

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 165، حسن (عباس): النحو الوافي 4: 568.
2. ابن السراج: الأصول في النحو 1: 316.
3. عبد القاهر الجرجاني: المقتصد 2: 748.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 165.
5. أبـو حـيان: محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، البحر المحيط 2001م، ت: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 7: 319.

وفـــي موضع آخر يُقرِّر ابن يعيش(643هــ) "أنَّ (كم) لا تكون إلاَّ أوَّلاً في اللفـظ".[1] ويـــرى أن (كَــمْ) فـــي نحو قولك: (كَمْ غُلامٍ ملكتُ) في موضع نصب بــــ(ملكــت) و" قُدِّم لِمَا تقدَّم من كون (كم) لها صدر الكلام أيضا في الخبر على حدِّها في الاستفهام، وحَمْلاً على (رُبَّ)؛ لمضارعتها إيَّاها".[2]

والمــشابهة بين (كم) و(رُبَّ) تكمُن في تَصَدُّر كلٍّ منهما الجملة العربية، فلمَّا تضمنتْ (كم) الخبرية من المعنى الإنشائي في التكثير، و(رُبَّ) من المعنى الإنشائي في التقليل "وجب لها صدر الكلام، وإنَّما وجب تصدير مُتضمِّن معنى الإنشاء؛ لأنَّه مُؤثِّر في الكلام مُخرِج له عن الخبرية، وكلُّ ما أثَّر في معنى الجملة من الاستفهام، والعرض، والتمني، والتشبيه، ونحو ذلك، فحقُّه صدْرُ تلك الجملة".[3] فكأنَّ أساليب العــربية جمــيعها تُختــزَل في هذه الأدوات التي تتصدَّر الجمل، فهي التي تُحدِّد أسلوبها، وتُعدُّ المفتاح الذي يحمل إلى الذهن معنى هذا الأسلوب.

ويذهب أبو حيان(745هــ) إلى أنَّ هناك لغة أخرى في (كم) حكاها الأخفش (215هــ) "وهي جواز أنْ لا تتصدَّر، فتقول: (فَكَكْتُ كم عانٍ)، و(ملكتُ كَمْ غُلام)؛ لأنَّهــا بمعنـــى: (كثيــر)، كما جاز: (فَكَكْتُ كثيراً من العُناة)، و(ملكتُ كثيراً من الغلمان)".[4] حيث وقعت (كم) معمولة لِما قبلها؛ لذلك تَسقُط عنها أحقية الصَّدارة.

ويـــرى أبو حيان(745هــ) أنَّه "اضطُرِب في القياس على هذه اللغة، فقيل: هي مِن القلَّة بحيثُ لا يُقاسُ عليها، والصَّحيح أنَّه يجوز القياس عليها؛ لأنها لغة".[5] وقوله هذا ينقصه الشاهد، فقد وصف بعض النحاة هذه اللغة بالرداءة.[6]

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 168.
2. المصدر نفسه 3: 169.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 238.
4. أبو حيان: ارتشاف الضرب 2: 784.
5. المصدر نفسه 2: 784.
6. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 207.

وأمّا قوله تعالى: "أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ".[1] فيرى ابن هشام(761هـ) أنك إنْ "أبدلْتَ (أنّ) وصلتها من (كم)، فمردود بأنّ عامل البدل هو عامل المُبدل منه، فإنْ قُدِّر عامل المُبدل منه (يرَوا) فـ(كم) لها الصدْر، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإنْ قُدّر (أهلكنا)، فلا تُسلّط في المعنى على البدل، والصواب أن (كم) مفعول لـ(أهلكنا)، والجملة إمّا معمولة لـ(يرَوا) على أنّه عُلّق عن العمل في اللفظ، و(أنّ) وصلتها مفعول لأجله، وإمّا معترضة بين (يرَوا) وما سدّ مَسدّ مفعوليه، وهو (أنّ) وصلتها".[2]

أمّا (كَأيٍّ) ففيها خمس لغات: (كَأيٍّ) و(كَاءٍ) و(كَيْءٍ) و(كَأيٍ) و(كَإٍ).[3] وأفصحها (كَأيٍّ) و(كَاءٍ)، فهما: لغتان كثر استعمالهما، إلاّ أنّ الخفيفة أكثر في الشِّعر، والثقيلة أكثر في القراءة،[4] ولم يقرأ قوله تعالى: (وكَأيِّنْ مِنْ نبيٍّ)[5] من السبعة بالخفيفة إلاّ ابن كثير(120هـ) وحده، ووافقه من غير السبعة يزيد بن القعقاع المدني(132هـ)،[6] وهذه الازدواجية في استعمال (كأيٍّ) في لغة النثر، و(كاءٍ) في لغة الشِّعر إحدى آثار الوزن الشِّعري على أبنية العربية.[7]

---

1. سورة يس، آية: 31. / قال الفراء: (كم) في موضع نصب مِن وجهين: أحدهما بـ(يرَوا)، والوجه الآخر: أن تكون (كم) في موضع نصب بـ(أهلكنا).(معاني القرآن 2: 376). قال أبو جعفر رداً على الفراء: القول الأول محال؛ لأنّ (كم) لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنها استفهام، ومُحال أنْ يدخل الاستفهام في حيّز ما قبله، وكذا حكمها إذا كانت خبراً.(إعراب القرآن 3: 392-393)
2. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 207.
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 180.
4. انظر: ابن الشجري: الأمالي 1: 160.
5. سورة آل عمران، آية: 146.
6. انظر: ابن مجاهد: أحمد بن موسى (ت: 324هـ)، السبعة في القراءات، 1980م، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص: 216، الداني: عثمان بن سعيد (444هـ)، التيسير في القراءات السبع، 1985م، ت: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، ص: 90.
7. انظر: عبد التواب: فصول في فقه العربية ص: 224.

و(كأيٍّ) لها صدر الكلام كما هو الشأن في (كَمْ) الخبرية، فقد نصَّ أبو حيان (745هـ) على أنَّ "(كأيِّنْ) لازمة التَّصدير، ولا يُحفظ من كلامهم الإضافة إليها، ولا دخول حرف الجر".[1]

ونصَّ ابن عقيل(769هـ) على أنَّ "(كَمْ) لها صدر الكلام: استفهامية كانتْ أو خبرية. فلا تقول: (ضَربتَ كَمْ رجلاً) ولا: (ملكتُ كَمْ غلمان)، وكذلك (كأيٍّ) بخلاف (كذا). نحو: (ملكتُ كذا درهماً)".[2]

ويرى ابن هشام(761هـ) أنَّ "من الأمور التي توافق فيها (كأيٍّ) (كَمْ) لزوم التَّصدير".[3] وكذلك يرى أنَّ من الأمور التي تخالف فيها (كَذَا) (كَأيٍّ) "أنَّها ليس لها الصَّدْر، تقول: (قَبَضْتُ كَذَا درهماً)".[4] ونصَّ السيوطي(911هـ) على أنَّ " (كأيِّنْ) مبنية لازمة الصَّدْر، ملازمة للإبهام مفتقرة لتمييز، وتمييزها مجرور بـ(مِن) غالباً، وقال ابن عصفور(669هـ): لازماً".[5]

وعلى هذا يتقرَّر أنَّ من كنايات العدد ما له الصَّدارة الحتمية في الجملة العربية نحو: (كَمْ)، و(كَأيٍّ)، ومنها ما ليس كذلك.

ونصَّ الأستراباذي(686هـ) على أنَّه "قد جاء (كَأيٍّ) في الاستفهام قليلاً، دون (كذا)،"[6] ومنه قول أُبَيِّ بن كعب(21هـ) لعبد الله: "كأيِّنْ تقرأ سورة

---

1. أبو حيان: ارتشاف الضرب 2: 791.
2. ابن عقيل: عبد الله العقيلي، (ت:769هـ)، شرح ابن عقيل، 2003م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2: 387.
3. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 210.
4. المصدر نفسه 1: 211.
5. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، 1985م، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 2: 218.
6. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 246.

الأحزاب؟ أو كأيِّنْ تَعُدُّ سورة الأحزاب؟ فقال: ثلاثاً وسبعين. فقال أُبَيٌّ: قَطْ.[1] أي: (كَم تَعُدُّ؟)، فاستعملها استفهامية، وحذف مُميِّزها، وهما قليلان. وفي مثل هذا النمط اللغوي أيضاً يكون لها الصدارة في الأساليب العربية.

---

1. ابـن الأثيـر: المـبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث، 1399هـ ت: محمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت، 4: 79.

الفصل الثالث

الأفعال التي لها الصَّدَارة

الفصل الثالث

الأفعال التي لها الصَّدَارة

ثَمَّـــة أفعـــال في اللغة العربية تتصدَّر الجمل، وتكتسب هذه الأفعال الصَّدارة بطـــريقتين إحداهما: أنْ يتصل بها أحرف تكون سوابق ولواحق، أمَّا السوابق فهي: (قـــد) و(الـــسين وسوف)، وأمَّا اللواحق فهي: نونا التوكيد و(ما) الكافة، ورأيت أنْ أنـــسب الـــصَّدارة إلـــى الأفعال وليس إليها؛ لنزولها مِن الأفعال منزلة الجزء،[1] والطـــريقة الأخـــرى فـــي اكتساب الأفعال لحَقِّ الصَّدارة هي: أنْ تكون جامدة إمَّا جموداً اشتقاقياً، وإمَّا جموداً سياقياً. وهي على النحو الآتي:

1.3 الفعل المُتصل بـ(قَدْ) الحَرفيَّة:

(قد) لفظ مُشترك، يكون اسماً وحرفاً، وفي حالة كونه اسماً يكون له معنيان، فقـــد يكـــون اسماً بمعنى: (حَسْب)، وقد يكون اسم فعل بمعنى: (كَفَى). وتفيد (قد) الحرفية مع الماضي أحد ثلاثة معان: التَّوَقُّع، والتَّقريب، والتَّحقيق، ومع المضارع أحد أربعة معانٍ: التَّوَقُّع، والتَّقليل، والتَّحقيق، والتَّكثير.[2]

و(قـــد) الحرفية مِن الحروف التي اختصت بالدخول على الأفعال؛ " ذلك أنَّ مِن الحروف حروفاً لا يُذكر بعدها إلاَّ الفعل، ولا يكون الذي يليها غيرُهُ مُظهراً، أو مُـــضمراً، فممَّـــا لا يليها الفعل إلا مُظهراً (قَدْ)".[3]ويرى سيبويه(180هـــ) أنَّك لو قلت:"(قد زيداً لقيتَ) لم يحسن؛ لأنَّها إنَّما وُضِعَتْ للأفعال".[4]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 115، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 158.
2. انظـــر: المرادي: الحسن بن قاسم (ت:749هـــ)، الجنى الداني في حروف المعاني، 1992م، ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 253 ـــ 259.
3. سيبويه: الكتاب 1: 98.
4. المصدر نفسه 1: 98.

وتَطَــرَّق النحاة إلى السِّياق التركيبي الذي تأتي فيه (قَدْ) الحرفية، فرأوا أنَّها تأتـــي في سياق الجواب؛ لنحو قولهم: "(أفَعَلَ ؟). كما كانت (ما فَعَلَ) جواباً لـــ(هَلْ فَعَلَ ؟) إذا أخبرت أنَّه لم يقع".[1] ويُقرِّر ذلك سيبويه(180هـ) في موطن آخر حيث يقــول: "وأمَّـــا (قــد) فجــواب لقوله (لَمَّا يفعل)، فتقول: (قد فَعَلَ)، وزعم الخليل (170هـ) أنَّ هذا الكلام لقوم يَنتظرون الخَبَرَ".[2] ويُفسِّر ابن يعيش(643هـ) مقولة الخلـيل(170هـ) بقوله: "يُريد أنَّ الإنسان إذا سَأَل عن فعل أو عَلِمَ أنَّه مُتوقع أنْ يُخبَر به، قيل: (قد فَعَلَ). وإذا كان المُخبِرُ مبتدئاً قال: (فعل كذا وكذا) فاعرفه".[3]

وبــناءً علـــى ذلـــك يَتَبَيَّن أنَّ (قد) حرف إخبار، والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها. فهو الخاص بها الذي تُسمَّى به.[4]

و(قد) الحرفية بذلك تسلك المسلك التركيبي نفسه الذي تسلكه أحرف الجواب مـــن حـــيث تَصدُّر الجملة العربية، إلاَّ أنَّ هذا الحكم لم يَنُص عليه سوى السُّهيلي (581هـ)، والخضري (1286هـ)، وعبَّاس حسن. فقد قال السُّهيلي (581هـ) في نتائج الفكر: "فإنْ أدخلتَ على الماضي (قد) التي للتَّوقُّع كانتْ بمنزلة (السين) التي للاســتئناف، وقَــبُحَ حينــئذٍ: (أمس قد قامَ زيدٌ) كما قَبُحَ: (غداً سيَقومُ زيدٌ)، والعلَّة كالعلَّة حَذْوكَ النعلَ بالنعلِ".[5] فهو يرى أنَّ (قد) حرف استئناف ــ أي ابتداء ــ لا يجــوز تَقدُّم شيء من معمولات الفعل المُتَّصِل بها عليه حتى أشباه الجمل التي هي مَنَاط التَّوسُّع من حيث التقديمُ والتأخيرُ.

---

1. سيبويه: الكتاب 3: 114.
2. المصدر نفسه 4: 223.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 92.
4. انظر: المالقي: رصف المباني ص: 456، المرادي: الجنى الداني ص: 256.
5. الــسُّهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله (ت:581هـ)، نتائج الفكر في النحو، 1984م، ت: محمد إبراهيم البنَّا، دار الاعتصام، الرياض، ط2، ص: 123.

ولقد تَطَرَّق الخضري(1286هـ) إلى الحديث عن الوظيفة النحوية لكلمة (مِثْلَهُ) في قول ابن مالك(672هـ):[1]

وغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا   إنْ كانَ غيرُ الماضِ مِنْهُ استُعْمِلا.

ورأى بأنَّها "إمَّا حال من فاعل (عَمِلَ)، أو نعت لمصدره محذوفاً أي: (عَمِلَ عَمَلاً مِثْلَ عَمَلِه). وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بـ(قد) عليه، وهو ممنوع، فلعلَّ فيه خلافاً، أو لضرورة".[2] فمثل هذا التَّقديم ممنوع عنده، وضرورة النظم ألجأت ابن مالك(672هـ) إلى ذلك. وإنْ كان في قوله (فلعلَّ فيه خلافاً) شيء من التَّشكيك في هذا الحُكم. وقد سبقه بذلك الصبَّان(1206هـ) ـ في الموضع نفسه ـ حيث يرى أنَّ "ما ذكره بعضهم من منع تَقَدُّم معمول الفعل المقرون بـ(قد) عليه، فلعلَّه غير متفق عليه".[3]

ويرى عبَّاس حسن "أنَّ (قد) الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلت على فعل لم يَصِحّ أنْ يَتَقَدَّم عليها شيء مِن معمولاته".[4] فهو بذلك يرى أنَّ للفعل المتصل بقد الحرفية صدارة الجملة.

والجملة الفعلية في اللغة العربية لها ترتيب مُطَّرِد؛ إذْ يَتَقَدَّم الفعل يليه الفاعل يليه إحدى متعلقات الجملة. لكنْ يَطْرَأ على هذا الترتيب ما يُغيِّره، فيَتَقَدَّم على الفعل بعض معمولاته؛ فرتبة الفعل في الجملة العربية غير محفوظة، فهي رتبة حُرَّة، وقد يَعرض لهذه الرتبة الحُرَّة، أو غير المحفوظة ما يُقَيِّدُها، ومن هذه المُقَيِّدات التي تُقَيِّد رتبة الفعل، وتجعله في صَدْر الجملة، ولا تسمح لأيِّ معمول مِن معمولاته بالتَّقَدُّم عليه ـ (قد) الحرفية.

---

1. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 246.
2. الخضري: الحاشية 1: 246.
3. الصبَّان: الحاشية 1: 339.
4. حسن: النحو الوافي 1: 52.

وصَــدارة الفعــل المتصل بــ(قد) الحرفية موضع خلاف، وحكم غير متفق عليه، إذْ يرى محمد عبد الخالق عضيمة بأنه "ليس لــ(قد) صدر الكلام، فيجوز أنْ يَــتَقَدّم معمول ما بعدها عليها، وقد جاء تقديم معمول الفعل بعد (قد) عليها في قول عمرو ابن قِنْعَاس:[1]

أَلا يا بيتُ أهلُكَ أَوْعَدوني كَأَنّي كُلُّ ذَنْبٍ قَدْ جَنَيْتُ

وقد تَتَبَّعتُ هذا الشاهد، فوجدت روايته على هذا النحو:[2]

أَلا يا بيتُ أَهلُكَ أَوْعَدوني كَأَنّي كُلُّ ذَنْبِهِمِ جَنَيْتُ.

وعلى هذه الرواية يَخرج هذا البيت من الاستشهاد به على تَقَدُّم معمول الفعل المتــصل بــ(قد) عليه، وحتى لو سلَّمنا أنَّ أيدي النحاة لم تَطَلْ هذا الشاهد بالتَّغيير والتَّحــريف، وأنَّ معمول الفعل المتصل بــ(قد) تقدَّم عليه، فلا يَعدو أنْ يكون هذا شــاهداً واحداً مُغايراً لظاهرة موقعية تنتظم مُعظم تراكيب اللغة العربية، ولا يمكن إغفــال حق الصدارة للفظ من ألفاظ العربية لمجرد ورود شاهد واحد يخالف نمطاً لغــوياً مطرداً في تراكيب العربية، وأيَّة ظاهرة لغوية مُتَفَشِّية في لغة من اللغات لا تَعْدَم شواهد تخالف المَعهود، وتخرج على المُطَّرِد من هذه الظاهرة، "فمن الأخطاء التــي وقــع فــيها علمــاء اللغة القدماء، اعتبار اللغة منطقية مُطَّردة. هكذا اعتبر الإغريق لغتهم، ولكنَّ اللغة وليدة النفس والعاطفة، كما هي وليدة الفكر".[3]

---

1. عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2004م، دار الحديث، القاهرة، (د-ط)، 2: 247.
2. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 3: 52.
3. فريحة: أنيس، نظريات في اللغة، 1981م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 125.

وربّمـــا تكـــون (هل) بمعنى: (قد)، وذلك مع الفعل، نحو قولك: (هلْ قُمْتَ) بمعنى: (قد قُمْتَ)، ومنه قوله تعالى: "هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ"،[1] قالوا معناه: (قد أتى عليه ذلك)، وعلى ذلك ينبغي أن يُحمَل قول زيد الخيل:[2]

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

وزعـــم بعضهم أنّ (هل) في الآية للتقرير،[3] وهذا مردود؛ لأنّه لم يَثبُت في (هـــل) معنى التقرير، فيُحمَل هذا عليه، ولا يليق بالآية، بل اللائق بـــ(هل) فيها أن تكـــون للتّحقـــيق، فهـــي أشبه بـــ(قد) الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيـــرها.[4] و(هـــل) هذه التي بمعنى: (قد) أمكن في الصّدارة من (قد) نفسها، إذ لم ترد في الشواهد العربية إلاّ مُتصدِّرة، ولم يَحُمْ حول ذلك خلاف.

2.3 الفعل المتصل بأحد حرفي الاستقبال: السين و(سَوْفَ):

إنّ حرفي الاستقبال: السين وسوف من الحروف المُختَصّة بالفعل المضارع، ويخلـــصانه للاســـتقبال، ويتنـــزلان مـــنه منـــزلة الجـــزء، ولهذا لم يعملا فيه مع اختصاصهما به.[5]

---

1. ســـورة الإنسان، آية: 1./ يرى المبرد أنّ معناه: قد أتى على الإنسان حين من الدهر. و(قد) تكون جَحْداً، وتكون خَبَراً. فهذا من الخَبَر؛ لأنّك قد تقول: (فهل وعظتُكَ ؟)، (فهل أعطيتُكَ؟) تُقَرِّرُه بأنّك قد أعطيته ووعظته. والجَحْد أن تقول: (وهَلْ يَقْدِر واحد على مِثل هذا؟). (معاني القرآن 3: 213)
2. انظـــر: المبـــرد: المقتـــضب 1: 44، ابن جني: الخصائص 2: 465، ابن الشجري: الأمالي 1: 163، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 406، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 261.
3. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 464 ـــ 465.
4. انظـــر: سيبويه: الكتاب 3: 189، المبرد: المقتضب 1: 43 ـــ 44، المالقي: رصف المباني ص: 470 ـــ 471، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 405 ـــ 408.
5. انظر: المالقي: رصف المباني ص: 460، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 158 ـــ 159.

وذهــب الكوفــيون إلى أنّ السين التي تدخل على المضارع نحو: (سأفعلُ) أصـلها (سَوْفَ)، وذهب البصريون إلى أنّها أصل بنفسها، والعلّة عند الكوفيين أنّه لمّا كثُر استعمال (سَوْفَ) في كلامهم حذفوا منها (الواو) و(الفاء) تخفيفاً، والذي يَدُلُّ علــى ذلــك أنّه قد صَحَّ عن العرب أنّهم قالوا: (سَوْ أفعلُ)، و(سَفَ أفعلُ)، و(سَيْ افعلُ).[1] وإذا جاز أنْ تُحذَف (الواو) تارة و(الفاء) أخرى لكثرة الاستعمال جاز أنْ يُجمَع بينهما في الحذف.[2]

ويرى رمضان عبد التواب أنّ "(سوف) أقدم مِن السين، والسين جزء مُقتَطَع مِــنها، و(سَــوْفَ) من الكلمات القديمة في اللغات الساميِة الأخرى: كالآرامية فهي فيها: sawpa وهي اسم معناه فيها: الغاية، والنهاية. ثُمّ أصبحتْ في العربية أداة تَدُلُّ علــى الاســتقبال في الأفعال، ثُمّ بدأت تعاني قصاً لبعض أطرافها في الفترة التي ســبقت نزول القرآن الكريم؛ فقد ورد أنّ العرب قالوا: (سَوْ يكونُ) و(سَفْ يكونُ) و(سَــايكونُ) و(سَيكونُ)، وعندما جاء القرآن الكريم سجّل لنا إحدى صور التّطور في (سوف)، أو قُلْ المرحلة الأخيرة مِنه، مع الأصل الذي كان لا يزال يعيش معه جنــباً إلى جنب، كما روى لنا اللغويون صور التطور الأخرى التي لم يكتب لها ما كتب لغيرها من الخلود".[3]

ولــم أجــد في كلام القدماء من النحاة ما يَدُلُّ على أنّ للفعل المتصل بحرف الاســتقبال صــــدارة الجملة العربية، بل وجدتهم يضعون أمثلة تَتَقَدَّم فيها معمولات الفعل المتصل بحرف الاستقبال عليه، مثل قول المبرد(285هــ): "كما تقول: (زيداً

---

1. انظــر: ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت:370هــ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، (د.ت)، ت: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص: 121.
2. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 92، 2: 646.
3. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 140.

سأضـــربُ)".[1] فقدَّم المفعول به (زيداً) على الفعل المتصل بحرف الاستقبال، ولو كان هذا مُمْتَنِعاً لَمَا أقدم عالم من علماء العربية الأوائل على مثل هذا الصنيع.

ونصَّ أبو حيان(745هـ) على أنَّ "حرف التنفيس لا يمنع مِن عمل ما بعده مِــن الفعل فيما قبله على أنَّ فيه خِلافاً شاذاً، وصاحبه محجوج بالسماع، قال النَّمر بن تَوْلَب:[2]

فَلَمَّا رأتْهُ آمِناً هانَ وَجْدُها　　　　وقالتْ: أبونا هكَذا سَوْفَ يَفْعَلُ

فـــ(كهـذا) منصوب بـــ(يفعلُ) وهو بحرف الاستقبال".[3] أي (سوفَ يفعلُ هكذا). ومعظم ألفاظ الصدارة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لذا خرج الفعل المُتَّصِل بحرف الاستقبال مِن أنْ يكون له الصَّدارة الدائمة للتراكيب العربية من وجهة نظر أبي حيان(745هـ).

وفـــي كلام أبي حيان(745هـ) ما يشير إلى أنَّ هنالك خلافاً في تَقَدُّم معمول الفعــل المُتَّصِل بحرف الاستقبال عليه، ويصفه بأنَّه شاذ، ومدفوع بالسماع، ويذكر شاهداً على ذلك قول النمر بن تولب السابق.

ومِــن الشواهد على مثل هذا التقديم ما جاء في القرآن الكريم مِن التقديم في قوله تعالى: "وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ".[4] فقد تَقَدَّم مُتَعَلَّق الفعل المُتَّصِل بحرف الاستقبال (مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ) عليه.

ومـــع إجماع النحاة على جواز تَقَدُّم معمول الفعل المتصل بحرف الاستقبال، تجد السهيلي (581هـ) يخالف ذلك، ويرى أنَّه "لا يستقيم تقديم الظرف على الفعل في المستقبل من أجل السين أو(سوف)، لا تَقُلْ: (غداً سيقومُ زيدٌ)؛ لوجوه منها:

---

1. المبرد: المقتضب 2: 8.
2. انظـــر: ديوان النَّمِر بن تولب العُكْلي ص: 102. / جاءت روايته في الديوان: (فلمَّا رَأَتْه آمِنًا هانَ وَجْدُهَا....).
3. أبو حيان: البحر المحيط 6: 194.
4. سورة الروم، آية: 3.

أنَّ السين تنبئ عن معنى الاستئناف، والاستقبال للفعل، وإنَّما يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله، فإنْ كان قبله ظرف أخرجته (السين) عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فبَطَل الكلام؛ فإذا قلت: (سيقومُ زيدٌ غداً)، دلّتْ (السين) على أنَّ الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودلّ لفظ (غداً) على استقبال اليوم فتطابقا، وصار ظرفاً له.

ووجه ثان مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن (السين) و(سوف) مِن حروف المعاني الداخلة على الجمل. ومعناها في نفس المتكلم، وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أنْ يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام، والنَّفي، والتمني، وغير ذلك. ولذلك قَبُح: (زيداً سأضربُ) و(زيدٌ سيقومُ)".[1]

فالسُهيلي (581هـ) يرى في حرف الاستقبال المتَّصِل بالفعل مُقيِّداً له، ولعناصر الجملة الأخرى، فيجعل الفعل في صدر الجملة، وكأنَّه بهذا يجعل الجملة الفعلية أكثر نَمَطيَّة، وأقرب إلى الترتيب المعهود الذي نسلكه مِن تقديم للفعل يليه الفاعل يليه متعلقات الجملة.

وأرى أنَّ الأغلب عند استعمال الفعل المتصل بحرف الاستقبال ألاَّ يتقدّم عليه شيء مِن الجملة التي هو أحد عناصرها، وقلت: (الأغلب) معتقداً أنَّ القوانين اللغوية ليس لها صفة الحتمية، بحيث يُحكم حكماً قطعياً على صدارة الفعل المتصل بحرف الاستقبال "ومعنى ذلك أنَّه ليس هنا (صواب مطلق) في طريقة نحوية معينة، ولكن هناك طريقة أصحُّ، أو أفضل مِن طرق أخرى، وهذه الحقيقة يؤكدها (تشومسكي) تأكيداً قوياً في كل كتاباته".[2]

لذلك أرى أنَّ تقديم معمول الفعل المتصل بحرف الاستقبال ليس خطأ نحوياً، بل أرى أنَّ هذه الطريقة النحوية مقبولة، ولكنَّ الأصحَّ ألاَّ يتقدم هذا المعمول على

---

1. السهيلي: نتائج الفكر ص: 121 ــ 122.
2. الراجحي: عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ص: 128.

فعلـــه، فقد تتبّعتُ الأفعال المتصلة بالسين وسوف في القرآن الكريم، فوجدتها كثيراً ما تأتي صدر جمل مستقلة نحو قوله تعالى: "سَأَصرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِين يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الحَقِّ".[1]

وجاءت الجملة المصدَّرة بالسين و(سوف) خبراً للمبتدأ في نحو قوله تعالى: "وَالَّــذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ"،[2] كذلك اقترن جواب اسم الــشرط الواقــع مبتدأ بالسين وبـــ(سوف) في آيات كثيرة، نحو قوله تعالى: "وَمَنْ يَفْعَــلْ ذَلِــكَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوفَ نُصلِيهِ نَاراً"،[3]وجاءت الجملة المُصدَّرة بالسين و(ســوف) مفعولاً للقول في نحو قوله تعالى: "قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً"،[4]وهذه جمــل مستقلة بحسب أصلها تتصدَّرها الأفعال المُتَّصلة بالسين و(سوف)، ولم يتقدّم معمـــول الفعل المُتَّصل بالسين و(سوف) على عامله في القرآن الكريم إلاّ في قوله تعالى: "وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ".[5]

3.3 الفعل المتصل بإحدى نوني التوكيد:

نــونا التوكــيد في اللغة العربية الخفيفة والثقيلة هما أصلان عند البصريين، وقـــال الكوفــيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد، وقال الخليل (170هـــ): التوكيد بالثقــيلة أبلـــغ، ويَختــصَّان بالفعل، ويُؤكَّد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولا يُؤكَّد بهما الماضـــي مطلقاً، وأمَّا المضارع فإنْ كان حالاً لم يُؤكَّد بهما، وإنْ كان مستقبلاً أُكّد بهما.[6]

---

1. سورة الأعراف، آية: 146.
2. سورة الأعراف، آية: 182.
3. سورة النساء، آية: 114.
4. سورة الكهف، آية: 83.
5. سورة الروم، آية: 3.
6. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 391 ــ 392.

ويـــرى عبد الصبور شاهين أنّ "أسلوب توكيد الفعل بالنون المُشَدَّدة هو نمط خاص بالعربية، لم تعرفه أيَّة لغة مِن اللغات السامية الموجودة، وإنْ عَرَفَ بعضها أنماطاً أخرى". [1]

واللغـــة العربية في تأكيدها للجملة الفعلية تتخذ عدة طرق منها: دخول بعض الـسوابق على الفعل كالحرف (قد) أو اللام مع (قد)، وكذلك وصل بعض اللواحق بالفعل كنون التوكيد الثقيلة والخفيفة. [2]

وأســـاليب التوكــيد فــي اللغة العربية تضفي نوعاً من الجمود على حركة عناصر الجمل؛ ومثال ذلك صدارة الفعل المتصل بـــ(قد) الحرفية التي تفيد التحقيق والتوكــيد للجملة العربية بحيث لا يَتَقدَّم شيء مِن عناصرها عليه، وكذلك ما اتّفق عليه النحاة مِن عدم جواز تقديم أخبار النواسخ المُتَّصلة ببعض أحرف الجر الزائدة؛ مثل: (الباء ومِنْ) وهذه الأحرف الزائدة تفيد التوكيد، فهي بمثابة تكرار الجملة مرة ثانــية، وكـــذلك صـــدارة (إنَّ) التوكــيدية للجملة الاسمية، وغير ذلك من عناصر التوكيد.

وقـــد أوجب الأستراباذي(686هـــ) تأخير منصوب الفعل عنه إنْ كان الفعل بـــنون تأكــيد مُشَدَّدة، أو مُخَفَّفة، فلا يُقال: (زيداً أضربَنْ)، ولعلَّ ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً في ظاهر الأمر على أنَّ الفعل غير مُهم، وإلاّ لم يؤخَّر عن مرتبته، أي: الصَّدْر، وتوكيد الفعل مُؤذن بكونه مُهمّاً؛ فيتنافران في الظاهر". [3]

ونـــص الصبّان (1206هـــ) على أنّ "الفعـــل المُؤكَّد بالنون لا يَتقدَّم معموله علـــيه". [4] ويُعلِّـــل ذلك بأنّ "تأكيد الفعل يقتضي اهتماماً به؛ فيُقدَّم". [5] وكذلك يرى

---

1. شـــاهين: عـــبد الـــصبور، المـــنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، 1977م، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د-ط)، ص: 96.
2. انظر: كشك: من وظائف الصوت اللغوي ص: 49.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 304.
4. الصبان: الحاشية 1: 100.
5. الصبّان: الحاشية 1: 100.

عباس حسن أنّ "كلّ فعل أمر أو مضارع اتصلتْ بآخره نون التوكيد، فإنّه يمتنع أنْ يتقدّم عليه شيء من معمولاته إلاّ للضرورة؛ لأنّ تقدّم هذا المعمول يُخرجه مِن حيّز التوكيد، فيتنافى مع المراد من تأكيده".[1]

فهم يرون أنّ العربية في أساليبها المختلفة تُقدّم العنصر المُهمّ، وتوكيد الفعل كما يرون مُؤذن بكونه مهماً؛ لذلك يجب تقديمه، وهذا ما يؤكّده سيبويه(180هـ) بقوله: "إنّما يُقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهُم ببيانه أعنى".[2] ويرى فؤاد الترزي أنّ الجملة العربية " يُتّبَع في ترتيبها نظام عقلي خاص يقوم على تقديم الأهمّ على ما هو دونه في الأهمية؛ لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم ومقتضى الحال".[3]

ويرى عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أنّه لا يكفي أنْ يُقال قُدّم للعناية والاهتمام "ولتخيّلهم ذلك قد صَغُرَ أمر(التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهوّنوا الخَطْبَ فيه حتى إنّك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم تَرَ ظنّاً أزْرَى على صاحبه من هذا وشبهه".[4]

ويرفض إبراهيم أنيس القول بالتقديم والتأخير؛ للاهتمام والعناية وغير ذلك مِن المعاني حيث يقول: "لا معنى لأنْ نَنْسَاق مع البلاغيين، حين يَعزون تَقدّم المسند إليه إلى أمور تلمّسوها مِن شواهد مُعيّنة، كالتّمكّن في ذهن السامع، والتعجل بالمسارّة أو المَساءة، والاستلذاذ، والتعظيم، والتحقير، ومن الغريب أنّهم يجعلون هذه الأسباب نفسها أو معظمها داعياً مِن دواعي تَقدّم المُسند أيضا، ودراستهم هنا لا

---

1. حسن: النحو الوافي 1: 80.
2. سيبويه: الكتاب 1: 34.
3. الترزي: في أصول اللغة والنحو ص: 212.
4. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت:471هـ)، دلائل الإعجاز، 2004م، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، ص: 108.

تعــدو أنْ تكــون نقــداً أدبــياً لأمثلة معينة تَصَوَّروا فيها تلك الأمور التي أشاروا إليها".[1]

ولم يقتصر القول بالتقديم والتأخير من أجل هذه المعاني على البلاغيين فقط، بــل نجــد مثل ذلك عند النحاة، وإنْ كان النحاة يُعلّلون التّقديم والتّأخير لأجل هذه المعاني وغيرها في الأساليب القياسية المُطّرِدة، وليس في الأمثلة المحدودة المعينة، والقول بصدارة الفعل المؤكد بالنون لكونه مُهماً مثال على ذلك.

لــيس مِــن اليسير تعليل صَدارة الفعل المُتّصِل بنون التوكيد أو حصره في دائــرة العــناية والاهتمام، بل ليس من الهيِّن أنْ يُقال لم اتخذت اللغة العربية هذا المَــسلك مِــن الترتيب وذلك؛ لأنَّ "ترتيب الكلمات في كلّ لغة ليس إلاَّ وليد تطور طــويل المــدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة على هذه اللغة، ومِن الصّعب الوقوف علــى كــلّ الظروف اللّغوية أو الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذا التّطور حتى صار نظام الجملة على ما نألفه ونَعهده في كلّ لغة".[2]

وقــد ورد في اللغة العربية شواهد عدة تقدّم فيها معمول الفعل المُتّصِل بنون التّوكيد، ومِن هذه الشواهد المَثَل العربي: "بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنّكَ".[3] حيث تقدّم شبه الجملة (بِعَــينٍ) علــى مُــتَعَلّقه الفعــل المُتّصِل بنون التوكيد (أرينّك). وكذلك قول امرئ القيس:[4]

قَالَتْ فَطِيمَةُ حَلِّ شِعرِكَ مَدحَهُ   أَفَبَعدَ كِــندَةَ تَمــدَحَنْ قَــبِيلا

---

1. أنيس: من أسرار اللغة ص: 259.
2. أنيس: من أسرار اللغة ص: 252.
3. الميدانــي: أحمد بن محمد النيسابوري (ت:518هــ)، مجمع الأمثال، 1987م، ت: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 143.
4. انظــر: ديــوان امــرئ القيس ص: 358، سيبويه: الكتاب 3: 514، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 384.

حيث يرى عبد القادر البغدادي(1093هـ) أنّ "(بعد) ظرف يَتعلّق بـ(تمدح) محذوفاً لا بـ(تمدحنّ)؛ لأنّ المؤكّد بالنون لا يتقدّم معموله عليه، وقيل إذا كان ظرفاً يجوز، وقد علّق به العيني(855هـ)".[1] وقوله بأنّ: "(بعد) ظرف يتعلّق بـ(تمدح) محذوفاً" لا يستقيم؛ لأنّ التقدير يجب أنْ يكون متوافقاً مع ما يُمكن أنْ تُنتجه القواعد اللغوية من أساليب.[2] ولا داعي لتقدير فعل محذوف يُفسّره الفعل المذكور؛ "لِمَا في ذلك مِن تَهافت بلاغي".[3] ولا بأس بإجازة تقديم شبه الجملة في لغة الشعر، وحُجّة ذلك ورود أمثلة مُتعدّدة تكفي للقياس عليه. وهذا ما يرتضيه الصبّان(1206هـ) بقوله: "وينبغي حَمل امتناع التّقدُّم - إنْ سلِمَ - على حالة الاختيار دون الضرورة".[4]

ومِن الشواهد أيضاً على تقديم شبه الجملة على الفعل المتّصِل بنون التّوكيد في لغة الشعر قول الكُمَيت بن ثعلبة:[5]

فَمَهما تَشَأ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُم ومَهمَا تَشَأ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعا

حيث تقدم شبه الجملة (منه) الثاني على مُتعلّقه (تمنعا) المُتّصل بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، "ويجوز أنْ يَتعلّق به بناء على أنّه يُتَوسّعُ في الظروف ما لا يُتَوسّعُ في غيرها".[6]

وعلى هذا تكون نون التوكيد بمثابة مُقيّد لرتبة الفعل، فتجعله في صدر الجملة العربية محافظة بذلك على الترتيب النمطي للجملة الفعلية، وما ورد مِن

---

1. البغدادي (عبد القادر): 11: 384.
2. انظر: عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص: 86.
3. حسن: النحو الوافي 1: 104.
4. الصبّان: الحاشية 1: 100.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 515، البغدادي (عبد القادر)، خزانة الأدب 11: 390، الشنقيطي: الدرر اللوامع 5: 165.
6. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 394.

تقـديم كان في لغة الشعر، ولم يتقدّم في لغة الشعر سوى شبه الجملة؛ لِمَا يمتاز به مِن حرية التّحويل المَوضعي.

4.3 الفعل المتصل بـ(ما) الكافة:

إنّ الأفعـال التـي تتـصل بـ(ما) الكافة في اللغة العربية ثلاثة، هي: (قَلَّ) و(كَثُـرَ) و(طَالَ). فـ(قلّ) تدل على القلّة، و(كثُرَ) و(طال) يدلان على الكثْرة، ولا يَـدخُلنَ حينئذٍ إلاّ على جملة فعلية صُرِّح بفعلها، وقد زعم بعض النحاة أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة، ولا يعنينا هذا الخلاف بقدر ما يعنينا رصد الظواهر الموقعية لهذه العناصر.[1]

وقـد نـصّ ابن يعيش (643هـ) على أنّ "(قلّما) لَمّا كُفتْ بـ(ما)، ودخلت علـى الفعـل فـي (قلّما يفعل)، وأُجري نفياً، وغُلّب ذلك فيه، ضارع الحرف، فلم يقتضِ الفاعل كما لا يقتضيه الحرف، ولذلك لا يقع إلاّ صدراً، ولا يكون مبنياً على شـيء، فأمّـا (كثُـرَما يقولَنّ ذلك)، فلمّا كان خِلافه أُجري مَجراه".[2] وابن يعيش (643هـ) فـي هذا يقرر أنّ سلوك (قلّما) في التراكيب العربية مِن حيث صَدارة الجملة يشبه سلوك عناصر النفي، وهذا ما نصّ عليه ابن السراج(316هـ) مِن قبله فـي حديثه عن الفعل الماضي (قلّ) بأنّه "وضعته العرب موضـع (ما)؛ لأنّه أقرب شـيء إلـى المنفي للقليل كما أنّ أبعد شيء منه الكثير".[3] وكذلك يُقرر ابن يعيش (643هـ) أنّ (كثُـرما) لـه صدر الجملة، فهو يجري مجرى (قلّما) مِن الناحية الموضعية، وإنْ خالفه من الناحية الدلالية.

وابن هشام(761هـ) في حديثه عن (قَلَّ) و(كثُرَ) و(طالَ)، واتصالها بـ(ما)، وكفّها عن العمل يرى أنّ "عِلّة ذلك شَبَهُهُنّ بـ(رُبَّ)".[4]ويرى الدسوقي(1230هـ)

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 115، ابن هشام: المغني 1: 336.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 170.
3. ابن السراج: الأصول 2: 168.
4. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 336.

فــي حاشــيته علــى المغنــي أنّ هذا الشبه يَكمُن في "الدّلالة على القلّة أو الكثرة، والتّصدير أوّل الكلام".[1] فكما أنّ (رُبّ) لها الصّدارة في الجملة العربية، كذلك هذه الأفعال لها صدارة الجملة العربية.

وقــد ورد عــن العرب أسلوب سماعي يُلازم فيه (أقلُّ) صدارة الجملة، فلا يَتقدّم عليه شيء مِن معمولاته، وهذا الأسلوب هو قولهم: (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك...)، وقد نصّ ابن السراج(316هـ) على أنّ "(أقلُّ رجلٍ) أجرَوه مجرى (قلَّ رجلٌ)، فلا تدخل عليه العوامل، وجُعلتْ (أقلُّ) مبتدأة صَدراً إذا جُعلتْ تنوبُ عن النفي، كما أنّ النفي صَدر، فلا يبنون (أقلُّ) على شيء، فتقول: (أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك)، ولا تقول: (ليتَ أقلَّ رجلٍ يقولُ ذاك)، ولا (لعلَّ) ولا (إنّ)".[2]

ويُعلِّل النحاة سبب عدم جواز دخول (ليتَ) و(لعلَّ) و(إنّ) على (أقلُّ) أنّ هذه العناصــر لهــا الصّدارة في الجملة العربية، ومنعوا ذلك؛ لكيلا يجتمع شيئان لكلٍّ مِــنهما الصّدارة، فيقع بينهما التعارض، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر، هذا مــا يقوله النحاة، ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفُصحاء للأسلوب المشتمل على أداتين لهما الصدارة.[3]

ويَظهر مِن قول ابن السراج(316هـ) أنّ (قلّ) أيضاً له صدر الكلام، وإنْ لم تتصل به (ما).

---

1. الدّسوقي: مصطفى محمد عرفة (ت:1230هـ)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2000م، ت: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2: 228.
2. ابن السراج: الأصول 2: 168.
3. حسن: النحو الوافي 1: 571.

5.3 الفعل الجامد:

مُصطلح الجمود من المصطلحات التي تكتنفها الغموض في النحو العربي سواء من الجانب النظري أم الجانب التطبيقي، وليس أدل على ذلك من النّظر في تعريفهم له، فقد عَرّف سيبويه(180هـ) الفعل الجامد بأنّه "ما وُضع مَوضعاً واحداً".[1] وتبعه في ذلك ابن السراج(316هـ) حيث قال: " اعلم أنّ كلّ فعل لزم بناءً واحداً، فهو غير مُتَصَرّف، وقد ذكرتُ أنّ التّصَرّف أنْ يقال فيه: فعل يفعل، ويدخله تصاريف الفعل، وغير المُتَصَرّف ما لم يكن كذلك".[2]

فالفعل الجامد عند سيبويه(180هـ) وابن السراج(316هـ) هو ما لم يُؤخذ من مادته غيره من الصيغ.

في حين يرى المبرد(285هـ) أنّ كلّ ما لَزِمَه شيء على معنى لم يتصرّف؛ لأنّه إنْ تصرّف بَطَل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخله من المعنى أكثر من ذلك".[3]

والمبرد(285هـ) في حديثه عن المعنى لا يقصد المعنى المعجمي للفعل، وإنّما يقصد المعنى الدّلالي للسياق، وبناء على ذلك، فإنّ التّصرُّف الذي يَتحدّث عنه هو تصرّف في السياق بأكمله، وليس تصرفاً في صيغة الفعل التي تثبت في هذا السياق على هيئة واحدة بحكم جمود السياق، لا جمود الصيغ.

فالجمود الذي يتحدث عنه سيبويه(180هـ) وابن السراج(316هـ) هو جمود المفردات، أمّا الجمود الذي يتحدث عنه المبرد(285هـ)، فهو جمود التراكيب والأساليب الذي يشمل المبنى والمعنى.

وللمُحدَثين رأي آخر في تعريف الجامد، فهو عند عبد الصبور شاهين "ما يُؤخذ من مادته على غير قياس، فلو نظرنا في مادة (ل، ي، س)، فقد أخذ منها

---

1. سيبويه: الكتاب 1: 46.
2. ابن السراج: الأصول 1: 98.
3. المبرد: المقتضب 4: 175.

للفعل (لَيْسَ) على غير قياس؛ لأنَّ قياس الفعل الماضي أنْ تتحرك عينه من ناحية، وأنْ يكـــون له مُضـارع وأمر من ناحية أخرى، وهو ما لم يتحقَّق فيما أُخذ من هذه المادة، فهو إذن كلمة جامدة أُخذتْ من مادة غير مُخْصِبَة".[1]

والأفعـــال التي لها الصَّدارة في هذا الباب إمَّا أنْ تكون اكتسبتْ الصَّدارة من طـــريق الـسَّبْك؛ بسبب جمود أساليبها، وإمَّا أنْ تكون أفعالاً جامدة الصيغ، وليس لجمـــود الصيغ دور في صدارتها للتراكيب سوى أنَّ العرب نطقت بها هكذا، وهي على النحو الآتي:

1.5.3 (لَيْسَ):

للنحاة في (لَيْس) مذاهب عدة، فمنهم مَن عدَّها فعلاً ناقصاً لا يَتَصَرَّف، تلازم رفع الاسم ونصب الخبر. وزعم ابن السراج(316هـــ) أنَّها حرف بمنزلة (ما) دال علـــى نفـــي الحـــال. وترد (ليس) للنفي العام المُستغرَق به الجنس، وهو ممَّا يُغفَل عـــنه،[2] ومِنهم مَن عدَّها حرف عطف، ومِنهم مَن عَدَّها مِن أدوات الاستثناء. وقد سُمِعَتْ بضمِّ اللام (لُسْتُ).[3]

ونصَّ سيبويه(180هـــ) على أنَّ (ليس) "وُضِعتْ موضعاً واحداً، ومن ثَمَّ لم تَـــصَرَّفْ تَـــصرُّفَ الفعـــل".[4] ويعني بهذا أنَّها جامدة لا تتصرَّف؛ ذلك أنَّها تُلازم صـــورة واحـــدة، فـــلا يـــوجد من مادتها فعل مضارع، أو أمر، أو غير ذلك من المُـــشتقَّات الأخـــرى، وعلـــى ذلك تكون (ليس) كلمة جامدة أخذت مِن مادة غير مُخْصِبة.

---

1. شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 107.
2. انظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح ص: 141.
3. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 323 ــ 326.
4. سيبويه: الكتاب 1: 46.

وتُعَدُّ (ليس) في الأساليب العربية عنصر نفي يقوم بتحويل معنى الإيجاب والقبول إلى ما يناقضه، وهي بذلك تتصدّر الجملة العربية، فلا يَتقدّم عليها اسمها إجماعاً. أمّا خبرها فقد "ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديمه عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد (285هـ) من البصريين، وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه (180هـ)، وليس بصحيح، والصحيح أنّه ليس له في ذلك نصٌ. وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها".[1]

ولا يَصحُّ من البصريين مثل هذا القياس المنطقي الذي لا يقوم على تتبع الظاهرة اللغوية، ووصفها كما هي لذاتها. فالظواهر الموقعية لـ(ليس) تختلف عن الظواهر الموقعية لـ(كان). ولا يكون القياس وصفياً إلاّ إذا كان بين تركيب وتركيب آخر مناظر له في اللغة العربية.

وحُجّة الكوفيين في مَنع تقديم خبر (ليس) عليها أنّ "(ليس) فعل غير مُتصرّف، والفعل إنّما يَتصرّف عملهُ إذا كان مُتصرّفاً في نفسه. فأمّا إذا كان غير مُتصرّف في نفسه، فينبغي ألاّ يَتصرّف عملُهُ؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه".[2]

ويرى تمّام حسّان أنّه في مثل هذه المقولات "يدخل المنطق فحذارِ من الخَلط بين النحو والمنطق".[3] وتعميق البحث في أيّ ظاهرة مِن الظواهر اللغوية يَتمّ بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي، والمقولات الفلسفية.[4]

لذا نجد عالماً مِن علماء العربية مثل أبي حيان(745هـ) لا يقنع بمثل هذه المقولات الفلسفية، وكأنّه يرى أنّ الركون إلى مثلها ممّا يسيء إلى لغة العرب،

---

1. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 160.
2. المصدر نفسه 1: 161.
3. حسّان: تمّام، مناهج البحث في اللغة، 1990م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ط)، ص: 195.
4. انظر: حجازي: مدخل إلى علم اللغة ص: 67.

وأنّـــه يجـــب على عالم اللغة إذا أراد تقرير أي حقيقة مِن الحقائق اللغوية استقراء كلام العرب في مظانّه، ويظهر ذلك المنهج الذي يعتنقه في قوله: "وقد تتبّعتُ جملة مِن دواوين العرب، فلم أظفر بتقدّم خبر (ليس) عليها".[1]

ولـــو أنّ المُتأخّـــرين من النحاة الكوفيين اكتفوا بما قاله أبو حيان(745هـــ)، وكـــذلك ما نصّ عليه ابن عقيل(769هـــ): بأنّه "لم يرد مِن لسان العرب تَقدُّم خبر (لـــيس) علـــيها".[2] لكان ذلك أقوى لموقفهم، وأقرب إلى المنهج العلمي في دراسة الظواهر اللغوية.

وحُجّة البصريين أنّه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح، ومنه قوله تعالى: "ألاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ".[3] ووجه الدليل في هذه الآية "أنّه قـــدّمَ معمـــول خبـــر (لـــيس) علـــى (ليس). فإنّ قوله تعالى: (يوم يأتيهم) يَتعلّق بـــــ(مصروف)، وقد قدّمه على (ليس) ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) على (ليس)، وإلاّ لَمَـــا جـــاز تقـــديم معمـــول خبرها عليها؛ لأنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل".[4]

ومقـــولة البصريين: (إنّ المعمولَ لا يقعُ إلا حيثُ يقعُ العاملُ) مقولة فلسفية منطقـــية أثبتَ النحاة أنفسهم عدم دقتها، حيث أجازوا تقديم معمول خبر (إنّ) على اسمها دون الخبر.[5]

---

1 أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 5: 206.

2. ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 258.

3. سورة هود، آية: 8. / يرى الزجاج أن (يومَ يأتيهم) منصوب بمصروف، المعنى: ليس العذاب مصروفاً عنهم يومَ يأتيهم.(معاني القرآن وإعرابه 3: 40)

4. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 162.

5. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 258 (حاشية المحقق)، الخضري: الحاشية 1: 252.

ولعـلّ هذه المقولات الفلسفية المنطقية التي تتوالى علينا في هذه المسألة مِن قبيل "الأخطاء العامة التي وقع فيها العالَم القديم الذي أقحم الفلسفة والمنطق والدِّين في العلوم اللغوية"،[1] وليس لمثل هذه المقولات ما يؤيدها من الأداء اللغوي.

ويـرى الكوفيون أنَّ استدلال البصريين بهذه الآية "لا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّا لا نُسلِّم أنَّ (يوم) مُتعلِّق بـ(مصروف)، ولا أنَّه منصوب، وإنَّما هو مرفوع، وإنَّما بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل. وإنْ سلَّمنا أنَّه منصوب إلاَّ أنَّه منصوب بفعل مقدر دلّ علـيه قوله تعالى: (لَيْسَ مَصروفاً عَنْهم). وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: (ولَئِنْ أخَّرْنَا عَنْهُم العذابَ إلى أُمَّةٍ معدودةٍ لَيَقولُنَّ ما يَحْبِسُهُ)".[2]

ويرى خالد الأزهري(905هـ) أنَّه "على تقدير تسليمه ــ تقديم معمول خبر (ليس) عليها ــ يجاب بأنَّ المعمول ظرف، فيُتَّسع فيه ما لا يُتَّسع في غيره".[3]

ويورد النحاة شاهداً آخر مجهول القائل هو:[4]

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إلا لَجَاجَةً وكُنْتُ أَبِيًّا في الخَفَا لَسْتُ أُقْدِمُ

فـإنَّ قـوله (في الخفا) مُتعلِّق بـ(أقدم)، وتقديم المعمول يُؤذِنُ بجواز تقديم العامـل. والـرد عليهم في هذا يشبه الرد عليهم في الشاهد السابق مِن تقدير عامل آخر يَتعلَّق به شبه الجملة، أو أنَّ شبه الجملة تَقَدَّم؛ لأنَّه يُتَّسع فيه، أو غير ذلك مِن الردود.

وبعـد إيراد هذين الشاهدين وإخراجهما مِن حَيِّز الاستشهاد بهما على جواز تقـديم شيء مِن جملة (ليس) عليها، ولأنَّ ما جاء به نحاة البصرة من قبيل افتراض قـوالب لغوية لا مثيل لها في لغة العرب محاولين بذلك لَيَّ أعناق التراكيب العربية

1. فريحة: نظريات في اللغة ص: 116.
2. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 163.
3. الأزهري: خالد بن عبد الله (ت:905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، 2000م، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 245.
4. انظر: أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 5: 206.

الفصيحة، ووضعها في مثل هذه القوالب التي لا تناظرها، وتلك "يقودنا إلى البحث فـــي غيـــر ظواهر اللغة، ويَصرِفنا عن ظواهرها، بل يَصرِفنا إلى وضع القواعد النحوية لتلك الظواهر المُفترَضة".[1]

بعـــد هذا كله يَتبيَّن أنَّ (ليس) عنصر نفي يتصدَّر الجملة العربية، وقد نصَّ نحاة العربية على أنَّ "النفي له صَدْرُ الكلام".[2]

2.5.3 أفعال المُقَارِبَة:

أفعـــال المُقارِبة هي: ما وُضعت لِدنوِّ الخبر رجاءً، أو حُصولاً، أو أخذاً فيه. وهـــي: (كَادَ)، (كَرَبَ)، (أَوْشَكَ)، (هَلْهَلَ)، (أَوْلَى)، (أَلَمَّ). لمقاربة الفعل. و(جَعَلَ)، و(طَفِقَ)، و(أَخَذَ)، و(عَلِقَ)، و(أَنْشَأَ)، و(هَبَّ). للشروع فيه. و(عَسَى)، و(اخْلَوْلَقَ)، و(حَرَى). للترجِّيه. ويعملْنَ عمل (كان) إلاَّ أنَّ خبرهنَّ يجب كونه جملة، وشذَّ مجيئه مفرداً بعد (كاد) و(عسى)، وشرط الجملة أنْ تكون فعلية، وشذَّ مجيء الاسمية بعد (جعـــل)، وشـــرط الفعل أنْ يكون مضارعاً مقروناً بـــ(أنْ) إنْ كان الفعل (حرى) و(اخلولـــق)، ولأنْ يكون مُجرَّداً منها إنْ كان الفعل دالاً على الشروع، والغالب في خبـــر (عسى) و(أوشك) الاقتران بها، وعدم الاقتران في (كاد) و(كرب). وتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.[3]

ويـــنصُّ ابن عقيل(769هـــ) على أنَّ "أفعال هذا الباب لا تَتَصرَّف، إلاَّ (كاد) و(أوشـــك)، فإنه قد استعمل منها المُضارع".[4] ويرى ابن هشام(761هـــ) أنَّ "هذه

---

1. عمايرة: خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، (د-ت)، جامعة اليرموك، إربد، (د-ط)، ص: 64.
2. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 17، 1: 159.
3. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 299 ــ 310، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 206، ابن هشام: جمال الدين بن يوسف (ت: 761هــ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2003م، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1: 271 ــ 278.
4. ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 310.

الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلاّ أربعة استعمل لها مضارع، وهي: (كاد) و(أوشك) و(طفق) و(جعل)، واستعمل اسم الفاعل لثلاثة: (كاد) و(كرب) و(أوشك)".[1]

ويرى السيوطي(911هـ) أنّ " أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرّف ملازمة للفظ الماضي".[2]

وهنا نجد أنّ النحاة اختلفوا في عدد الأفعال المتصرّفة في هذا الباب، لكنّهم يجمعون على أنّ معظمها أفعال جامدة تلازم صيغة الماضي، والنحاة لا يحكمون على أي صيغة مِن صيغ العربية بالجمود إلاّ إذا ثبت أنّ العرب لم يستعملوا غيرها من الصيغ القياسية، والناظر في كتب النحاة والمعاجم العربية يجد أنّ مواد الأفعال فيها متصرفة، حتى تلك التي أجمع النحاة على جمودها مثل مادة (ل، ي، س) فإن أصلها: لاسَ يَليسُ.[3] وإنْ كان هذا الأصل مهجور الاستعمال، فقد يعاد استعماله من جديد، فالألفاظ تحيا على ألسنة متكلميها.

ويرى الأستراباذي(686هـ) أنّ كون أفعال المقاربة فروعاً لـ(كان)، ومحمولة عليها لم يتقدّم أخبارها عليها، كما كان يتقدم خبر (كان) عليه".[4] ويرى السيوطي(911هـ) أنّه "لا يتقدّم الخبر في هذا الباب على الفعل. فلا يقال: (أنْ يقومَ عَسَى زيدٌ) اتفاقاً. قال ابن مالك(672هـ): والسبب في ذلك أنّ أخبار هذه الأفعال خالفتْ أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قُدّمت لازدادتْ مخالفتها الأصل. وأيضاً: فإنّها أفعال ضعيفة لا تتصرّف، فلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدّم أخبارها لتفضلها (كان) وأخواتها".[5]

---

1. ابن هشام: أوضح المسالك 1: 285 ـ 287.
2. السيوطي: همع الهوامع 1: 413.
3. انظر: المبرد: المقتضب 1: 246، ابن منظور: لسان العرب 13: 264 ـ 266.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 217.
5. السيوطي: همع الهوامع 1: 420.

والقــول بأنّ أفعال المقاربة فروع لــ(كان) وأخواتها، وأنّ (كان) أصل لها، وأنّ (الأصل) يتقدّم خبره عليه بخلاف (الفرع)، وما كان هذا الاتساع في التقديم إلاّ لأنّــه (أصــل)، بل إنّ قضية الأصلية والفرعية إجمالاً في النحو العربي كما يرى الوصفيون ــ بحثٌ ميتافيزيقي لا يعتمد على مبدأ علمي سليم.[1]

والقول بأنّ أفعال هذا الباب ضعيفة؛ لعدم تصرّفها؛ لذا لا تتقدّم أخبارها عليها ـــ من تأثير نظرية العامل على النحو العربي، فتعميق البحث اللغوي يَتمّ بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي في نظرية العامل.[2] ومن هذه الأدوات دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة.

وعلــى هــذا، فــإنّ عــدم تَقدُّم أخبار هذه الأفعال ليس له علاقة بالأصلية والفرعية، وليس له علاقة بالتصرف والجمود، وإنّما جرت اللغة العربية في ترتيب عناصرها في هذا الباب وفقاً لهذا المسلك الذي لا يُعلّل.

ولــم أقــف على شاهد نحوي تتقدّم فيه أسماء أفعال المقاربة عليها إلاّ أنّني وجــدت الــنحاة يــضعون أمثلة تتقدم فيها الأسماء على أفعال المقاربة، وإنْ كانوا يــزعمون أنّ إعــرابها مبتدأ، وأنّ أسماء أفعال المقاربة ضمير مستتر يعود على الاسم المُتقدّم. هذا على لغة تميم. أمّا على لغة الحِجاز، فلا يوجد ضمير مُستتر بل ينظر إلى أفعال المقاربة على أنّها أفعال تامة مرفوعها: المصدر المؤول من (أنْ) وما تدخل عليه.

فــتقول علــى لغــة تميم: (هندٌ عَسَتْ أنْ تقوم)، و(الزيدان عَسَيا أنْ يقوما)، و(الــزيدون عَــسَوا أنْ يقومــوا)، وتقول على لغة الحِجاز: (هندٌ عَسَى أنْ تقوم)، و(الزيدان عَسَى أنْ يقوما)، و(الزيدون عَسَى أنْ يقوموا).[3]

---

1. انظر: الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث ص: 144.
2. انظر: حجازي: مدخل إلى علم اللغة ص: 67.
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 382، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 315.

ولعلّ العرب لم يصدر عنها مثل هذه التراكيب التي يمثّلها النحاة، وهي إلى التمارين العقلية أقرب منها إلى الأداءات الاستعمالية، فقد تتبعت الشواهد النحوية الواردة في باب أفعال المقاربة في كتب النحو، فلم أعثر على شاهد تتقدّم فيه الأسماء على أفعال المقاربة، وكذلك تتبّعتُ أفعال المقاربة في القرآن الكريم، فلم أجدها إلاّ في صدر جملتها حتى تلك التي جاءت منها تامة، نحو: (عسى).

وعلى هذا يتبيّن أنّ أفعال المقاربة لها الصدارة في الجملة العربية، فلا يتقدّم عليها شيء من معمولاتها.

3.5.3 (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وما جرى مَجْراهما من أفعال المدح والذّم:

في اللغة العربية ألفاظ وأساليب تدلّ على المدح أو الذمّ. بعضها يؤدي هذه الدّلالة صراحة؛ لأنّه وضع لها من أوّل الأمر نصاً. نحو قولك: أمدَحُ، أُثني، أذمُّ، أستقبِحُ...، ومن هذا النّوع الصريح أيضاً (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وما جرى مَجراهما من أفعال المدح والذم. وبعض هذه الأساليب لا يدل على المدح أو الذمّ إلاّ بقرينة سياقية، وهي أساليب كثيرة في مقدّمتها: أساليب النفي، والاستفهام، والتّعجب، والتفضيل، ونحوها، فهذه أساليب قد تَضمُّ إلى معناها الخاص دِلالتها على المدح أو الذمّ بقرينة حالية أو مقالية.[1]

إنّ (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان ـ على الأرجح ـ موضوعان للمدح أو الذم، فـ(نعم) للمدح العام، و(بئس) للذم العام، ومبناهما على (فَعِلَ) في الأصل، وفي كلّ واحد منهما أربع لغات: فَعِلَ، فِعِلَ، وفِعْلَ، وفَعْلَ. ويلزم باب (نعم) و(بئس) ذِكر شيئين: أحدهما: الاسم الذي يُستحقّ به المدح أو الذم. والآخر: الممدوح والمذموم، ويطلق عليه المخصوص بالمدح أو الذم.[2]

---

1. انظر: حسن: النحو الوافي 3: 367.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 175 ـ 176.

ويجوز "أنْ تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب (نعم) و(بئس)، فتحولهما إلى (فَعُلَ)، فتقول: (عَلُمَ الرجلُ زيدٌ). و(جَادَ الثوبُ ثوبُهُ). و(طابَ الطعامُ طعامهُ). وكلُّ ما كان مِن ذلك بمعنى: (نعم) و(بئس) يجوز نقل حركة وسطه إلى أوّله، وإنْ شئتَ تركتَ أوّله على حاله، وسكّنت وسطه".[1] والعناصر التي تُكوّن هذا النمط التركيبي هي نفسها العناصر التي يتكون منها النمط التركيبي في (نعم) و(بئس)، وقد اشتهر من سائر الأفعال في هذا النمط التركيبي فعلان هما: (سَاءَ) و(حبَّذا).

وقد نصَّ معظم نحاة العربية على أنَّ (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من أفعال المدح والذم أفعال جامدة لا تتصرف.[2] وعلّة ذلك "خروجها عن أصل الأفعال من حيث إفادة الحدث والزمان، ولزومها إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة. والإنشاء من معاني الحروف، وهي لا تتصرف فكذا شبهها".[3]

ولعلّه مِن الصّعب موافقة النحاة في قولهم بأنَّ هذه الأفعال جامدة في صيغها جموداً اشتقاقياً؛ ذلك أنَّ مادة (ن، ع، م) مادة مُخصبة يمكن أنْ يُؤخَذ منها صور كثيرة، نحو: نَعِمَ، يَنْعَمُ، فهو نَاعِم.[4] ونحو: بَئِسَ، يَبْأس، فهو بَائس.[5] وكذلك الأفعال: (حَبَّ) و(سَاءَ) وغيرها من الأفعال المستخدمة في مثل هذا النمط التركيبي.

ويجب أن نُميِّز الجمود الاشتقاقي من الجمود السياقي، فالأول: جمود صرفي يكون في الصيغ، والثاني: جمود نحوي يكون في التراكيب. وقد خلط النحاة في باب (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من الأفعال بين الجمود الصرفي والجمود النحوي التركيبي.

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 392.
2. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 98، السيوطي: همع الهوامع 3: 17.
3. الخضري: الحاشية 2: 98.
4. انظر: ابن منظور: لسان العرب 14: 302.
5. المصدر نفسه 2: 8.

والذي أصاب أساليب المدح والذم من الجمود هو جمود نحوي، وليس جموداً صرفياً، والأساليب العربية في مثل هذه الحالات يثبت فيها الفعل على صيغة واحدة من صيغ الأفعال العربية. وهذا ما عبَّر عنه النحاة أنفسهم أثناء حديثهم عن أساليب المدح والذم بأنَّ هذه الأساليب: "كلام يجري مجرى المَثَل، والأمثال لا تُغيَّر، وتحمل على ألفاظها، وإنْ قاربتْ اللَّحن".[1] فهي أساليب إفصاحية تلتزم صورة واحدة.

ويرى محمد أحمد أبو الفرج أنَّ "لغة الأمثال جديرة بأنْ تُعتبَر لغوة أخرى مستقلة عن الشِّعر والنثر، كما أنَّ دراستها جديرة بأنْ تُظهِر لنا لغوة لها خصائصها المتميزة عن النثر والشعر، واعتقادنا بإمكان إفراد الأمثال في العربية على أنَّها لغوة لها خصائصها قريب مِمَّا يفعله الإنجليز حينما يتحدثون عن العبارات الاصطلاحية (Idioms) على أنَّ لها خصائص متميزة عن غيرها مِن ألوان التعبير".[2]

وهذا عين ما يقوله روبنز (R.H.Robins) مِن أنَّ "العبارات الاصطلاحية تُشير إلى عادات خاصة في الربط بين الكلمات أو مجموعة مِن الكلمات غالباً ما تستعمل مجتمعة بدلالة مختلفة عن دلالة هذه الألفاظ نفسها إذا استعملت متفرقة".[3]

وأظهر ما يميز لغة الأمثال هو: الجمود الموقعي بين عناصر التراكيب، بحيث يبدو التركيب مسبوكاً سبكاً قوياً لا يمكن إجراء أي تحويل موضعي لأيِّ عنصر مِن عناصره، وهذا ما نجده في أساليب المدح والذم بـ(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما، والفرق بين الأمثال والتراكيب التي جرت مجرى الأمثال لا يكمن في الخصائص التركيبية، بل يظهر في استعمال الأمثال في مواقف معينة ومحددة،

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 400.
2. أبو الفرج: محمد أحمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، 1966م، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 116.
3. نقلاً عن: أبي الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة ص: 116.

واستعمال التراكيب التي جرت مجرى الأمثال بشكل مطرد وقياسي لمعان يكثر تداولها، كما هو الشأن في أساليب المدح والذم بـ(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من الأفعال.

وهذا الجمود الذي أصاب هذه الأساليب يبدو نمطاً تركيبياً متطوراً عن أنماط أخرى للتراكيب العربية المستخدمة في المدح والذم كانت فيه هذه الأنماط أقل قساوة في ترتيب عناصرها من الحالة التي استقرت عليها في عصور الاحتجاج وتدوين اللغة.

واللغة العربية في تطويرها للأساليب ـ ومنها أساليب المدح والذم ـ تسعى لبلوغ أسمى درجات البلاغة والبيان، وهذا ما عبَّر عنه ابن جني(392هـ) في حديثه عن عِلَّة ترك صرف الأفعال بقوله: " فإذا بالغوا وتناهوا منعوه التصرف، فقالوا: (نِعْمَ الرجلُ)، و(بِئْسَ الغلامُ)".[1]مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ عدم التصرف يشمل الأسلوب بأكمله، وليس صيغة الفعل فحسب.

وقد اكتسبت أفعال المدح والذم حق الصَّدارة من طريق السبك، فلا نجدها في التراكيب العربية إلا مُتقدمة، ومع هذا الاطراد العام في صدارتها لأسلوب المدح والذم نجد سيبويه(180هـ) في حديثه عن (نعم) و(بئس) يضع أمثلة يتقدَّم فيها المخصوص على (نعم) و(بئس). نحو قوله: (عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ) و(قومُكَ نِعْمَ الصغارُ، ونِعْمَ الكِبارُ) و(قومُكَ نِعْمَ القومُ).[2]

وقد أورد النحاة شواهد يتقدم فيها المخصوص على (نعم) و(بئس) دون غيرها من أفعال المدح والذم، ومن هذه الشواهد: قول ذي الرُّمة:[3]

---

1. ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ)، الخصائص، 1999م، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 3: 247.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 176 ـ 178.
3. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 390. وقوله: (فَجَنْك) تحريف، وصوابه: (فَحَسْبُكَ)، كما هو مسطور في ديوان ذي الرُّمة.

أبو موسى، فَجَدُّكَ نِعْمَ جَدّاً   وشَيْخُ الحَيِّ خَالُكَ نِعْمَ خالا

حيث تقدم المخصوص (جَدُّكَ) على (نعم). ولا نريد أنْ نجري وراء النحاة في مذاهبهم في رفع المخصوص، وما يترتب على ذلك من كون الكلام جملة واحدة أو جملتين، وما يتبع هذا من تقدير عناصر محذوفة في الأسلوب. وهذا أمر لا يتوافق مع واقع اللغة، والأداء الاستعمالي لمثل هذه التراكيب. بل نريد أنْ نركز اهتمامنا على الجانب الشكلي الظاهر لمثل هذه التراكيب باعتبارها أنماطاً يسهل رصدها وتحديد الظواهر الموقعية لعناصرها.

ومن هذه الشواهد أيضاً: قول أبي دَهْبَل الجُمَحي:[1]

إنَّ ابنَ عبدِ الله نِعْـــــمَ أخو النَّدَى وابنُ العَشِيرَة

حيث تقدم المخصوص المنسوخ (ابن عبد الله) على (نِعْمَ).

ويرى الأستراباذي (686هـ) أنَّ " الأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل؛ ليحصل التفسير بعد الإبهام".[2]وفي موضع آخر ينصُّ على أنَّ تقدم المخصوص على (نعم) أو (بئس) قليل. وأنَّ تقدمه كالنادر بالنسبة إلى تأخره.[3]وعلى هذا يتبين أنَّ تصدر (نعم) و(بئس) لأساليب المدح والذم هو الغالب في التراكيب العربية، وأنَّ ما ورد من تقديم للمخصوص على هذين الفعلين لا يعدو أن يكون نمطاً استثنائياً لظاهرة لغوية مطردة تتصدر فيها أفعال المدح والذم، ويتأخر فيها المخصوص بالمدح والذم.

---

1. انظر: ديوان أبي دهبل الجمحي ص: 96، السيوطي: الأشباه والنظائر 8: 209، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 388، الشنقيطي: الدرر اللوامع 5: 217.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 239.
3. المصدر نفسه 4: 240.

أما (ساءَ) و(حبّذا) وما جرى مجراهما من الأفعال، فلا بدّ أنْ تتصدر أسلوب المدح والذم، ولا يجوز أنْ يتقدم المخصوص أو غيره من عناصر الأسلوب عليها؛ إذ لم يرد في الكلام العربي الفصيح مثل هذا التقديم.

وقد نصّ الأستراباذي(686هـ) أثناء حديثه عن أسلوب المدح والذم بـ(حَبّذا) على أنّ "النواسخ لا تعمل في هذا المخصوص، ولا يُقدَّمُ – أي المخصوص – على حَبّذا".[1] وتابعه خالد الأزهري(905هـ) بقوله: "لا يتقدّم المخصوص على (حبذا)، فلا يقال: (زيدٌ حبّذا) كما يقال: (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ)؛ لِمَا ذكرنا من أنّه كلام جرى مجرى المثَل. وقال ابن بابشاذ (469هـ)[2]: إنّما امتنع تقديم المخصوص على (حبذا)؛ لئلا يُتوهّم أنّ في (حَبّ) ضميراً مرفوعاً على الفاعلية يعود على المخصوص، وأنّ (ذا) مفعول به. قال ابن مالك(672هـ): وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أنْ يكون المنع من أجله. ثم علّله بجريانه مَجرى المثَل".[3]

ويرى الصبّان (1206هـ) أنّ مثل هذا التوهم "موجود مع التأخير أيضاً وإنْ كان أقوى مع التقديم. قيل: وإنّما كان هذا التوهم بعيداً؛ لاشتهار التركيب في غير هذا المعنى، وفيه أنّ التركيب المشتهر (حبّذا زيدٌ) لا (زيدٌ حبّذا)".[4] ونحن نقف أمام هذه الظاهرة موقف الواصف المقرر، لا موقف الفيلسوف المعلل لما تقدم هذا وتأخر ذلك، فهكذا نطقت العرب مثل هذه الأساليب حيث يتصدر فعل المدح أو الذم يليه العناصر الأخرى للأسلوب.

---

1. المصدر نفسه 4: 249.
2. طاهر بن أحمد بن بابشاذ (معناه الفرح والسرور)، أبو الحسن النحوي (.... ـ 469هـ/ 1076م). أحد الأئمة في النحو وفنون العربية قدم إلى العراق تاجراً باللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل. له شرح الجمل للزجاجي، والتعليقة في النحو، والمحتسب في النحو أيضاً. (بغية الوعاة 2: 17).
3. الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 2: 91.
4. الصبّان: الحاشية 3: 58.

4.5.3 فعل التعجب (أفعِلْ):

فعل التعجب (أفعِلْ) عند البصريين لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصـــل فعل ماض على صيغة (أَفْعَلَ) بمعنى: (صار ذا كذا)، ثم غيرت الصيغة، فقـــبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صـــورة المفعـــول بـــه؛ ولذلك الْتُزِمَتْ. وقال الفراء(207هـ) والزجاج(311هـ) والزمخـــشري(538هـ) وابن كيسان(299هـ)[1]، وابن خروف(603هـ): لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية.[2]

وممّـــا يدل على اضطراب تصور النحاة للأساليب القياسية ـــ ومنها أسلوبا التعجب ـــ ما جاء في إعرابها من تصور نحوي لا يتفق وقوانين اللغة؛ حيث قالوا بـــأنَّ صيغة (أفعِلْ): من قبيل الماضي، والصوغ اللغوي يأبى ذلك حتى ولو حكموا عليها بأنّها جاءت على صورة الأمر، وفي قولهم: بأنَّ الباء حرف جر زائد نسيان لـــسمة الحرف الزائد عندهم، وقولهم بأنَّ المتعجَّب منه في (ما أفعله): مفعول به، وفي (أفعل بـــ): فاعل، نسيان أنَّ المتعجب منه واحد في الصيغتين، ونسبة التعجب في الصيغتين واحدة.[3]

---

1. محمد بن أحمد بن ابراهيم، أبو الحسن (....ـــ 299هـ / 912م). عالم بالعربية نحواً ولغة، مـــن أهل بغداد. من مؤلفاته: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، والمهذب، وغلط أدب الكاتب، ومعاني القرآن. (الأعلام 5: 308).
2. انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3: 227 ـــ 228.
3. انظـــر: كـــشك (أحمـــد): مـــن وظائف الصوت اللغوي ص:75، دمشقية: عفيف، المنطلقات التأسيـــسية والفنـــية إلى النحو العربي، 1987م، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص: 218-219.

وممّا يدل على اضطراب تصور النحاة للأساليب القياسية قولهم بأنّ فعل التعجب: جامد غير متصرف،[1] مع أنّهم اشترطوا في الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب أنْ يكون متصرفاً، فلا يبنى من نحو: (نِعْمَ) و(بِئْسَ).[2]

فقد قصروا الجمود على الفعل وحده بعد دخوله في سياق التعجب، ونسوا بأنّه جمود تركيبي يكتنف الأسلوب بأكمله، حتى إنّ معظم النحاة منع الفصل بين عناصره؛ لشدة سبكه وجريانه مجرى المثل.[3]

وهناك فرق في الاصطلاح بين جمود الأفعال كصيغ في تراكيب متعددة، وبين ثباتها على صيغة واحدة بعد أنْ تدخل في أسلوب قياسي من أساليب العربية، والذي اعترى الفعل بعد دخوله في أسلوب التعجب هو ثباته على هيئة واحدة تلازم الإفراد والتنكير.

ونتيجة لهذا الاضطراب في تصور النحاة بين جمود الصيغ وجمود التراكيب زعم ابن هشام(761هـ) أنّه "لعدم تصرف هذين الفعلين ـ فعلي التعجب ـ امتنع أنْ يتقدّم عليهما معمولهما".[4] وكذلك تبعه السيوطي(911هـ) بقوله: "ولا يُقدّم معمول لفعل التعجب على الفعل، وإنْ جاز ذلك في غير هذا الباب؛ لعدم تصرفه؛ ولأنّ المجرور من (أفْعِلْ) عند الجمهور فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه".[5]

ممّا حدا بالنحاة أنْ يضعوا قاعدة أصولية ترى أنّ معمول الفعل الجامد لا يتقدّم عليه، ولمّا كان الأصل الذي بنيت عليه هذه القاعدة غير سليم كانت جميع تطبيقاتها غير صحيحة.

---

1. انظر: المبرد: المقتضب 3: 190، ابن السراج: الأصول 1: 98، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 413.
2. ابن هشام: أوضح المسالك 3: 239.
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.
4. ابن هشام: أوضح المسالك 3: 236.
5. السيوطي: همع الهوامع 3: 41.

بل حدا هذا الأمر ببعض النحاة المحققين كابن يعيش(643هـ) أنْ يرى علّة عــدم جواز تقديم معمول فعلي التعجب يرجع إلى "ضعف فعل التعجب".[1]وتقسيم الأفعــال إلى قوي وضعيف، والنظر إلى الأفعال الجامدة على أنّها أفعال ضعيفة لا تعمل فيما تقدم عليها من معمولاتها ـ هو الجانب المعيب في (نظرية العامل)، إذ تمــنح العامل سلطاناً يتحكم به في صياغة الأسلوب، أو ضبطه بغير سند يؤيده من فصيح الكلام.[2]

في حين ينظر الزمخشري(538هـ) إلى عدم التصرف نظرة تشمل الأسلوب كلّه حيث يرى أنّه " لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، فلا يقــال: (بزيدٍ أكرِمْ) ولا: (أكرِمْ اليومَ بزيدٍ)".[3]وكذلك يقرر الأستراباذي (686هـ) "أنّ كلّ لفظ صار علماً لمعنى من المعاني، وإنْ كان جملة، فالقياس الاّ يتصرف فيه احتــياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام؛ فلهذا لم يتصرف في (نعم) و(بئس) وفي الأمثال".[4]

وعلــى هذا يتبين أن فعل التعجب (أفْعِلْ) له الصدارة الحتمية في جملته من طــريق الــسبك وفقاً للنمط التركيبي الذي تتسم به لغة الأمثال من نظام صارم في ترتيب العناصر.

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.
2. انظر: حسن: النحو الوافي 1: 73.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 223.

الفصل الرابع

الحروف التي لها الصدارة

الفصل الرابع

الحروف التي لها الصدارة

ثمّة حروف في اللغة العربية تتصدّر الجمل والتراكيب، وتجري في تصدّرها وفق أصل عام من أصول التركيب في العربية، وهو أصل أشار إليه الأستراباذي (686هـ) بقوله: "كلُّ ما يُغيِّرُ معنى الكلام، ويؤثّر في مَضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصّدر كحروف النفي والتّنبيه والاستفهام والتّشبيه والتّحضيض والعرض وغير ذلك، وأمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنّها، وإنْ أثّرتْ في مضمون الجملة، فلم تَلزَم التصدُّر إجراء لها مجرى سائر الأفعال".[1]

ولعل الأستراباذي (686هـ) في قوله هذا يَصدُرُ عن رأي لابن الحاجب (646هـ) قاله في أماليه ونصُّه: "لا يجوز: (زيداً هلّا ضَرَبْتَ). ولا: (زيداً هَلْ ضَربتَ). ولا: (زيداً إنْ تضربْ أضرِبْ). ولا: (زيداً ما ضَرَبْتُ)؛ لأنّه لا يتقدّم على الحروف التي تدلُّ على خصائص أقسام الكلام معمول ما هو في حيِّزها، كما لا يتقدّم عليها ما هو في حيِّزها. وجاء: (زيداً اضرِبْ)؛ لأنّه ليس ثَمّ حرفٌ ممّا ذكرناهُ، فيمتنعُ التقديم عليه، وإنّما صيغة الفعل نفسُها موضوعة لذلك، كما أنّ (ضَرَبت) يتقدّم عليه معمول، وإنْ كان معناهُ إثباتاً؛ لِمَا لم يكن معه حرفٌ وُضِعَ لذلك".[2]

ونصَّ ابن الحاجب (646هـ) في موضع آخر على أنّ "كلّ ما كان مَوضُوعه من الحروف على الدّلالة على قِسم مِن أقسام الكلام، فلا يَتقدّم شيءٌ ممّا في حَيِّزه عليه، كالاستفهام والشرط والنداء وأشباهها. وسرُّ ذلك قَصدُهم إلى التّنبيه على القِسم الذي دلَّ عليه الحرف ليَصرِف السامع فهمه، ويَتوَفّر خاطره على مَقاصِد معاني ما يَسمعُه، وذلك يَحصُل بتقديم ذلك الحرف، ولو أخَّرَه لكان مُتَقَدّم

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
2. ابن الحاجب: الأمالي 4: 33 ـ 34.

الخاطـــر فـــي معاني ذلك الكلام المَخصوص، وفي التَّردد بين أقسَامه، فيختلُّ عليه التَّفهيم؛ لاختلاف المعاني باختلاف الأقسَام، فكان التَّقديم لهذا الغرض، فلا يجوز أنْ يُقـــدَّم شيءٌ مِمَّا في حَيِّز (إنَّ) عليه؛ لأنَّها تدلُّ على الإثبات، ولا لام الابتداء، ولا حرف الاستفهام، ولا حرف الشَّرط".[1]

وعِلّة التصدُّر عند الأستراباذي(686هـ) أنَّه " إنَّما لزم تصدير المُغيِّر الدال علـــى قِسم من أقْسَام الكلام؛ ليبني السامع ذلك الكلام مِن أوّل الأمر على ما قَصَدَ المتكلم إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المُغَيِّر ـــ فأُخِّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المُغيِّر مِن أوّل الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المُغيِّرات ـــ لتردَّد ذهنه في أنَّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المُتقدِّم الذي حمله على أنَّه خالٍ عن جمـــيع التغيُّـــرات، أو أنَّ المُـــتكلم يذكر بعد ذلك المُغيِّر كلاماً آخر يُؤثِّر فيه ذلك المُغيِّر، فيبقى في حَيْرة".[2] والحروف التي لها الصَّدارة على النحو الآتي:

1.4 حرفا الاستفهام: الهمزة و(هل):

لقـــد حـــتَّم مـــنهج البحث عدم دمج حرفي الاستفهام: الهمزة و(هل) بأسماء الاستفهام، وفقاً للتقسيم التقليدي لأنواع الكلمة في اللغة العربية، ولا يقتصر التمايز بـــين حرفي الاستفهام وأسمائه على هذا فحسب، بل يظهر هذا التمايز جلياً بالتدقيق في النَّغمة التي ينتهي بها كلٌّ منهما إذْ "لا بُدَّ للمجموعة المعنوية مِن أنْ تنتهي بنغمة هابطـــة فـــي التقريـــر والطلب والاستفهام غير المبدوء بـــ(هل) والهمزة، أمَّا في الاستفهام المبدوء بـــ(هل) والهمزة وفي المجموعة الكلامية التي لم يتم بها المعنى، فالنَّغمة النهائية صاعدة أو ثابتة أعلى مِمَّا قبلها".[3]

1. ابن الحاجب: الأمالي 4: 63.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
3. حسَّان: مناهج البحث في اللغة ص: 169.

واللغـــات تسلك طرقاً عدة في توظيفها لأسلوب الاستفهام، وفي التمييز بينه وبين الإخبار، "فبعض اللغات يُميِّز الإخبار والاستفهام، بتخالف في ترتيب الكلمات، مـــنها: الفرنسية والإنجليزية والألمانية، ولبعضها أدوات خاصة بالاستفهام، منها: اللاتينية والتركية".[1]

واللغـــة العـــربية فـــي اســـتخدامها لأسلوب الاستفهام، لا تُغيِّر في الترتيب الموضـــعي لـــنظام الجملة شيئاً، وإنَّما تعمد إلى أدوات خاصة بأسلوب الاستفهام، فـــتجعلها في صدر الجملة إذْ إنَّ "الأدوات التي تتصدر الجملة هي التي تُحدِّد عادة أسلوبها، وقد ينطبق هذا المبدأ على مختلف الأساليب الجُمليَّة".[2]

ولا تقف اللغة العربية في توظيفها لأسلوب الاستفهام عند هذا الحد، بل تقوم أيضاً بتغيير نغمة الجملة، فتنقلها من نغمة الإخبار إلى نغمة الاستفهام، وقد تحذف أداة الاســـتفهام، وتبقـــي النغمة لتدل على أنَّ هذا الأسلوب أسلوب استفهام "فالتنغيم مظهر من مظاهر الفهم النحوي".[3]

وحرفا الاستفهام في صدارتهما للجملة، لا يختلفان عن الأسماء، "فكلُّ حرف للاســـتفهام لا يقع إلاَّ في صدر الكلام؛ لأنَّه ينقل الجملة من الخبر إلى الاستخبار، فـــيكون لـــه صـــدر الكلام".[4] وكذلك نصَّ ابن الحاجب(646هـــ) على هذا الحكم بقوله: "حرفا الاستفهام: الهمزة وهل، لهما صدر الكلام".[5]

---

1. برجشتراسر: التطور النحوي ص: 165.
2. طحان: الألسنية العربية ص: 98.
3. كشك: من وظائف الصوت اللغوي ص: 113.
4. الخوارزمي: التخمير 4: 142.
5. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 456.

وقد عدَّ النحاة الهمزة أصل الاستفهام.[1] ولعلَّ الأصالة نابعة مِن استئثارها بأمور لا نجدها في غيرها من أدوات الاستفهام، ومن هذه الأمور: ما نصَّ عليه ابن مالك(672هـ) بقوله: "أوثِرَت الهمزةُ بِكمال التَّصدير، فقُدِّمت على العاطف".[2]

وقد نصَّ على ذلك أيضاً المُرادي(749هـ) بقوله: "إنَّ لهمزة الاستفهام تمام التَّصدير بتقديمها على الفاء والواو و(ثُمَّ)".[3] وذلك في نحو قوله تعالى: "أفَلا تعْقِلونَ"،[4] وقوله تعالى: "أولَمْ يَسِيْروا في الأرْضِ"،[5] وقوله تعالى: "أثُمَّ إذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ".[6]

ويرى ابن مالك(672هـ) أنَّ "أداة الاستفهام جزء مِن جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها مِن الجمل. والعاطف لا يتقدَّم عليه جزء مما عطف. ولكن خُصَّت الهمزة بتقديمها على العاطف، تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام لـه صدر الكلام، وقد غَفَل الزمخشري(538هـ) في معظم كلامه في الكشَّاف عن هذا المعنى، فادَّعى أنَّ بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة، معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده. وفي هذا مِن التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى".[7]

ويرى ابن مالك(672هـ) أنَّ مِن الأصول التي خولفت في هذه المسألة "أنَّ المدَّعِي حذفَ شيء يصحُّ المعنى بدونه ــ لا تصح دعواه حتى يكون موضع الادّعاء

---

1. انظر: المبرد: المقتضب 2: 74.
2. ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت:672هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، (د.ت)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1: 277.
3. المرادي: الجنى الداني ص: 31.
4. سورة البقرة، آية: 44.
5. سورة الروم، آية: 9.
6. سورة يونس، آية: 51.
7. ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، 1983م، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 12.

الحــذف صالحاً للثبوت؛ ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف. وما نحن بصدده بخــلاف ذلــك، فلا سبيل إلى تسليم الدَّعوى. وقد رجع الزمخشري(538هــ) عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بكمال التَّصدير".[1]

ويـــرى المُــرادي(749هـــ) أنّ "الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمــزة؛ لأنَّهــا مــن الجملــة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير، فقدَّموها بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور".[2]

ومــن الأمور التي اختصت بها همزة الاستفهام دخولها على كلمات الشرط واقعــة فـــي موضع الصَّدارة، "وكان قياس همزة الاستفهام ألاَّ تدخل على كلمات الــشرط، لكـــن لها في الاستعمال سَعَة، فجاز: (أمَنْ يَضرِبكَ تَضرِبْهُ)؟ و(أينَ لَقيتَهُ شتَمتَه)؟".[3] مُحدثةً بذلك تطريزاً وتلويناً أسلوبيّاً يجمع بين الاستفهام والشَّرط، وهذا ملمح يدلُّ على مظاهر التطور والكمال اللذين بلغتهما اللغة العربية.

ويتطــرق الــنحاة أثــناء حديثهم عن أحرف الاستفهام إلى الحديث عن (أمْ) المــنقطعة، وبأنَّها تفيد الإضراب، وقد تتضمن معه استفهاماً، فتكون بمعنى: (بَلْ) والهمــزة،[4] ويـــرى فاضل السامرائي أنَّه "للزومها معنى الإضراب لا تكون أوَّل الكلام مثل بقية أدوات الاستفهام، بل لابد أن يسبقها كلام".[5]

---

1. المصدر نفسه ص: 12 ــ 13.
2. المرادي: الجنى الداني ص: 31.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 111.
4. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 55.
5. السامرائي: فاضل صالح، معاني النحو، 2002م، دار الفكر، عمان، ط2، 4: 218.

2.4 أحرف التنبيه:

حروف التنبيه في اللغة العربية كثيرة ومتعددة، تشمل أحرف النداء، وحرف الـــردع (كَلاّ)، واسمي الفعل (هَلُمّ) و(وَيْ)، وغير ذلك من ألفاظ العربية.[1] والنحاة عــندما بوّبــوا لأدوات التنبـيه جعلوها تنحصر في ثلاثة أحرف هي: (هَا) و(ألاَ) و(أمَا)، ومعناها عندهم: تنبيه المخاطب لسماع ما يأتي بعدها من الكلام، وتدخل(ألاَ) كثيــراً علــى الــنداء، وتدخل (أمَا) كثيراً على القَسَم، وأمّا (هَا)، فتدخل من جميع المفردات على اسم الإشارة كثيراً.[2]

والنحاة في اصطلاحهم يطلقون عليها أحرف التنبيه تارة، وأحرف الاستفتاح تــارة أخرى،[3] منطلقين في التسمية الأولى من المعنى الذي تضفيه على الجملة، وفي التسمية الثانية من الموقع الذي تحلُّ فيه؛ إذ يستفتح بها الكلام.

وقــد نصَّ المبرد(285هـ) على أنَّ "التَّنبيه يقعُ قبلَ ما نبَّهتَ عليه"،[4] وهو بــذلك يضع أصلاً من أصول التركيب في اللغة العربية، ويقرر مظهراً من مظاهر

---

1. انظر: المصري: فتح الله صالح، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، 1987م، دار الوفاء، القاهرة، ص: 183 ــ 206.
2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 5: 40 ــ 44، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 431 ــ 432
3. يــرى ابن الحاجب أنَّ تسمية حروف التَّنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام؛ لأنَّ إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المُختص به في الدّلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس مــن دلالته. والتَّنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح. ألا ترى أنَّ حروف الاستفهام وحــروف التحــضيض ونظائرها، لا تكون إلاّ مستفتحاً بها، ولم تُسَمَّ حروف استفتاح، لأنَّه لــيس مــن دلالــتها، وإنما سُمِّيت حروف استفهام وحروف تحضيض لمّا كان ذلك المعنى مَدلــولاً لهــا، وإذا اعتَبَرتَ تَسميات الحروف باعتبار إضافتها وجَدتَها كذلك كحروف النِّداء وحــروف الــشَّرط وحروف النَّفي والاستقبال والجر وغير ذلك، فثبت أنَّ تسميتها بحروف التَّنبيه أولى. (الأمالي 4: 118)
4. المبرد: المقتضب 2: 323.

الموقعـــية في هذه اللغة، فعنصر التنبيه فيها يتصدر المُنَبَّه عليه، ولا بدَّ في المُنَبَّه عليه أنْ يكون جملة تامة المعنى كاملة العناصر.

ويـــذهب الأستراباذي(686هـ) إلى أنَّه "لجميع حروف التَّنبيه صدر الكلام، كما للاستفهام، إلاَّ (هَا) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنَّها تكون إمَّا في الأوّل، أو في الوسط، بحسب ما يقع اسم الإشارة".[1] ويقرر الأستراباذي(686هـ) فـــي موطن آخر أنَّ " كلّ ما يُغيِّر معنى الكلام، ويُؤثِّر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر كحروف التنبيه".[2]

وتأثيـــرها فـــي الجمل العربية كما يرى الأستراباذي(686هـ) يكمن في أنَّ "فائـــدتها المعـــنوية توكيد مضمون الجملة".[3] ولعلَّ صدارة هذه الأحرف تتجاوز الجمل إلى النصوص والمقطوعات اللغوية، كما هو الشأن في (ألاَ).

وللـــنحاة فـــي(ها) التنبيه غير المتصلة باسم الإشارة مذهبان: الأول ما يراه الخليل (170هـ) في نحو قولك: (هَا أَنَا ذَا)، و(هَا نحنُ أُولاءِ)، و(هَا أَنتمُ أُولاءِ)، من "أنَّ (هَا) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت هذا. وإنَّما أرادوا أنْ يقولوا: (هَذا أنتَ)، ولكـــنهم جعلـــوا (أنت) بين (هَا) و(ذا)، وأرادوا أن يقولوا: (أنا هَذا)، و(هَذا أنا)، فقدموا (ها) وصارت (أنا) بينهما".[4]

والمذهب الآخر ما يراه سيبويه(180هـ) من أنّه "قد تكون (هَا) في (هَا أَنْتَ ذَا) غيـــر مقدَّمـــة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا)، يدلك على هذا قوله عزَّ

1. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 433.

2. المصدر نفسه 4: 339.

3. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 431.

4. سيبويه: الكتاب 2: 354.

وجلَّ: "هَا أَنتُمْ هَؤلاءِ"،[1] فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلتَ: (هَؤلاءِ) لم تعد (ها) هاهنا بعد أنتم".[2]

ويرى الكاتب ما يراه سيبويه(180هـ)، فكما أنَّ هناك (هَا) للتنبيه تتصل بأسماء الإشارة اتصالاً مباشراً، وظيفتها تنبيه المخاطب، وتقع حيث يقع اسم الإشارة، فهناك أيضاً (هَا) للتنبيه تختص بالدخول على الجمل كما هو الشأن في (ألاَ) و(أمَا)، وظيفتها تنبيه المخاطب على ما تُحدِّثه به، وتقع في صدر الجمل التي تدخل عليها كما هو الشأن في (ألاَ) و(أمَا).

أمَّا (هَا) التنبيه الملازمة لـ(أي) في أسلوب النداء، فليس لها الصَّدارة في التراكيب العربية، وتأتي بعد (أي) عِوضاً مِن الإضافة؛ لأنَّ أصل (أي) أنْ تكون مضافة إلى الاستفهام والخبر،[3] ولولا أنَّ التنبيه فصل بين المنادى المعرف بـ(أل) و(أيّ) لذهب الوهم إلى أنه مضاف.[4]

---

1. آل عمران، آية: 66. / يرى الفراء أنَّ العرب إذا جاءت باسم مكني، فأرادت التقريب فرّقت بين (ها) وبين الاسم المشار إليه بالاسم المكني، يقول الرجل: (أينَ أنتَ؟)، فيقول: (ها أنا ذا)، ولا يجوز عنده إلاَّ في التقريب والمُضمَر. وقال أبو إسحاق: هو جائز في المُضمَر والمُظهر إلاَّ أنّه في المُضمَر أكثر. قال أبو عمرو ابن العلاء: (ها أنتم) الأصل فيه (أأنتم) بهمزتين بينهما ألف.(النحاس: إعراب القرآن 1: 402 ـ 403)، وما هذه الهاء التي عناها ابن العلاء إلا همزة الاستفهام التي قلبت هاءً ووُضِع بينها وبين همزة الضمير (أنتم) ألف، لكراهية توالي الهمزتين في بعض لغات العرب. (انظر: سيبويه: الكتاب 3: 551)
2. سيبويه: الكتاب 2: 354.
3. انظر: ابن منظور: لسان العرب 1: 204.
4. انظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة مِن القرآن الكريم ص: 204.

3.4 أحرف التحضيض:

التَّحـضيض: مبالغة الحضّ، يقال: (حَضَّهُ على كذا)، أي رغَّبَه في فعله،[1] وحذَّره مِن تَرْكِه، فإذا قيل (حضَّضَه) – بالتشديد – دلَّ على تأكيد الحث، والمبالغة فـي التَّحـريض؛ فلـذلك قيل حروف التَّحضيض لا الحضّ،[2] وفي اللغة العربية أحـرف تتـصدر الجمل، وظيفتها حثُّ المخاطب على فعل شيء أو تركه، وهي: (لَـوْلاَ)،[3] نحو قوله تعالى: (فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ)،[4] و(لَوْمَا) نحو قوله تعالى: (لَوْمَا تَأْتِينَا بِالمَلائِكَةِ)،[5] و(هَلاَّ) نحو قولهم: (هَلاَّ أَعَنْتَ أَخَاكَ)، و(أَلاَّ) نحـو قولهم: (أَلاَّ حَلُمْتَ عَنْهُ)، وقد يكون في (أَلاَ) المخففة معنى التحضيض نحو قـوله تعالى: (أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ)[6]، وكذلك (لَوْ) في نحو قولك: (لَوْ تَنْزِلُ عِـنْدَنَا، فَتُصِيبَ خَيْراً)، وأيضاً (أَمَا) في نحو قولك: (أَمَا تَعْطِفُ عليَّ)، وتلزم هذه الحروف الفعل الماضي والمضارع في الجمل الخبرية.[7]

وتـتعدد معانـي هـذه الحروف عند النحاة وفقاً لما يليها مِن الأفعال، ووفقاً للـسياق التنغيمي الذي ترد فيه التراكيب، فيرى الأستراباذي (686هـ) أنَّ "معناها

---

1. انظـر: الفيومـي: أحمد بن محمد بن علي (ت:770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، 1994م، دار الكتب العلمية، بيروت 1: 140.
2. انظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 1: 210.
3. يرى ابن قتيبة أنَّ (لولا) تكون في بعض أحوالها بمعنى: (هلاَّ)، وذلك إذا رأيتها بغير جواب، تقول: (لولا فعلت كذا)، تريد: (هلاَّ فعلت كذا). (تأويل مشكل القرآن ص: 485)
4. سـورة التوبة، آية: 122./ يرى أبو عبيدة أنَّ مجازه: فهلاَّ. (مجاز القرآن 1: 271)، ويرى أبو حيان أنَّ (لولا) للتحضيض، وهي كثيرة في القرآن.(البحر المحيط 3: 310)
5. سورة الحجر، آية: 7. / يرى أبو عبيدة أنَّ (لوما) و(هلاَّ) و(لولا) و(ألاَّ) معناهنَّ واحد: (هلاَّ تأتينا). (مجاز القرآن 1: 346)
6. سورة النور، آية: 22.
7. انظـر: سـيبويه: الكتاب 1: 98، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 88 ــ 89، ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 1: 210 ــ 215، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 452، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 296.

إذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع الحضّ على الفعل والطلب له".[1] وذكر الصبّان "أنّ هذه الأدوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماضٍ أو مضارع".[2]

ويرى النحاة أنّ ما اختص من هذه الأحرف بالمضارع له معنيان: أحدهما: العرض: وهو طلب الشيء بلين وتأدب، والمعنى الآخر: التحضيض: وهو طلب الشيء بحثٍّ وإزعاج، ويظهر ذلك من نبرة الصوت ودرجة الانفعال.[3]

ولست هنا بصدد البحث في معاني هذه الأدوات في التراكيب العربية خصوصاً إذا لم يكن لتحديد المعنى أي دور في رصد الظاهرة الموقعية، ومن هنا كان تأكيد بلومفيلد (Bloomfield) "أنّ دراسة المعنى هي أضعف نقطة في علم اللغة، وحاول إخراجها من نطاق البحث، وقصره على الفونولوجيا والنُظُم على أساس شكلي".[4]

وهذه الأحرف وإنْ تراوحت معانيها بين التحضيض والعرض والتوبيخ، فلها كما ينصّ ابن الحاجب(646هـ) " صدر الكلام".[5]

وينصُّ ابن الحاجب(646هـ) في موضع آخر على "أنّ حروف التَّحضيض ونظائرها، لا تكون إلاَّ مُستفتَحاً بها".[6] فهي من الألفاظ التي تأتي في صدر النصوص والمقطوعات اللغوية.

وكذلك نصَّ ابن مالك(672هـ) على أنَّه "لحروف التَّحضيض صَدْر الكلام"،[7] ويقول في موضع آخر: "هي مُستحقَّةٌ للتصدير؛ لأنّ فيها معنى

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 452.
2. الصبّان: الحاشية 4: 72.
3. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 303.
4. الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث ص: 111.
5. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 452.
6. ابن الحاجب: الأمالي 4: 118.
7. ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 1: 209.

الاستفهام؛ إذ في (هلاّ فعلتَ) معنى: (لِمَ لَمْ تَفْعَلْ)؟، ولذلك يُسمّيها الكوفيون حروف استفهام".[1]

وفي قول ابن مالك(672هـ):

كذا إذا الفعلُ تَلا مَا لَمْ يَرِدْ   مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

يـرى الأشموني(918هـ) أن من هذه الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قـبلها أدوات التحضيض، ويرى الصبّان(1206هـ) عِلّة ذلك لأنّ لها الصدْر، ولو عمل ما بعدها فيما قبلها للزم وقوعها حشواً.[2]

4.4 أحرف النفي:

ليس للنفي في كتب التراث العربي القديم باب مستقل واحد، والكاتب في هذه المـصنفات يجـد أنّ عناصر النفي فيها منثورة في أبواب مختلفة تلحق كُلاً منها بالباب الذي تشترك فيه أواخر الكلم بحركة معينة مع بقية أدوات ذلك الباب.[3]

والنفـي "بـاب من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغـوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك".[4]

وأحـرف النفي في اللغة العربية هي: (مَا) و(لاَ) و(لَمْ) و(لمّا) و(لَنْ) و(إنْ). يـشترك اثـنان منها في نفي الحال، وهما: (مَا) و(إنْ)، واثنان في نفي المستقبل، وهما: (لا) و(لَنْ)، واثنان في نفي الماضي، وهما: (لَمْ) و(لمّا).[5]

---

1. المصدر نفسه 1: 215.
2. انظر: الصبّان: الحاشية 2: 109 ـ 110.
3. انظر: عمايرة (خليل أحمد): أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص: 56.
4. عمايرة (خليل أحمد): أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص: 56.
5. انظر: الخوارزمي: التخمير 4: 90 ـ 91، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 31.

ومعظم عناصر النفي تتصدر التراكيب في اللغة العربية، وقد نصّ ابن السراج (316هـ) على أنّ "النفيَ صَدْرٌ".[1] أي: أنّ موقعه صدر الجمل، وقد تبعه في ذلك الأستراباذي(686هـ) بقوله: "كلُّ ما يُغيرُ معنى الكلام، ويُؤثِّرُ في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصَّدْر، كحروف النفي".[2] وهذه قاعدة عامة يضعها الأستراباذي(686هـ) للحروف التي تُحوِّر معاني الجمل؛ ولهذا كان لأحرف النفي الصَّدارة في الجمل التي تدخل عليها، وتُؤثِّر في مضمونها.

وليست كلُّ أحرف النفي لها الصدارة في التراكيب العربية، وإنْ كان الغالب عليها إذا وردت في تركيب أنْ تتصدَّره، فقد نصَّ ابن يعيش(643هـ) على أنك "لو قلت: (قائماً مَا زَالَ زيدٌ) لم يجز؛ لأنك تُقَدِّم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه، ويجوز ذلك مع (لَمْ) و(لَنْ) و(لاَ)، فتقول: (قائماً لَمْ يَزَلْ زيدٌ)، و(منطلقاً لَنْ يَبْرَحَ بكرٌ)، و(خارجاً لاَ يَزَالُ خالدٌ)، وإنَّما ساغ ذلك مع (لَمْ) و(لَنْ) و(لاَ) ولم يسغ مع (ما)؛ لأنَّ (لَمْ) و(لَنْ) لَمَّا اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها، فكما يجوز تَقَدُّم منصوب الفعل عليه؛ لذلك يجوز التقديم مع (لَمْ) و(لَنْ)؛ لأنَّهما كأحد حروفه".[3] وقد حكى سيبويه(180هـ) عن العرب: (زيداً لَمْ أضربْ)، و(زيداً لَنْ أضربَ).[4]

وإذا كان تقديم متعلق ما بعد حرف النفي عليه لا يجوز مع (مَا) النافية، فكيف يجوز مع (لَمْ) و(لَنْ) و(لاَ)، وكلها أحرف نفي معناها واحد، وإن اختلف زمان النفي بها.

وإذا كان الحرفان (لَمْ) و(لَنْ) كأحد حروف الفعل، فجاز تقديم معموله عليهما، فكيف يجوز ذلك التقديم مع حرف النفي (لاَ)، وهو ليس كأحد حروف

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 168.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 368.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 135.

الفعل. ما كان أجدر النحاة لو أنّهم تركوا مشقة الخوض والجدل في مثل هذه الأمور، وقصروا ذلك على أنّ العربيّة جرت في أساليبها على هذا النمط الذي لا يُعلّل، لكان ذلك أقرب إلى المنهج العلمي في دراسة اللغة.

وأحرف النفي التي نصّ النحاة على صدارتها للتراكيب العربية هي: (مَا) و(لاَ) العاملة و(إنْ) في أرجح الآراء،[1] وهي على النحو الآتي:

1.4.4 (مَا) النافية:

(مَا) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أنْ لا يعمل شيئاً، غير أنّ أهل الحجاز والتّهاميين والنّجديين يُشبّهونه بـ(لَيْسَ)، ويرفعون به الاسم، وينصبون به الخبر كما يُفعل بـ(لَيْسَ)، واللغة الأولى أقيس، والثانية أفصح، وبها ورد الكتاب العزيز، قال الله تعالى: "مَا هَذَا بَشَراً"،[2] ويُروى عن الأصمعي (216هـ) أنّه قال: ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر (مَا) المشبهة بـ(لَيْسَ).[3]

ويرى ابن السراج(316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون صدور الكلام أنّ "هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة، لا يجوز أن يُقدّم ما بعدها على ما قبلها، وذلك نحو: (مَا) التي للنفي تقول: (مَا زيدٌ آكلاً طَعَامَكَ)، ولا يجوز أنْ

---

1. يرى الأستراباذي جواز تقديم ما في حيّز حروف النفي عليها إلا (ما). (الكافية 4: 35)
2. سورة يوسف، آية: 31. / يرى الزجاج أنّ هذه القراءة هي القراءة المعروفة، وقد رُوِيَتْ: (ما هذا بِشَرًى)، أي: (ما هذا بَعدُ مُشتَرًى). وهذه القراءة ليست بشيء، وسيبويه وجميع النحويين يزعمون أنّ (بَشَراً) منصوبٌ خبر (ما)، ويجعلونه بمنزلة (ليس)، و(ما) معناها معنى (ليس) في النفي، وهذه لغة الحجاز، وهي اللغة القُدمَى الجيّدة. وزعم بعضهم أنّ الرفع أقوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللّغات. ولغة بني تميم: (مَا هَذا بَشَرٌ). ولا تجوز القراءة بها إلاّ برواية صحيحة. (معاني القرآن وإعرابه 3: 107-108)
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 1: 268، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 333.

تُقدِّم (طَعَامَكَ)، فتقول: (طَعَامَكَ مَا زيدٌ آكلاً)، ولا يجوز عندي تقديمه، وإن رفعت الخبــر، وأمّا الكوفيون، فيُجيزون: (طَعَامَكَ مَا زيدٌ آكلاً) يشبهونها بـــ(لَمْ) و(لَنْ)، وأباه البصريون".[1]

وابن السراج(316هـ) هنا يوافق البصريين الذين يرون صدارة (مَا) النافية للجملــة التي تدخل عليها أكانت (مَا) عاملة أم مهملة، وحُجّة البصريين في ذلك أنّ "(مَا) للنفي، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنّ له صدر الكــلام، والسّرّ فيه هو أنّ الحرف إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أنْ يأتي قبلها لا بعدها".[2]

فالبــصريون يــرون أنّ الــسّرّ في صدارة (مَا) النافية أنّها تنقل الجمل من الإثبات إلى النفي، وكل حرف يدخل على الجمل العربية، ويُغيّر في معناها، ويُؤثّر في مضمونها، فمرتبته صدر الجمل التي يدخل عليها.[3]

وقد نصّ الأشموني(918هـ) على أنّ ابن كيسان(299هـ) "وافق البصريين فــي: (مَــا كَانَ) ونحوه، وخالفهم في: (مَا زَالَ) ونحوه؛ لأنّ نفيها إيجاب".[4] فابن كيــسان(299هـــ) يرى أنّ منع التقديم يشمل الأفعال الناسخة وغير الناسخة ممّا ســبقها حــرف النفي (مَا)، أمّا الأفعال: (زَالَ) و(فَتِئَ) و(بَرِحَ) و(انفكَّ)، فإنّها تدل على النفي، ونفي النفي إيجاب، فكأنّه لم يكن هنا (مَا) النافية المستحقة للتصدير.[5]

وأجــاب ابن هشام(761هـ) عن دليل ابن كيسان(299هـ): "بأنّ نحو: (مَا زَالَ زيدٌ قائماً) نفي باعتبار اللفظ، إيجاب باعتبار المعنى، فمنعوا التقديم نظراً إلى اللفظ، ولمّا كان التقديم أمراً رَجْعَاً إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ".[6]

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 234 ــ 235.
2. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 17، 1: 159.
3. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
4. الصبّان: الحاشية 1: 343.
5. المصدر نفسه 1: 343 ــ 344.
6. المصدر نفسه 1: 344.

وهـنا يركز ابن هشام(761هـ) على أنّ دراسة الظواهر الموقعية، وترتيب العناصر في التراكيب يجب أن تكون دراسة شكلية، وأن المعنى لا دور له في تفسير هذه الظواهر.

وأمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: "إنّما جوّزنا ذلك؛ لأنّ (مَا) بمنزلة (لَمْ) و(لَنْ) و(لاَ)؛ لأنّها نافية كما أنّها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف، فكذلك مع(مَا)".[1]

وقول الكوفيين هذا يَعوزه السماع عن العرب، فلم يوردوا شاهداً واحداً على مثل هـذا النمط التركيبي، وكل ما جاءوا به من الحُجَج من قبيل القياس المنطقي الذي لا يؤيّده الأداء اللغوي.

وعلى هذا يتبيّن أنّ (مَا) النافية تتصدّر الجمل التي تدخل عليها سواء أكانت هـذه الجمـل فعلية أم اسمية وسواء كانت (مَا) عاملة أم مهملة، فلا يَتقدّم معمول عليها بحال.[2]

2.4.4 (لاَ) النافية:

تـتعدّد الأنماط التركيبية التي تأتي فيها (لا) النافية، فتارةً تأتي لنفي الجنس على سبيل التنصيص، وهي بذلك تعمل عمل (إنّ)، وتارة تعمل عمل (لَيسَ)، وهذا النمط قليل الاستعمال، والوجه الثالث: أنْ تكون عاطفة، والوجه الرابع: أنْ تكون حرف جواب مناقضاً لـ(نَعَمْ)، والوجه الخامس: أنْ تكون حرفاً مهملاً.[3]

وقد نصّ ابن السراج(316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون في صدر الكـلام على أنّ من هذه الحروف "(لا) التي تعمل في النكرة النصب، ويبنى معها، فـلا تكـون إلاّ صـدراً، ولا يجوز أنْ تُقدّم ما بعدها على ما قبلها، وهي مشبهة بـ(إنّ)، وإنّما يقع بعدها المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تُقدّم ما بعد (إنّ) عليها

---

1. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 20، 1: 172.
2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 1: 389.
3. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 264 ـ 271.

كذلك هي، والتقديم فيها أبعد؛ لأنّ (إنّ) أشبه بالفعل منها".[1] وابن السراج في حديثه هنا يعني: (لا) النافية للجنس.

وقد نصّ أبو البقاء العُكبَري(456هـ) على أنّ (لا) عملت عمل (إنّ) لمشابهتها من أربعة أوجه: أحدها: "أنّ كلاً منهما له صدر الكلام".[2]

ويذهب الأستراباذي(686هـ) في حديثه عن (لا) النافية للجنس، و(لا) التي بمعنى: (غير) إلى أنّه "تعني بكون (لا) بمعنى: (غير) كونها لنفي الاسم الذي بعدها كـ(غير)، فلا يكون لها صدر الكلام، وبكونها للتبرئة: أنّها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدّر".[3] وكأن (لا) إذا كانت لنفي النسبة الحاصلة في الجمل يكون لها صدر هذه الجمل، وإذا كانت لنفي المفرد، فذلك يعني ورودها في حشو الكلام.

وقد تلحق (لا) التاء نحو: (لاتَ)، فتختص بلفظ (الحين) مضافاً إلى النكرة، نحو قوله تعالى: (وَلاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ)[4] وقد تدخل على لفظة (أوان) ولفظة (هنّا)، وقال الفراء(207هـ): تكون مع الأوقات كلّها، والتاء في (لاتَ) إمّا لتأنيث الكلمة، أي (لا)، أو لمبالغة النفي، كما في (علاّمة).[5]

وفي تحديد نوع (لا) الملحقة بالتاء يرى الأستراباذي(686هـ) أنّه "لا يَمتَنِع دعوى كون (لاتَ) هي: (لا) التبرئة، ويقوّيه لزوم تنكير ما أُضيف (حين) إليه، فإذا

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 235 ـ 236.
2. الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 336.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 2: 197.
4. سورة ص، آية: 3. / نصّ الأخفش على أنهم شبّهوا (لاتَ) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضهم: (ولاتَ حينُ مَنَاصٍ)، فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنّه قال: (ليسَ أحدٌ) وأضمر الخبر، وقد أجازوا الخفض، فقالوا: (لاتَ أوانٍ). (معاني القرآن 2: 453) والوقف عليها (لاتَ) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء (لاَهْ)؛ لأنّه يجعلها هاء التأنيث. وحقيقة الوقف عليها بالتاء، وهذه التاء نظير التاء في الفعل. (معاني القرآن وإعرابه 4: 320)
5. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 2: 228 ـ 229.

انتصب (حين) بعدها، فالخبر محذوف، كما في (لا حولَ)، وإذا ارتفع، فالاسم محذوف، أي: (لاتَ حينُ حينَ مَنَاصٍ)، كما في: (لا عليك)".[1] وممَّا يقوي كونها (لا) للتبرئة التشابه في الموقعية بينهما، فكلاهما يقتضي الصَّدارة.

والنمط التركيبي الذي تتصدره (لا) النافية للجنس يتسم بالجمود في ترتيب عناصره، فلا بُدَّ من تقدم (لا) النافية يليها الاسم، ومن ثم الخبر، ولا يجوز للخبر أنْ يتوسَّط بينها وبين اسمها حتى وإنْ كان ممَّا يُتوسع فيه.[2]

وكذلك يتسم النمط التركيبي لـ(لا) المشبهة بـ(لَيْسَ) بالجمود، فلا بدَّ من تقدم (لا) النافية يليها الاسم، ومن ثم الخبر، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها حتى وإن كان ظرفاً أو مجروراً.

وقد نصَّ ابن السراج(316هـ) على أنَّ "(لا) إذا كانت تلي الأسماء والأفعال وتصرفت في ذلك، ولم تشبه بـ(لَيْسَ) فلك التقديم والتأخير".[3] وظاهر كلامه أنَّ (لا) إذا شبهت بـ(لَيْسَ) لا يجوز أنْ يتقدم شيء من عناصر الجملة عليها؛ لأنَّها من ألفاظ الصدارة.

ولعلَّ (لا) النافية للجنس و(لا) المشبهة بـ(لَيْسَ) تسلكان مسلكاً واحداً من حيث صدارة التراكيب وترتيب العناصر "ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، فتارة تقتضي ضمة وأخرى فتحة بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها، أمَّا المعنى فواحد تقريباً على الرُّغم ممَّا يقوله النحاة في مصطلحاتهم بأنَّها تكون مع الاسم المرفوع للوَحْدَة، ومع الاسم المنصوب للجنس".[4]

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 2: 229.
2. انظر: الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 336.
3. ابن السراج: الأصول 2: 235 ــ 236.
4. عمايرة (خليل أحمد): أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص: 69.

وقد تتعدد اللهجات العربية وتختلف في الحركات الإعرابية لعناصر التراكيب، وكذلك في أبنية الصيغ الصرفية لتلك العناصر، ويكون هذا الاختلاف كثيراً بكثرة القبائل العربية، أمّا بالنسبة إلى الظواهر الموقعية وترتيب العناصر فيقل الخلاف بينها، وتكاد تجمع هذه القبائل على أنماط تركيبية قياسية في ترتيب العناصر.

وإذا كانت (لا) حرف جواب مُناقضاً لـ(نَعَمْ)، فلها الصدارة في جملة الجواب كسائر حروف الجواب، هذا إذا نظرنا إلى جملة الجواب على أنّها جملة مستقلة، ليس لها علاقة بجملة السؤال من الناحية الشكلية.

وأمّا غير ذلك من أوجه استعمال (لا) النافية، فقد تقع في هذه الاستعمالات صدراً، وقد تقع حشواً "ذلك أنّها تصرفت تصرفاً ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، وأنّه يتخطاها العامل، فيعمل فيما بعدها نحو قولك: (خرجتُ بلا زادٍ)، و(عُوقِبتُ بلا جُرْمٍ)، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها".[1] وإذ كانت (لا) عاطفة، فلا بدّ أنْ تقع في حشو الجمل، وليس لها أحقية الصّدارة.

وممّا ورد من الشواهد على تقديم أحد عناصر الجملة على (لا) النافية قول المَعْلُوط القُرَيْعِي:[2]

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

فقدّم معمول الخبر على (لا) النافية والأصل: (لا يَزَالُ يَزِيدُ خيراً).[3]

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 369.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 222، ابن السراج: الأصول 2: 206، ابن جني: الخصائص 1: 111، ابن الشجري: الأمالي 3: 148، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 8: 443، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 110.

3. انظر: الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 245 ـ 246.

3.4.4 (إنْ) النافية:

(إنْ) النافيةِ بمنزلة (مَا) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقولك: (إنْ يقومُ زيدٌ)، و(إنْ زيدٌ قائمٌ) قال الله تعالى: "إنْ يَتّبِعونَ إلاّ الظَّنّ"[1]، ولا يجوز إعمالها عمل (لَيسَ) عند سيبويه(180هـ)، وأجازه المبرد (285هـ).[2]

إنَّ من خصائص (أفعال القلوب) تعليقها عن العمل، والتعليق: إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد أحد هذه الأفعال،[3]وقد نصّ الأستراباذي(686هـ)، على أنّ "المُعلِّقَ قد يكون حرف نفي، وهو: (مَا) و(إنْ) و(لا) نحو: (علمتُ ما زيدٌ قائماً، وإنْ زيدٌ قائمٌ، ولا زيدٌ في الدار، ولا عمروٌ، ولا رجلَ في الدار). أمّا (ما) و(إنْ) النافيتان، فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجُمليّة رعاية لأصل هذه الحروف، وإنْ كانت في تقدير المفرد".[4]

ويرى الأستراباذي(686هـ) هنا أنّ (إنْ) النافية لها صدر الكلام كما هو الشأن في (ما) النافية، وهذا وضعها في التراكيب العربية، والجملة التي تتصدرها (إنْ) النافية تحافظ على هذا الترتيب حتى وإن سبقت بعامل من العوامل الفعلية أو غيرها من العوامل، وكأنّ هذه التراكيب أصبحت بعد دخول (إنْ) النافية وكذلك (ما) مبانك يصعب إجراء أي تحويل موضعي لعناصرها.

---

1. سورة الأنعام، آية: 148.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 152، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 38 ـ 39.
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 330 ـ 331.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 157.

5.4 (إنّ) وأخواتها:

(إنَّ) وأخواتها من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف: (إنّ) و(أنّ) و(كَأنَّ) و(لكنَّ) و(لَيتَ) و(لعلَّ). وعدّها سيبويه(180هـ) خمسة، فأسقط (أنّ) المفتوحة؛ لأنّ أصلها (إنّ) المكسورة. ومعنى (إنّ) و(أنّ): التوكيد، ومعنى (كأنّ): التشبيه، و(لكنّ): للاستدراك، و(لَيتَ): للتمني، و(لعلَّ): للترجي والإشفاق. وهذه الحروف تعمل عكس عمل (كانَ)، فتنصب الاسم وترفع الخبر.[1]

وقد قرر المبرد(285هـ) في حديثه عن هذه الحروف أنّه "لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنّها لا تتصرف فيكون منها: (يفعل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر؛ فلذلك لزمت طريقة واحدة إذ لم تبلغ أنْ تكون في القوة كما شُبهت به، وذلك قولك: (إنّ زيداً منطلقٌ)، و(إنّ أخاكَ قائمٌ)، و(كأنّ القائمَ أخوكَ)، و(ليتَ عبدَ اللهِ صاحبُكَ)، فأما التقديم والتأخير، نحو: (إنّ منطلقٌ زيداً)، فلا يجوز؛ لأنّها حروف جامدة، ولكن إذا كان الذي يليها ظرفاً، فكان خبراً، أو غير خبر جاز، وذلك: (إنّ في الدارِ زيداً)، و(إنّ في الدارِ زيداً قائمٌ)".[2]

فهذه الحروف تضفي على التراكيب التي تدخل عليها شيئاً من الجمود في حركة عناصرها، فلا يتقدّم شيء منها على الآخر، اللهمّ إلاّ أنْ يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك لأنّهم توسعوا في الظروف وخصّوها بذلك؛ لكثرتها في الاستعمال.[3]

والنحاة كعادتهم إذا ما رأوا جموداً تركيبياً في أسلوب من أساليب العربية، فإنّهم سرعان ما يجعلون هذا الجمود جموداً اشتقاقياً صرفياً يعتري العامل النحوي في عناصر هذا التركيب.

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 131، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 319.
2. المبرد: المقتضب 4: 109.
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 1: 256.

وقـــد نصّ ابن الحاجب (646هـ) على أنّ هذه الحروف: "لها صدر الكلام سوى (أنّ)، فهي بعكسها".[1] وعلة ذلك عند الأستراباذي (686هـ) أنّ "كلّ ما يُغيّر معنى الكلام، ويُؤثّر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، وإنّما لزم تصدير المُغيِّر الدال على قِسم من أقسام الكلام؛ ليبني السامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلم".[2]

فمـــا قُدّمت هذه الحروف إلا ليُعلَم أنّ الكلام مُشتمِل على التوكيد في (إنّ) أو التـــشبيه في (كأنّ)، وقد نصّ ابن يعيش(643هـ) على أنّهم إنّما " قدّموها ـــ كاف التـــشبيه في (كأنّ) ـــ إلى أولّها؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه".[3] وما قدمت (لَيْتَ) إلاّ ليُعلَم أنّ الكلام مُشتمِل على التّمني، وكذلك (لَعَلَّ) حتى يُعلَم أنّ الكلام مُشتمِل على الترجي.

ولمّـــا استثناء (أنّ) من حكم الصدارة؛ "فلكونها مع جزأيها في تأويل المفرد؛ لكـــونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات: كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه، ولا تتصدر، وإنْ كانت في مقام المبتدأ الذي حقّه الصدر".[4]

ومعنى ذلك: أنّ (أنّ) وجزأيها ممّا تعمل فيه العوامل، وهذا ما نصّ عليه ابن يعـــيش (643هـــــ) بقوله: "وإنّما لم تُصدّر بها الجملة؛ لأنّ (إنّ) المكسورة و(أنّ) المفـــتوحة مجـــراهما في التأكيد واحد إلاّ أنّ المفتوحة تكون عاملة ومعمولاً فيها، فأخرت للإيذان بتعلّقها بما قبلها، ومفارقتها المكسورة التي هي عاملة غير معمول فيها".[5]

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 334.
2. المصدر نفسه 4: 339.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 564.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
5. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 527.

ولأنْ يعمل فيها أحد العوامل اللفظية ذلك يعني وقوعها في حشو الكلام، وهذا حكــم عام يطرد في معظم ألفاظ الصدارة، فلا يتقدّم عليها عامل إلاّ أنّ هذه الألفاظ قــد يعمل فيها حرف الجر، وقد تقع مضافة، فتصبح مع المضاف ككلمة واحدة لها الصَّدارة، وتنتقل أحقية الصَّدارة من حيِّز المفردات إلى حيِّز المُركَّبات المتضامّة.[1]

وحَــصرُ عَدَم الصدارة في (أنّ) فقط من سائر حروف هذا الباب مخالفٌ لِمَا نــصَّ علــيه الزمخشري (538هـــ) وابن يعيش (643هـــ)، فقد نصَّ الزمخشري (538هـــ) في حديثه عن (لكنّ) أنّها "للاستدراك تُوَسِّطُها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجابــاً، فتستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: (ما جاءني زيــدٌ لكــنَّ عمراً جاءني)، و(جاءني زيدٌ لكنَّ عمراً لم يجيء)".[2] وبناءً على هذا يــرى ابن يعيش(643هـــ) " أنّها شبيهة بـــ(أنّ) المفتوحة في كونها لا تقع أوّلاً إلاَّ أنّ (أنّ) في تقدير مفرد، و(لكنّ) في تقدير جملة".[3]

وتقدير (أنّ) وما تدخل عليه بمفرد لا يُغيِّر من تركيبها الشكلي شيئاً، كما أنّ تقديــر (لكــنّ) وما تدخل عليه بجملة لا يُغيِّر من تركيبها الشكلي شيئاً، وإذا كانت (أنّ) ومـــا تدخل عليه تقتضي عاملاً يعمل فيها، فإنّ (لكنّ) وما تدخل عليه تقتضي كلامـــاً ســـابقاً تستدرك عليه، والعامل الذي يسبق (أنّ) والكلام الذي يسبق (لكنّ) كلاهما مِمَّا يَتعلَّقُ به من حيث المعنى.

وإذ جــاز لـــنا أنْ نحكــم بصدارة (لكنّ) على اسمها وخبرها، وفصلها عن الــسياق التركيبي الذي تأتي فيه، جاز لنا أيضاً أن نحكم بصدارة (أنّ) على اسمها وخبرها، إذ لم يرد في التراكيب الفصيحة أنْ تقدّم خبر (أنّ) أو اسمها عليها.

---

1. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 107 ـــ 108.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 560.
3. المصدر نفسه 4: 561.

وقد قرر ابن يعيش(643هـ) أنّه قد تُستعمل (أنَّ) المفتوحة بمعنى: (لَعَلَّ). يُقال: (إيتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا كذا)، أي: (لَعَلَّكَ)".[1]

وفي قول حُطائط بن يَعْفُر:[2]

أريني جَواداً ماتَ هُزْلاً لَعَلَّني　　　أرَى ما تَرَيْنَ أو بَخيلاً مُخَلَّدا

يــرى المرزوقــي أنَّ لهذا البيت رواية أخرى هي: " (لأنَّني أرى ما تَرَيْن)، وهو بمعنى: (لَعَلَّني)".[3] وقد تكون (أنَّ) هنا ليست (أنَّ) التوكيدية بحيث تترك هذا المعنى، وتصبح بمعنى: (لَعَلَّ)، وإنَّما هي لغة من اللغات الكثيرة الواردة في (لَعَلَّ)، وقد يكون أصلها (عَلَّ) ثم أبدلت العين همزة، وهذا كثير لا ينكر في كلام العرب، كمــا أنَّ (الــلام) قد أبدلت (نوناً)، و(اللام) و(النون) من الحروف المائعة في اللغة العربية التي يكثر تعاورها فيما بينها.[4]

وإذا ما وردت (أنَّ) هذه في أسلوب من أساليب العربية، فإنَّ لها الصدارة في ذلك الأسلوب، وهذا ما نصَّ عليه ابن الحاجب(646هـ) بقوله "وهذه التي بمعنى: (لعــلَّ) يجب أنْ يكون لها صدر الكلام مثل (لعلَّ) ضرورةَ معنى الإنشاء فيها"،[5] كمــا أنَّ للغــات الكثيــرة الواردة في (لَعَلَّ) الصدارة، وتعدد اللغات في صيغة من الصيغ العربية لا يؤثر في ظواهرها الموقعية.

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 557.
2. ويُنـسَب أيضاً إلى حاتم الطائي، انظر: ديوان حاتم الطائي ص: 40، وينسبه المرزوقي إلى حطــائط بن يعفر، انظر: المرزوقي: أحمد بن محمد بن الحسن (ت:421هـ)، شرح ديوان الحماســة لأبــي تمّام، 2003م، ت: غريد الشيخ وإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 4: 1216، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 557.
3. المرزوقي: شرح ديوان الحماسة 4: 1216.
4. انظر: عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 226 ــ 228.
5. ابن الحاجب: الأمالي 3: 76.

وقد تدخل (ما) على هذه الحروف، فتكفّها عن العمل، "وتصير بدخول (ما) عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء؛ ولذلك يَبطُل عملها فيما بعدها، وذلك نحو قولك: (إنّما) و(أنّما) و(كأنّما) و(لَيْـتَما) و(لَعلّما)".[1] كما أنّ "(إنّ) إذا أُلغيت صارت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل".[2] وهذا ما نصّ عليه سيبويه(180هـ) بقوله: "ولمّا أكثرهم، فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (مَا) في قولك: (إنّما زيدٌ أخوك)".[3] أي أنّ هذه الحروف جميعها بلا استثناء بعد إلغائها واتصالها بـ(ما) الكافة تصبح من ألفاظ الصدارة التي تتصدر الجمل الفعلية والاسمية.

6.4 لام الابتداء:

لام الابتداء هي: اللام المفتوحة في قولك: (لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ)، وفائدتها توكيد مضمون الجملة، وتدخل باتفاق في موضعين أحدهما: المبتدأ، والثاني: بعد (إنّ)، وتدخل في باب (إنّ) على ثلاثة مواضع باتفاق: الاسم نحو: (إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)[4]، والمضارع لشبهه به، نحو: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)[5]، والظرف نحو: (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)[6]، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة مواضع باختلاف: أحدهما: الماضي الجامد نحو: (إنّ زيداً لَعَسى أَنْ يقُومَ)، والثاني: الماضي المقرون

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 521.
2. المصدر نفسه 4: 548.
3. سيبويه: الكتاب 4: 548.
4. سورة إبراهيم، آية: 39.
5. سورة النحل، آية: 124.
6. سورة القلم، آية: 4.

بـــ(قَدْ)، وخالف في ذلك خطاب[1] ومحمد بن مسعود الغزني(421هـــ)، وقالا: إذا قيلَ: (إنَّ زيداً لَقَدْ قَامَ)، فهو جواب لقَسَم مقدر، والثالث: الماضي المتصرف المجرد مـــن(قـــدْ)، أجـــازه الكسائي(189هـــ) وهشام بن معاوية الضرير(209هـــ) على إضمار (قَدْ)، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنَّما هذه لام القَسَم.[2]

واخـــتلف الـــنحاة في دخولها في غير باب (إنَّ) على شيئين: أحدهما: خبر المبـــتدأ المتقدم نحو: (لَقَائِمٌ زيدٌ)، فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وإن كان في أمالي ابن الحاجب(646هـــ): لام الابتداء يجب معها المبتدأ، والثاني: الفعل نحـــو: (لَيَقُومُ زيدٌ)، فأجاز ذلك ابن مالك(672هـــ) والمالقي(702هـــ) وغيرهما، وزاد المالقي(702هـــ) الماضي الجامد،[3] نحو: (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[4]، وزاد بعضهم المتصرف المقرون بـــ(قَدْ) نحو: (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ)[5]، وقال أبـــو حيان(745هـــ): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قَسَم مقدَّر، وأنْ لا يكون، ونصَّ جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز(639هـــ) في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية إلا في باب (إنّ).[6]

---

1. هناك ثلاثة نحويين يُسمَّون بهذا الاسم، الأول منهم هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد ســـنة (450هـــــ)، والثانـــي: هو خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي، والثالث: خطاب بن أحمد بن عدي بن خطاب التلمساني.
2. انظـــر: ابـــن يعيش: شرح المفصل 4: 145 ــ 146، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 360، المرادي: الجنى الداني ص: 128 ــ 132، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 255.
3. انظر: المالقي: رصف المباني ص: 306 ــ 307.
4. سورة المائدة، آية: 62.
5. سورة الأحزاب، آية: 15.
6. انظـــر: ابـــن يعيش: شرح المفصل 4: 145 ــ 146، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 360، المرادي: الجنى الداني ص: 131 ــ 132، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 255 ــ 256.

وقـد نصَّ الأستراباذي(686هـ) على أنَّ لام الابتداء الواقعة بعد (إنَّ) كانَ حقُّهـا أنْ تـدخلَ أوَّلَ الكـلام، ولكن لَمَّا كان معناها: هو معنى (إنَّ) سواء، أعني للتأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما فأخَّروا اللام، وصدَّروا (إنَّ) لكونها عاملة، والعامل حَرِيٌ بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً".[1]

وتبعه ابن هشام(761هـ) بقوله: "ليسَ للام الابتداء الصَّدْرِيَّة في باب (إنَّ)؛ لأنَّها فيه مُؤخَّرة من تقديم، ولهذا تُسمَّى اللام المُزَحْلَقَة والمُزَحْلِقَة أيضاً".[2] أي أنَّ لام الابـتداء فـي هـذا الأسـلوب القياسي لا تقع إلاَّ في حشو الكلام، وليس لها الصدارة.

وقـول الـنحاة: إنَّ لام الابتداء الواقعة بعد (إنَّ) مؤخرة من تقديم – محاولةٌ مـنهم لوضع قاعدة أساسية للام الابتداء، وهذه القاعدة ترى: أنَّ لام الابتداء لا تقع إلاَّ في صدر التراكيب العربية.

وهم في صنيعهم هذا يرون "أنَّ مهمة العالم اللغوي لا تنحصر في النظر إلى ظاهـر اللغة فقط، وإنَّما عليه أن يستنبط القواعد الأساسية للغة بأكملها، وأن تكون هـذه القواعد ذات صفة توليدية لجميع الجمل الصحيحة والمقبولة من الناطقين للغة ما، وأن تمنع توليد جمل غير صحيحة وغير مقبولة من الناطقين بتلك اللغة".[3]

وتقديـر الـنحاة بأنَّ لام الابتداء في باب (إنَّ) مُؤخَّرة من تقديم يتوافق وما جـاءت بـه اللغة من تراكيب تتقدم فيها لام الابتداء على (إنَّ)، إذ يرى ابن جني (392هـ): "أنَّ الذي يدل على أنَّ موضع اللام في خبر (إنَّ) أوَّل الجملة قبل (إنَّ) أنَّ العـرب لمَّـا جفا عليها لجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة (هاءً)؛ ليزول لفظ

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 360.
2. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 258.
3. زويـن: علـي، مـنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، 1986م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 45.

(إنّ)، فيــزول أيــضاً مــا كان مستكرهاً من ذلك، فقالوا: (لَهِنَّكَ قَائمٌ)، أي (لَلِنَّكَ قَائمٌ)".[1] وعليه قول محمد بن سلَمة:[2]

أَلا يَا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

وكذلك قول الشاعر:[3]

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ عَلَى هَنَوَاتِ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

وقـــال البصريون: "لا نُسَلِّمُ أنَّ الهاء في قوله: (لَهِنَّكِ) زائدة، وإنَّما هي مُبْدلة مـــن ألـــف (إنَّ)، فإنّ الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام وبينها؛ لتغيُّر صورتها".[4] ولا أوافق البصريين في قـــولهم: إنَّ الجمع بين لام الابتداء و(إنّ) جاز لتغيُّر صورة (إنَّ)، ذلك أنَّ التبدلات الصوتية في المفردات والصيغ ليس لها علاقة بالمستوى التركيبي، بل إنَّ المستوى التركيبـــي قد يفرض بعض هذه التبدلات والتغيُّرات على الصيغ والمفردات مُؤثِّراً فيها لا متأثِّراً.

وهذا المنهج في النظر إلى التراكيب اللغوية ودراستها، ووضع القواعد الكلية والأساســـية لها ـــ من الجوانب التحويلية في النحو العربي، والنحاة بذلك يتوافقون

---

1. ابن جني: الخصائص 1: 316.
2. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 316، القالي: إسماعيل بن القاسم (ت:356هـ)، الأمالي مع كتابـــي ذيـــل الأمالي والنوادر، 2001م، ت: صلاح هلل وسيد الجليمي، المكتبة العصرية، بيروت، ص: 213، المالقي: رصف المباني ص: 134، المرادي: الجنى الداني ص: 129، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 338، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 191. قُلَلٌ: جمع: قُلَّة: وقُلَّة كُل شيء: قمته وأعلاه.
3. انظـــر: الأنـــباري: الإنـــصاف، مسألة:25، 1: 209، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 340، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 190.
4. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 25، 1: 216.

مع أحدث المناهج العلمية المعاصرة في دراسة اللغة مع سبق المبادرة من قبل نحاة العربية في اتخاذ هذا المنهج.

وهناك أنماط لغوية وردت عن العرب وقعت فيها لام الابتداء أيضاً في حشو الكلام إلاّ أنّ هذه الأنماط سماعية قليلة الشيوع أورد معظمها الأستراباذي(646هـ) في شرح الكافية. ومن هذه الأنماط وقوع لام الابتداء في خبر (أنّ) المفتوحة، وممّا ورد على ذلك قراءة سعيد بن جبير[1]: (إلاَّ أنَّهُمْ لَيَأكُلُونَ الطَّعَامَ).[2]

وكذلك قول الشاعر:[3]

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِي   أنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِي

وقد عدّ ابن عصفور(669هـ) هذا من الضرائر،[4] هذا في بيت الشعر، لكن ما القول في الآية القرآنية؟ يرى تمّام حسان أنّ مثل هذه التراكيب من قبيل الترخص في القرآن الكريم "واستعمال القرآن للترخص أقلُّ كثيراً من استعمال الشِّعر له، أمّا الحديث الشريف، فظاهرة الترخص فيه أقلُّ من الشِّعر والقرآن كليهما".[5]

كما جاءت لام الابتداء في خبر (أضحَى) نحو: (أَضحَى زيدٌ لَمُنْطَلِقاً)، وكذلك في خبر (أَمسَى)، قال الشاعر:[6]

---

1. انظر: أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 6: 449.
2. سورة الفرقان، آية: 20.
3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 316، المالقي: رصف المباني ص:312، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.
4. البغدادي (عبد القادر): 10: 324.
5. حسّان (تمّام): الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص: 82.
6. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 317، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 535، المالقي: رصف المباني ص: 312، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 327، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 188.

مَرُّوا عِجَالاً، فَقَالوا: كَيْفَ صَاحِبُكُم   قَالَ الذي سَأَلوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وجاءت في خبر (زَالَ)، قال كُثَيِّر:[1]

ومَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُها   لَكَالهَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ

وجاءت في خبر (مَا) النافية، نحو: (مَا زيدٌ لَقَائماً).[2] وقد ألحق الكوفيون (لَكِنَّ) بـ(إِنَّ) في كثرة وقوع لام الابتداء بعدها، مستدلين بقول الشاعر:[3]

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي   ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

حيث دخلت لام الابتداء في خبر (لكنَّ)، ولم يورد الكوفيون من الشواهد غير هذا، ولعلَّ هذا النمط التركيبي من الأنماط اللغوية القليلة الاستعمال.[4]

وهذه الأنماط السماعية الآنفة الذكر من قبيل الضرورات التي اختصت بها لغة الشعر، ونستثني من ذلك ما جاء في باب (أَنَّ)؛ لورود هذا النمط في القرآن الكريم الذي يُمثِّل أعلى درجات البيان بجميع قراءاته المتعددة، والأمر الآخر: تداخل اللغات، والتراكيب في توظيفها لـ(إِنَّ) و(أَنَّ) في الأساليب العربية، ممَّا حدا بالمبرد(285هـ) أنْ يقول: "(إِنَّ) و(أَنَّ) مَجَازُهما واحد؛ فلذلك عددناهما حرفاً واحداً".[5]

---

1. انظر: ديوان كثير عزة ص: 443،ابن هشام: مغني اللبيب 1: 260، السيوطي: همع الهوامع 1: 448، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 328، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 188. ذكر صاحب الخزانة أن صوابه: (بكل سبيل).
2. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 364.
3. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 25، 1: 206، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 532، المالقي: رصف المباني ص: 310، المرادي: الجنى الداني ص: 132، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 361، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 185.
4. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 25، 1: 208 ـ 218.
5. المبرد: المقتضب 2: 107.

وأرى أنَّ الفرق بين (إنَّ) و(أنَّ) لا يتعدى المستوى الصوتي بحيث إذا وردت (إنَّ) في درج الكلام فتحت همزتها طلباً للخفة، وإذا وردت في بداية الكلام أو سبقت بسكتة كسرت همزتها؛ لأنَّ المتكلم يكون في بداية نشاطه النطقي، فيقوى على نطق الكسرة التي هي أثقل من الفتحة، وهذا مظهر صوتي أكثر منه تركيبياً.

وفي غير هذا النمط القياسي المُتمثّل في وقوع لام الابتداء بعد (إنَّ)، وكذلك الأنماط السماعية المُتمثّلة في وقوع لام الابتداء بعد (أضحَى)، و(أمسَى)، و(زَالَ)، و(مَا) النافية، و(لكنَّ) ــ في غير هذه الأنماط لا بدَّ من وقوع لام الابتداء في صدر الجملة الاسمية والجملة الفعلية الداخلة عليها.

وقد نصَّ ابن السراج(316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون في صدر الكلام على أنَّ من هذه الحروف: "لام الابتداء، حيث لا يجوز أنْ تقول: (طَعَامَكَ لَزيدٌ آكلٌ)".[1]وتبعه في ذلك ابن يعيش(643هـ) بقوله: "ولام الابتداء لها صدر الكلام".[2]

ويقول المالقي(702هـ): "إنَّما قُدِّمتْ لام الابتداء أوّلاً اعتماداً عليها في التوكيد لِما بعدها، كما تُقدَّم همزة الاستفهام و(إنَّ) المكسورة المُشدَّدة و(ما) النافية؛ للاعتماد عليها في معانيها التي وُضِعت لها، ولذلك كانت حروفاً مُعلِّقة لِما قبلها عن العمل فيما بعدها، أي قاطعة له، وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الاشتغال. وإنَّما ذلك كما ذكرت لك مِن أنَّه حرف صدر".[3]

وكذلك نصَّ ابن هشام(761هـ) على أنَّ "للام الابتداء الصَّدْرِيَّة، ولهذا علقت العامل في: (عَلِمتُ لَزيدٌ مُنطَلِقٌ)، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: (زيدٌ

1. ابن السراج: الأصول 2: 234.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 32.
3. المالقي: رصف المباني ص: 306.

لأنَــا أُكْرِمُهُ)، ومن أنْ يتقدّم عليها الخبر في نحو: (لَزَيْدٌ قَائمٌ)، والمبتدأ في نحو: (لَقَائمٌ زيدٌ)".[1]

وقد شذَّ قول رُؤْبَة:[2]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَة   تَرْضَى مِن اللحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَة

حــيث دخلــت لام الابتداء على خبر المبتدأ المُؤخَّر، والوجه أن يقال: (لأمُّ الحُلَــيْسِ عَجُــوزٌ شَــهْرَبَة)، وقد عدّ عبد القادر البغدادي(1093هـ) هذا من قبيل الضرورة.[3]

وكذلك ما ورد في قول الشاعر:[4]

خَالي لأنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ   يَنَلِ السماءَ ويكرِمُ الأَخْوَالا

فهــذا يحــتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد: (لَخَالي أَنْتَ)، فأخَّر اللام إلى الخبر ضرورة، والآخر: أن يكون أراد: (لأنْتَ خَالي)، فقدَّم الخبرَ على المبتدأ، وإن كانت اللام فيه ضرورة.[5]

ومــا حــدث هنا من تأخير للام الابتداء يقتصر على لغة الشعر، ويرى تمام حــسان أنّه "لا يعود اختلاف الشعر عن النثر إلى الأسلوب فقط، وإنّما يعود كذلك إلــى الاخــتلاف في الخصائص التركيبية نحوياً وصرفياً، ومن هنا رأينا الشعراء

---

1. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 258.
2. انظــر: ديوان رؤبة ص: 170، ابن يعيش: شرح المفصل 2: 357، المالقي: رصف المباني ص: 311، المــرادي: الجنى الداني ص: 128، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 257، البغدادي (عــبد القــادر): خــزانة الأدب 10: 323، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 187. أمُّ الحُلَيْس: الأتان، شَهْربة: عجوز كبيرة.
3. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.
4. الأزهري (خالد): التصريح 1: 217، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.
5. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.

يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة النثر".[1]

7.4 لام القَسَم:

جـواب القسم إمّا جملة اسمية أو فعلية، والاسمية إمّا مثبتة أو منفية، فالمثبتة تصدر بـ(إنّ) مشددة أو مخففة، أو بـ(اللام)، وهذه اللام هي لام الابتداء المفيدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين (إنّ) إلا من حيث العمل، وإنّما أجيب القسم بهما؛ لأنّهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم.

وإذا كانت الجملة فعلية، فإنّ كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصديره باللام، وكَسْعُهُ بالنون، إلاّ أنْ تدخل اللام على متعلّق للمضارع مقدّم عليه، كقوله تعالى: (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَو قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ)،[2] وإن دخلت على حرف التنفيس، نحو: (وَاللهِ لَسَوْفَ أَخْرُجُ)، فلا يؤتى بالنون اكتفاءً بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى، وقلّ خلو المضارع عن اللام استغناءً بالنون، وبعض العرب يكسر لام القَسَم الداخلة على الفعل المضارع.

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً، فالأولى الجمع بين اللام و(قَدْ) نحو: (واللهِ لَقَدْ خَرَجَ)، وأمّا في (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فباللام وحدها، إذ لا يدخلهما (قَدْ)؛ لعدم تصرفهما.[3]

وذهب الكوفيون "إلى أنّ اللام في قولهم: (لَزيدٌ أفضلُ مِنْ عَمرٍو) جواب قَسَم مقدَّر، والتقدير: (واللهِ لَزيدٌ أفضلُ مِنْ عَمرٍو)، فأضمَرَ اليمين اكتفاءً باللام منها، وذهب البصريون إلى أنّ اللام لام ابتداء".[4] وعلى هذا ليس في الوجود عند

---

1. حسّان: الأصول ص: 79 ـ 80.
2. سورة آل عمران، آية: 158.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 104 ـ 107، ابن السراج: الأصول 1: 435 ـ 436، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 139 ـ 140، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 306 ـ 311.
4. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 58، 1: 399.

للكوفيين لام الابتداء، وكل موطن وردت فيه لا بدَّ من تقدير القَسَم، وكأنَّ وظيفة هذه اللام مع تأكيدها للجملة الإشعار بالقسم.[1]

واحتجَّ الكوفيون بأنّ قالوا: "والدليلُ على أنَّ هذه اللام جواب القسم، وليست لام الابتداء أنَّ هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، وذلك نحو قولهم: (لَطَعامَكَ زيدٌ آكلٌ)، فلو كانت هذه اللام لامَ الابتداء، لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولمّا كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً".[2]

وقد وقع الكوفيون هنا في شَرك ازدواجية الاصطلاح، فالابتداء عند متقدمي النحاة قد يطلق على العامل النحوي في المسند إليه في الجملة الاسمية تقدّم أو تأخّر، وقد يطلق على المنزلة التي تقع فيها الكلمة، وهي الوقوع في أوّل الكلام، وقد استخدم سيبويه(180هـ) المعنى الثاني في حديثه عن اسم الاستفهام (أيّهم) حيث قال:"ولا تدخلُ عليه الألف، وإنّما تركت الألف استغناء، فصارت بمنزلة الابتداء".[3] يعني صار لها الصدارة، والوقوع في أوّل الكلام.

وقد اصطلح النحاة على هذه اللام بأنّها لام الابتداء؛ لوقوعها في أوّل الكلام، وليس لدخولها على المبتدأ، ذلك لأنّها تدخل على الأسماء المنصوبة، وكذلك تدخل على الأفعال والحروف.

ويذهب الأستراباذي(686هـ) إلى "أنَّ الأولى كون اللام في (لَزيدٌ قائمٌ): لام الابتداء مفيدة للتأكيد، ولا نُقدِّر القَسَم كما فعلت الكوفية؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من القَسَم حاصل من اللام".[4]

وعلى هذا، فإنَّ اللام الواقعة في جواب القَسَم لام الابتداء، ولها الوظيفة النحوية نفسها، ولعلَّ هذا الفصل الذي حدث بينهما ناتجٌ عن ملازمة هذه اللام

---

1. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 306.
2. الأنباري: الأنصاف، مسألة: 58، 1: 399.
3. سيبويه: الكتاب 1: 126.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 307.

لجـواب القَسَم المثبت حتى أصبحت عنصراً أساسياً فيه، وكذلك أصبحت عنصراً مهماً في "اتصال القَسَم إلى المُقْسَم عليه".[1]

والـنحاة العـرب يرون في الأداة الواحدة من أدوات العربية أنواعاً مختلفة لمجرد تعدد الأساليب والمعاني التي تدخل فيها هذه الأداة، وليس أدل على ذلك من نظرتهم إلى الحرف الواحد من حروف الجر على أنّه أنواع متعددة بحسب ما يحمل هذا الحرف من معانٍ.

وأسـلوب القَسَم في اللغة العربية يتكون من شقين، الشّق الأول: جملة القَسَم، وعادة ما تتصدر بحرف القَسَم، وما تُقسِم به العرب في الجاهلية والإسلام، والشّق الثانـي: جملة جواب القَسَم، وإذا وجدت اللام في هذه الجملة، فلا بدَّ من تصدرها، فقد نصَّ ابن الشجري(542هـ) في أماليه على أنَّ: "لام التوكيد واليمين، حقُّها أن تقع أوّل الكلام".[2]

وقـد نصَّ النحاة على أنَّ "حكم لام القَسَم في كلِّ موضع أنْ لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها؛ لأنَّ ما بعدها من الكلام محلُوفٌ عليه، فلو جعل شـيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه".[3] وهذا حكم عام تشترك فيه معظم ألفاظ الصدارة، وقد انبنى عليه أحكام أخرى، منها ما عرف في الدراسات النحوية التراثية بـ(التعليق).

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 140.
2. ابن الشجري: الأمالي 2: 439.
3. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 58، 1: 399 ـ 400.

8.4 اللام الموطئة للقسَم:

هـــي اللام الداخلة على أداة الشرط في نحو: (واللهِ لَئِنْ أكْرَمْتَنِي لأُكرِمَنَّكَ)، فإنْ كان القَسَم مذكوراً لم تلزم، وإنْ كان محذوفاً لزمت غالباً، نحو قوله تعالى: "لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ".[1] وقد تحذف، والقَسَم محذوف، نحو قوله تعالى: "وإنْ لَمْ يَنْتَهوا عَمَّا يَقُولونَ لَيَمَسَّنَّ".[2] وقيل: هي مَنْوِيَّة، وإنما سميت هذه اللام الموطئة؛ لأنَّها وطَّأت للجواب، وتُسمَّى أيضاً المُؤذِنة، وتُسمَّى أيضاً لام الشرط؛ لدخولها على حـــرف الـــشرط، وقـــولهم: إنَّها موطِّئة للقَسَم فيه تَجَوُّز، وإنَّما هي مُوطِّئة لجواب القَسَم.[3]

وقد نصّ ابن الشجري(542هــ) على أنَّهم: "قد يجمعون بين القَسَم والشرط، فـــيحذفون جـــواب أحدهما؛ لدلالة المذكور على المحذوف، فإن قدَّموا القَسَم حذفوا جـــواب الـــشرط، وإن قدَّموا الشرط حذفوا جواب القَسَم، وقد يُدخِلون على حرف الـــشرط اللام المزيدة مفتوحة مُؤذِنة بالقَسَم، فيُغلِّبون بها القَسَم على الشرط، وإن لم يذكروا القَسَم".[4]

وهـــي بذلك أشبه ما تكون بعنصر تحويل في اللغة العربية "فقد يتسع مفهوم التحويل في الجملة ليشمل التحويل في المعنى أيضاً بحيث تكون الجملة في ظاهرها على تركيب، ويُقصَد به معنى تركيب آخر، وهذا ما تحدَّث فيه البلاغيون أكثر من النحويـــين".[5] ومـــن ذلك تحول أسلوب الشرط من حيث المعنى إلى أسلوب القَسَم لمجـــرد دخـــول الـــلام الموطـــئة على حرف الشرط، وهذا ما عناه ابن الشجري (542هــ) بقوله: إنَّهم يُغلِّبون بها القَسَم على الشرط، وإن لم يذكروا القَسَم.

---

1. سورة الحشر، آية: 12.
2. سورة المائدة، آية: 76.
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 5: 141، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 136 ــ 137.
4. ابن الشجري: الأمالي 2: 118.
5. عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص: 86.

ولعـلَّ هذه اللام هي أيضاً لام الابتداء، ولاختصاصها بالدخول على أحرف الشرط، ولكونها معينة أنَّ الجواب للقسم لا للشرط نُظِر إليها على أنَّها نوع مستقل عن لام الابتداء مع أنَّ لها نفس أحكام لام الابتداء من حيث توكيد مضمون الجملة، ومـن حيث صدارتها لتلك الجملة، وصدارتها هنا حتمية؛ لكونها ضميمة لأحرف الشرط، ولأحرف الشرط مستحقة للصدارة في أسلوبها.

9.4 أحرف النداء:

أحـرف النداء هي: أصوات تدلُّ المدعوَّ على أنَّك تريد منه أن يقبل عليك؛ لتخاطبه بما تريد أن تخاطبه به، وعددها ستة، وهي:(يَا)، و(أَيَا)، و(هَيَا)، و(أَيْ)، والهمزة، و(وَا)، والثلاثة الأُوَلُ يستعملونها إذا أرادوا أن يمدُّوا أصواتهم للمتراخي عـنهم أو الإنسان المُعرِض، أو النَّائم المُستثقِل، و(أيْ) والهمزة تستعملان إذا كان صـاحبك قـريباً، وإنَّمـا كـان ذلك من قِبَل أنَّ البعيد المُتَراخي والنَّائم والمستثقَل والساهي يُفتقر في دعائهم إلى رفع الصوت ومدِّه، وأمَّا (وا) فمختص به للنُّدبَة؛ لأن الـنُّدبة تَفَجُّع وحُزن، والمُراد رفع الصوت ومدُّه؛ لاستماع جميع الحاضرين، والمدُّ الكائن في الواو والألف أكثر من المدّ الكائن في الياء والألف.[1]

وقد سَمَّى سيبويه(180هـ) الباب الذي تحدّث فيه عن أحرف النداء بـ" باب الحروف التي يُنَبَّهُ بها المدعو".[2] ويرى ابن يعيش(643هـ) أنَّ " أصل النداء تَنْبيهُ المدعـو؛ ليُقبِلَ عليك، وتُؤثر في النُّدبة والاستغاثة والتعجب، وهذه الحروف لتَنْبيه المدعـو".[3] وقـد نصَّ الأستراباذي(686هـ) على "أنَّ النداء تنبيه"،[4] ويرى في

---

1. انظـر: سيبويه: الكتاب 2: 230 ـ 231، ابن الشجري: الأمالي 1: 417، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 48، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 434.

2. سيبويه: الكتاب 2: 229.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 51.

4. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 341.

موضع آخر "أنّ النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب؛ ليُصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المُنادَى له".[1]

ولمّا كانت أحرف النداء من جملة حروف التنبيه كان لها الصدارة في اللغة العربية، فمعظم عناصر التنبيه في هذه اللغة تأتي في أوّل الكلام، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش(643هـ) في قوله: "ولكنّهم جعلوا في أوّل الكلام حرف النداء، وهو قولهم: (يَا)؛ ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويخاطبوا بذلك القريب والبعيد".[2]وكذلك نصّ الأستراباذي(686هـ) على أنّ "كل ما يُغَيِّر معنى الكلام، ويُؤثِّر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف التنبيه".[3]

وللنداء في اللغة العربية وجوه قد يحتملها، وإن كان في أصل وضعه لتنبيه المدعوّ، ولأحرف النداء في كل هذه الوجوه تتصدر التراكيب، وقد ذكر هذه الوجوه ابن الشجري(542هـ) في أماليه، ورأى أنّ أكثرها لا يخرج عن كونه نداءً، فمن ذلك:

أنّ النداء قد يقتصر على ألفاظ المدح للمدعوّ إذا كان قصدك تعظيمه، ومُرادك مدحَه، كقولك: (يَا سيِّدَ الناسِ)، و(يَا فارسَ الهَيْجَاءِ)، وبحسب ذلك يكون النداء ذمّاً للمنادَى وتقصيراً به وزَرْياً عليه، كقولك: (يَا فُسَقُ)، و(يَا أبْخَلَ الناسِ)، فالنداء في هذا الوجه داخل في حيِّز الخبر.

وقد يكون دعاؤكَ لمن هو مُقْبِل عليك ومستغنٍ عن دعائك على جهة التوكيد، حتى إنّ الداعي قد ينادي نفسه وقلبه، وقد يُوجِّه النداء إلى مَن لم يقصد إسماعه، وذلك إلى غائب تكتئب إليه، تتشوّقُهُ أو تمدحُهُ أو تذمُّهُ، غير أنّ أكثر العرب يخالفون بين اللفظ بالنُّدبة، واللفظ بالنداء، فيجعلون (وَا) مكان (يَا)، ويُلحِقون آخر الأسماء ألفاً، فإذا سكتوا ألحقوها هاءً ساكنة، كقولك:(وَا سيِّدَ المُسْلِميناهْ)، وممّا نادوه

1. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 374.

2. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 51.

3. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.

ممّـا لـيس إسماعه متوَهّماً الدِّيار والأطلال، وقد ينادون الأوقات بمعنى الاشتكاء لطولها، أو المدح لها بما نالوا من السرور فيها.

وقـد جـاء النداء تحذيراً، كقوله تعالى: (يَا حَسْرَةً عَلَى العِبَادِ).[1] وقد جاء اسـتغاثة، كقول عمر رضي الله عنه لمّا طعنه العِلْجُ أبو لؤلؤة المجوسي لعنه الله: (يَا للّه لِلْمُسْلِمِينَ).

ومَـن قال: (يَا بُؤساً لِزيدٍ) جعل النداء بمعنى الدعاء على المذكور، وقد ورد النداء تعجُّباً، كقول حَنْظَلَةَ بن مُصْبِحٍ:[2]

يا ربَّها اليومَ على مُبِينِ   على مُبِينٍ جَرَدِ القَصِيمِ

وهذه وجوه شتّى قد احتملها النداء، وإن كان في أصل وضعه لتنبيه المدعوّ، وفـي كـلّ هـذه الوجوه تصدّرت حروف النداء الأساليب العربية، وإن كانت قد خرجت عن كونها حروف تنبيه في بعض هذه الأساليب.[3]

---

1. سـورة يس، آية: 30. / كان أبو إسحاق يقول: بأن قوله جل وعز (يا حسرةً على العباد) من أصعب ما في القرآن من المسائل، وإنّما قال هذا؛ لأن السؤال فيه أن يقال: ما الفائدة في نداء الحسرة ؟. (النحاس: إعراب القرآن 3: 392) ويذهب مكي القيسي إلى أنّ (يا حَسْرةً) نداء مـنكور، وإنمـا نادى (الحسرة)؛ ليتحسَّر بها مَن خالف الرسل وكفر بهم، والمراد بندائها: تحسُّر المُرسَل إليهم بها، فمعناها: تعالَي يا حسرة، فهذا أوانك وإبانك الذي يجب أن تحضري فيه؛ ليتحسَّر بك مَن كفر بالرسل. (مشكل إعراب القرآن 2: 602)
2. ابـن الـسكّيت: يعقوب بن إسحق (ت: 244هـ)، إصلاح المنطق، 1949م، ت: أحمد محمد شـاكر وعـبد الـسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، ص:47، ابن الشجري: الأمالي 1: 421. مُبين: موضع، وجَرَد: موضع في بلاد بني تميم، أو بئر.
3. انظر: ابن الشجري: الأمالي 1: 417 ــ 423.

10.4 أحرف التصديق والإيجاب:

أحـــرف التصديق والإيجاب في اللغة العربية هي: (نَعَمْ)، و(بَلى)، و(أجَلْ)، و(جَيْــرِ)، و(إي)، و(إنّ)، و(بَجَلْ)،[1] فأمّا (نَعَمْ) فمُصَدِّقة لمَا سبقها من كلام مُثبت أو منفي، تقول إذا قال: (قامَ زيدٌ، أو لَمْ يقُمْ ؟): (نَعَمْ) تصديقاً لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامـــان بعـــد حـــرف الاستفهام إذا قال: (أقامَ زيدٌ ؟)، أو (ألَمْ يقُمْ زيدٌ؟)، فقلت: (نعَـــمْ)، فقد حققت ما بعد الهمزة، و(بَلى) إيجاب لِمَا بعد النفي، تقول لمن قال: (لَمْ يقُمْ زيدٌ)، أو (ألمْ يقُمْ زيدٌ ؟): (بَلى)، أي قد قام، و(أجَلْ) لا يصدَّق بها إلاّ في الخبر خاصـــة، يقــول القائــل: (قَــدْ أتاكَ زيدٌ)، فتقول: (أجَلْ)، ولا تستعمل في جواب الاســـتفهام، و(جَيْــرِ) نحـــوُها بكسر الراء، وقد تُفتَح لتصديق الخبر، قال مُضَرِّس الأسدي:[2]

وقُلْنَ على الفِرْدَوسِ أوّلُ مَشْرَبِ ... أجَلْ جَيْرَ إنْ كانَتْ أبِيحَتْ دَعاثِرُهْ

و(إنَّ) كذلك لتصديق الخبر، قال عبيد الله بن قيس الرُّقَيّات:[3]

ويَقُلْنَ شَيــبٌ قَــدْ عَــلا ... كَ وقَــدْ كَبِرْتَ، فقُلْتُ: إنَّهْ

---

1. قد تكون (ألاَ) جواباً، وهو قليل، فيقول القائل: (ألم تقُمْ ؟)، (ألم تَخرُجْ ؟)، فتقول: (ألاَ)، وهو شاذ بمعنى: (بلى). (رصف المباني ص: 166)

2. انظـــر: ديوان مضرس الربعي ص:76، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 54، المرادي: الجنى الدانـــي ص: 360، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 138، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 103، الـــشنقيطي: الـــدرر اللوامع 6: 43. الفردوس: ماء لبني تميم، والدَّعاثر: جمع دعثور، وهو الحوض المتهدّم.

3. انظـــر: ديـــوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص: 66، سيبويه: الكتاب 3: 151، ابن السراج: الأصـــول 2: 383، ابـــن الـــشجري: الأمالي 2:65، ابن يعيش: شرح المفصل 2: 358، المالقـــي: رصـــف المباني ص: 200، المرادي: الجنى الداني ص: 399، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 47، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 213.

و(أيْ) لا تستعمل إلاّ مع القَسَم، إذا قال المُسْتَخْبِر: (هَلْ كانَ كذا ؟)، قلتَ: (إيْ والله)، و(إيَ الله)، و(إيْ لَعَمْري)، و(إيْ ها الله ذا).[1]

وأحرف الإيجاب في اللغة العربية لها الصدارة في جملة الجواب، ذلك إذا نظرنا إلى جملة الجواب على أنّها مُستقلة عن جملة الاستفهام من الناحية الشكلية، والذي يُعمِّق هذا الفصل ما بين جملة الاستفهام وجملة الجواب صدور كل منهما عن متكلم مُغاير، وهذا ما يقتضيه مقام الحال من وجود شخص يستفهم، وغالباً ما يتصدر كلامه أداة من أدوات الاستفهام، وآخر يجيب عمّا يُستفهَم عنه، وغالباً ما يتصدر كلامه حرف من أحرف الجواب.

ومن علماء اللغة الذين يؤكدون صدارة أحرف الإيجاب السيرافي(368هـ) بقوله: " إنّ الجوابَ لا يَتَقَدَّمُه كلامٌ".[2]

وهناك سياق تركيبي تختص به (نَعَمْ) دون سائر حروف الإيجاب، وهذا السياق لا يقتضي وجود مُسْتَخْبِر، وإنما تكون فيه (نَعَمْ) "حرف تذكير لِمَا بعدها، وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها، نحو: (نَعَمْ هذه أطلالُهم)، وهذا يحتمل التأويل".[3]

وقيل: إنّ (نَعَمْ) هنا للتوكيد.[4] وذهب ابن هشام(761هـ) إلى: " أنّها في ذلك حرف إعلام، وأنّها جواب لسؤال مُقدّر".[5]

واختصاص (نَعَمْ) بهذا السياق التركيبي لا ينبع من كون (نَعَمْ) وقعت في صدر الجملة كما يرى المرادي(749هـ) وابن هشام(761هـ)، فوقوعها في صدر الجملة حاصل سواء كانت حرف إيجاب أو حرف تذكير وتوكيد، وإنّما تأتي

---

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 5: 54 ــ 55، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 435.
2. سيبويه: الكتاب 3: 13.
3. المرادي: الجنى الداني ص: 506.
4. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 398.
5. المصدر نفسه 2: 398.

اختـــصاصها بهذا السياق التركيبي من عدم وجود جملة سؤال تسبق جملة الجواب التي تتصدرها (نَعَمْ)، ولا داعي لهذا التأويل والتقدير الذي يراه المرادي(749هـ) وابـــن هشام(761هـ)، فمثل هذا التأويل والتقدير لا يتوافق مع واقع اللغة وأدائها الاستعمالي.

11.4 حرف الرَّدْع (كَلاَّ):

(كَـلاَّ) حرف رَدْع وزَجْر، هذا مذهب الخليل(170هـ) وسيبويه(180هـ) وعامـــة البصريين، وذهب الكسائي(189هـ) وتلميذه نُصير بن يوسف ومحمد بن واصـــل إلـــى أنّهـــا تكون بمعنى: (حقّاً)، وهو يقرب من معنى (ألاَ) الاستفتاحية، ومذهب النَّضر بن شُمَيل(203هـ): أنّها بمعنى: (نَعَمْ)، وركَّب ابن مالك(672هـ) هذه المذاهب الثلاثة، فجعلها مذهباً واحداً، حيث قال: (كَلاَّ) حرف رَدْع وزَجْر، وقد تُـؤوَّل بـــ(حقّـــاً)، وتساوي (إيْ) معنىً واستعمالاً، وذهب أبو حاتم السِّجستاني (248هـــ) إلـى أنّها تكون: ردّاً للكلام الأوَّل، وتكون بمعنى: (ألاَ) التي للتَّنبيه، ويُـستفتح بها الكلام نحو: (كَلاَّ إنَّ الإنسانَ لَيَطْغى)[1]، ووافقه الزّجاج(311هـ)، وذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنّها تكون على وجهين: أحدهما: أن تكون ردّاً للكـــلام قـبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف، والآخر: أن تكون صلة للكـــلام، فـتكون بمعنى: (إيْ)، نحو قوله تعالى: (كَلاَّ والقَمَر)[2]، وقيل: إن (كَلاَّ) بمعنى: (سَوْفَ).[3]

جـــاءت (كَـلاَّ) فـــي القـــرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً،[4]وكان لها الـصَّدارة فـي كـل هذه المواضع، وإن تفاوتت معانيها بين أن تكون حرف رَدْع

---

1. سورة العلق، آية: 6.
2. سورة المدثر، آية: 32.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 235، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 132، المرادي: الجنى الداني ص: 577.
4. انظر: عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 2: 317.

وزجـــر، أو تكون بمعنى: (حقّاً)، أو (ألاَ) الاستفتاحية، أو عنصر تنبيه، أو حرف جواب بمعنى: (نَعَمْ)، أو صلة للكلام بمعنى: (إي).

وكـــذلك هو شأنها في كلام العرب تأتي في صدر التراكيب اللغوية، وجميع المعانـــي التـــي تعـــتور (كَلاَّ) تقتضي منها أن تكون في صدر هذه التراكيب، فإذا جـــاءت بمعنى: (نَعَمْ)، فشأن حروف الإيجاب أنْ تأتي في صدر الجمل، وإذا كانت عنـــصر تنبـــيه، فمعظم عناصر التنبيه في اللغة العربية تتصدر التراكيب، وكذلك حالها إذا جاءت بمعنى: (ألاَ) الاستفتاحية، وبمعنى: (حقّاً)، وكذلك بمعنى: (سَوْفَ).

وقد نصَّ ابن خالويه(370هـــ) في قوله تعالى: "كَلَّا إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى"،[1] علـــى أنَّ "(كلاَّ) يُبتدأ به هاهنا؛ لأنَّه بمعنى: نعم حقاً، وليس ردّاً"،[2] ويرى الكاتب أنَّهـــا وإنْ كانت ردّاً، فإنَّه يُبتَدأ بها، وذلك بالنظر إلى جملة الجواب على أنَّها جملة مستقلة من حيث الشكل، وكونها أداة جواب، لم يُزِلها في هذا النمط التركيبي.

12.4 (رُبَّ):

حـــرف جـــرٍّ عند البصريين، ودليل حرفيتها عندهم: مساواتُها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنَّها تـــدل علـــى معنـــى فـــي مُسمّى مفهوم جنسه بلفظها، وذهب الكوفيون والأخفش (215هـــ) في أحد قوليه إلى أنَّها: اسم يحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطـــراوة (528هـــ)، واختلف النحويون في معنى (رُبَّ) على أقوال: الأول: أنَّها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، والثاني: أنَّها للتكثير، والثالث: أنَّها تكون للتقليل والتكثير، والرابع: أنَّها أكثر ما تكون للتقليل، والخامس: أنَّها أكثر ما تكون للتكثير، والتقلـــيل بها نادر، والسادس: أنَّها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك

---

1. سورة العلق، آية: 6.

2. ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: 138.

مـــستفاد من السياق، والسابع: أنّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، والراجح من هذه الأقوال: ما ذهب إليه الجمهور: أنّها حرف تقليل.

ومـــن خصائـــصها أن لا تدخل إلاّ على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة، كقولك: (رُبَّ رجلٍ جَواد)، و(رُبَّ رجلٍ جَامَسي)، و(رُبَّ رجـلٍ أبوهُ كريمٌ)، والمضمرة حقُّها أن تُفَسَّرَ بمنصوب، كقولك: (رُبَّهُ رجلاً)، ومن خصائصها أيضاً: أنَّ الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخره عـــنها، وأنّـــه يجيء محذوفاً في الأكثر، ومن خصائصها: أنَّ فعلها يجب أن يكون ماضياً، تقول: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ قَدْ لقِيتُ)، ولا يجوز: (سألقى)، أو (لألقَيَنّ)، وتُكَفُّ بـــــ(مـــا)، فـــتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل، وفيها لغات: (رُبَّ) الراء مضمومة، والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة، و(رَبَّ) الراء مفتوحة والباء مشددة أو مخففة و(رُبَّتْ) بالتاء والباء مشددة أو مخففة.[1]

و(رُبَّ) من الكلمات التي اضطرب النحويون في الكلام فيها،[2] والذي يقْوَى عـند الأســتراباذي(686هـــ) "مذهب الكوفيين والأخفش، ـــ أعني كونها اسماً ـــ فـــ(رُبَّ) مضاف إلى النكرة، فمعنى (رُبَّ رجلٍ) في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أنَّ معنى (كَمْ رجلٍ): كثير من هذا الجنس، وإعرابه: رفع أبداً على أنّه مبتدأ لا خبر له".[3]

وبناءً على ذلك تكون (رُبَّ) اسماً، وأراها من كنايات العدد، فكثيراً ما يقرن سيبويه(180هـــ) بينها وبين (كَمْ) و(كأيِّنْ)، حيثُ يقول: "اعلم أنَّ (كَمْ) في الخبر لا تعمـــل إلاّ فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحد".[4] وكذلك نصَّ على أنَّ "(كأيِّنْ)

---

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 481 ـــ 486، أبو حيان: ارتشاف الضرب 4: 1737 ـــ 1738، المرادي: الجنى الداني ص: 438 ـــ 458.
2. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة:121، 2: 832 ـــ 834.
3. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 287.
4. سيبويه: الكتاب 2: 161.

معناها معنى رُبَّ".[1] ويقرر ابن يعيش(643هـ) أنّ "معنى (رُبَّ) تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض (كَمْ) في الخبر؛ لأنّ (كَمْ) الخبرية للتكثير، و(رُبَّ) للتقليل، تقول: (رُبَّ رجلٍ لقيتُهُ)، أي: ذلك قليل".[2]

ومن أبرز الظواهر الموقعية لكنايات العدد وقوعها في صدر الكلام، وهذا ما نجده ماثلاً في (رُبَّ)، فقد نصّ أبو العباس المبرد(285هـ) على أنّ "رُبَّ معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً؛ لأنّه واحد يدل على أكثر منه، ولا تكون (رُبَّ) إلا في أوّل الكلام؛ لدخول هذا المعنى فيها".[3]

وهذا ما نصّ عليه ابن السراج(316هـ) بقوله: "لمّا كان معنى (رُبَّ) التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة، فصار مقابلاً لـ(كَمْ) إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ(كَمْ)".[4]

وينصُّ ابن الشجري(542هـ) على أنّ "مِنْ أحكام (رُبَّ) أنّ لها صدر الكلام بمنزلة ألف الاستفهام، و(مَا) النافية؛ لأنّ تقليل الشيء مُضارِع لنفيه، فلذلك ألزموها صدر الكلام، فقالوا: (رُبَّ رجلٍ جاءني)، ولم يقولوا: (جاءني رُبَّ رجلٍ)".[5]

وكلُّ مَن نصّ على صدارة (رُبَّ) من النحاة نظر فيها إلى كونها تدلُّ على التقليل في الأساليب العربية، والألفاظ التي يكنى بها عن معدود قلَّ أو كثر يُطلَق عليها في النحو العربي كِنايات العدد، وجرت اللغة العربية في أساليبها على وضع هذه الألفاظ في أوّل الكلام.

ويرى أبو حيان(745هـ) أنّ المراد من تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: (لَقِيتُ رُبَّ رجلٍ عالمٍ)، لا أوّل الكلام، فقد وقعت خبراً لـ(إنّ) و(أنْ) المخففة

---

1. المصدر نفسه 2: 171.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 481.
3. المبرد: المقتضب 4: 139 ـ 140.
4. ابن السراج: الأصول 1: 416.
5. ابن الشجري: الأمالي 3: 46.

من الثقيلة وجواباً لـــ(لَوْ).[1] فهو يرى أنَّ صدارتها تكون بتقديمها على الفعل الذي تـــتعلق به ـــ على ما يرى من كونها حرف جر ـــ وهذا لا يعني وقوعها في أوّل الكلام، فقد تعمل فيها العوامل كـــ(إنَّ) و(أنْ) المخففة من الثقيلة، وقد تقع في حشو الكلام جواباً لـــ(لَوْ)، وألفاظ الصدارة لا تقع معمولة لما قبلها من العوامل.

ويورد على ذلك شواهد من كلام العرب، كقول حاتم الطائي:[2]

أَمَاوِيَّ إنِّي رُبَّ واحدِ أُمِّه ... مَلَكْتُ، فلا أَسرٌ لديَّ ولا قتلُ

حيث وقعت (رُبَّ) خبراً لــ(إنَّ). وكذلك قول الشاعر:[3]

تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امرئٍ خِيلَ خائناً ... أَمــينٍ، وخــوَّانٍ يُــخَالُ أَمِينا

حيث وقعت (رُبَّ) اسماً لـــ(أنْ) المخففة من الثقيلة. وكذلك قول الشاعر:[4]

ولو عَلِمَ الأقوامُ كَيْفَ خَلَفْتُهُمْ ... لَرُبَّ مُفَدٍّ في القُبُورِ وحَامِدِ

حيث وقعت (رُبَّ) جواباً لـــ(لَوْ). ويرى الشُمُنّي(872هـ) أنَّه "يُحْتَمَلُ أنْ يُعدَّ ذلك ضرورة".[5]

وورود ثلاثة أنماط من الأنماط العربية تخالف ظاهرة عامة مطردة لا يقدح في هذه الظاهرة شيئاً، وقد اقتصرت هذه الأنماط الثلاثة على لغة الشعر، مع الأخذ بالحسبان أن الشاهد الأول المنسوب إلى حاتم الطائي مُتعدِّد الرواية، وما جاء متعدِّد

---

1. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الضرب 4: 1745، السيوطي: همع الهوامع 2: 349.
2. انظـــر: ديـــوان حـــاتم الطائي ص: 51، أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الضرب 4: 1741، الـــسيوطي: همـــع الهوامع 2: 349، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 119. وقد جاءت رواية عَجُزِه في الديوان وارتشاف الضرب: "أَخَذْتُ فلا قَتْلٌ لديَّ ولا أَسْرٌ".
3. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الضرب 4: 1741، السيوطي: همع الهوامع 1: 454، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 567، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 123.
4. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الضرب 4: 1741، السيوطي: همع الهوامع 2: 349، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 123.
5. السيوطي همع الهوامع 2: 349.

الــروايــة لــيس بحُجَّة كما أجمع عليه أهل هذه الصناعة، والشاهدان الثاني والثالث مجهــولا القائــل، ولم يستشهد بها أحد من النحاة الأوائل، وهذا ممّا يقلل من قيمة الشاهد اللغوي، والشاهد اللغوي متى لم يعرف اسم قائله، ولم يورده أحد من النحاة الأوائل الثقات كسيبويه(180هـ) والمبرد(285هـ) وابن السراج(316هـ) لا يعتدُّ به.

ويرى عبد القادر البغدادي(1093هـ) "أنَّ الشاهدَ المجهولَ قائلُه وتتمّته، إن صــدَر مِن ثقة يُعتمدُ عليه قُبِل، وإلاَّ فلا، ولهذا كانت أبياتُ سيبويه أصحَّ الشواهد، اعــتمد عليها خَلَف بعد سَلَف، مع أنَّ فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها، وما عِيبَ بها ناقلــوها، وقد خرج كتابُه إلى الناس والعلماءُ كثير، والعنايةُ بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونُظِــر فــيه وفُــتِّش، فما طَعَن أحدٌ من المتقدّمين عليه، ولا ادّعى أنّه أتى بشعرٍ منكر".[1]

ويقول ناصر الدين الأسد: "وخلاصة بحثنا هذا أنَّ الشّعر عامّة، ومنه الشّعر الجاهلي لا يعدو أن يكون في كتب النحو واللغة وسيلة للاستشهاد والاحتجاج، ومِن هــنا أُهمِلــت نــسبة الكثير منه إلى قائله، لو نُصَّ على نسبة البيت إلى رجل غير مــسمّى مــن إحدى القبائل العربية، ولذلك فنحن نرى أنَّ كتب النحو واللغة ليست مــصدراً أوّلياً من مصادر الشعر الجاهلي التي تثبت بها نسبةُ البيت أو الأبيات إلى شاعر بعينه".[2]

ومــن أحكــام (رُبَّ) أنّها توصل بــ(مَا)، وقد نصَّ ابن الشجري (542هـ) علــى أنَّ "وقــوع (مَــا) بعد (رُبَّ) على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون كافّة زيدت لــيصلح وقوع الفعل والمعرفة بعدها، والثاني: أنّها تكون بعد (رُبَّ) بمعنى: شيء،

1. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 1: 16.

2. الأسد: ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، 1996م، دار الجيل، بيروت، ص: 598.

والثالث: وقوعها بعدها زائدة لغواً، فلا تمنعها من العمل، كقولك: (رُبَّمَا رجلٍ عالمٍ لقيتُهُ)".[1]

ومن الشواهد على وقوع (مَا) زائدة لغواً قول عدي بن الرَّعلاء الغسَّاني:[2]

رُبَّما ضَرْبةٍ بِسَيفٍ صقيلٍ بَيْنَ بُصرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

وقد نصَّ سيبويه(180هـ) على أنَّهم: "جعلوا (رُبَّ) مع (مَا) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنَّهم لم يكن لهم سبيل إلى: (رُبَّ يقولُ)، فألحقوها (مَا)، وأخلصوها للفعل".[3]

وسواء كانت (مَا) الداخلة على (رُبَّ) بمعنى: شيء، أو زائدة، أو كافة تدخل على الجمل الفعلية والاسمية –مع اختلاف النحاة في دخولها على الجملة الاسمية– فإنَّ (مَا) على اختلاف الأوجه فيها لا تُغيِّر شيئاً في الظواهر الموقعية لـ(رُبَّ)، فتبقى لها الصدارة في الأساليب العربية، وقد نصَّ ابن يعيش(643هـ) على أنَّ "(رُبَّ) إذا كُفَّتْ بـ(مَا) عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر".[4]

وقد نابت الواو عن (رُبَّ) في بعض الأساليب العربية، كقول ابن أحمر الباهلي:[5]

---

1. ابن الشجري: الأمالي 2: 566.
2. انظر: الأصمعي: عبد الملك بن قريب، (ت216هـ)، الأصمعيات، 1970م، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ص: 152، ابن الشجري: الأمالي 2: 566، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 291، المالقي: رصف المباني ص: 271، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 157، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 582، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 205.
3. سيبويه: الكتاب 3: 115.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 486.
5. انظر: ديوان عمرو بن أحمر ص: 130، ابن الشجري: الأمالي 1: 216.

وبيضٍ لم يُخَالِطْهُنَّ فُحْشٌ   نَسِينَ وِصَالَنَا إلاَّ سُؤَالا

واختلف النحويون في هذه الواو، "فذهبت طائفة من المحققين، منهم أبو علي الفارســـي(377هـ) وعثمان ابن جني(392هـ)، إلى أنَّها عاطفة جملة على جملة، و(رُبَّ) هـــي الجارة مضمرة بعدها، وجاز إعمال الجار مضمراً؛ لأنَّ اللفظ بالواو ســـدَّ مسدَّه، وقال من خالفهم ـــ وهم الكوفيون والمبرد(285هـ) ـــ: بل الواو هي الجارة؛ لأنَّها صارت عوضاً من (رُبَّ)، فعملت عملها بحكم نيابتها عنها".[1]

وقـــال الفـــريق الثاني: "لو كانت عاطفة لم تقع في أوَّل الكلام".[2] وهلاَّ دلَّ وقـــوعها أوَّلاً على صحة ما ذهبنا إليه؛ لأنَّ الواو العاطفة لا يُبتدَأ بها. فإذا لم يكن هنا شيء تقع الواو عَطْفاً عليه، وكانت مُبتدأة دلَّ على أنَّها عوض من (رُبَّ)، فجاز ابتداؤها، كما جاز ابتداء (رُبَّ) في (رُبَّ قائمٍ)، و(رُبَّ بَلَدٍ) ونحو ذلك.[3]

وردَّ الفريق الأول: "بأنَّهم إذا استعملوها في أوَّل الكلام عطفوا بها على كلام مُقدَّر في نفوسهم".[4]

وسواء كانت الواو عاطفة أو نائبة عن (رُبَّ)، فإنَّ لها صدر الكلام في مثل هـــذه الأساليب، وقد نصَّ ابن الشجري(542هـ) على أنَّ "هذه الواو كثيراً ما تقع مبتدأً بها في الشعر".[5]

وممَّا ناب عن (رُبَّ) الفاء في قول ربيعة بن مَقْرومٍ الضبِّي:[6]

---

1. ابن الشجري: الأمالي 1: 217.
2. المصدر نفسه 1: 217.
3. انظر: الفارسي (أبو علي): الحسن بن أحمد (ت:377هـ)، المسائل البصريات، 1985م ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، 2: 699.
4. ابن الشجري: الأمالي 1: 217.
5. المصدر نفسه 2: 134.
6. انظـــر: المرزوقـــي: شـــرح ديـــوان الحماســـة 1: 385، ابن الشجري: الأمالي 1: 217، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 296، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 4: 101.

فإن أهلك فذي حَنَقٍ لَظَاهُ   وكادُ عَلَيَّ يلتهبُ التِهابا

فقد وقعت الفاء في صدر جملة جواب الشرط.

وكذلك نابت (بَلْ) عن (رُبَّ) في قول رؤبة:[1]

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ   لا يُشْتَرى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

فقـد تصدرت (بَلْ) هذا الأسلوب، ووقوع (بَلْ) نائبة عن (رُبَّ) قليل بالنسبة للحرفين الآخرين.

وكـأنَّ الـواو والفـاء و(بَلْ) في مثل هذه الأساليب من كِنايات الأعداد التي تتـصدر التراكيب، وليست أحرف عطف؛ لأنَّ أوّل الكلام لا يُعطف، والعاطف لا يقـع أوّلاً، وإنّما يجيء بعد معطوف عليه، وليست كذلك أحرف جرٍّ، فقد نصَّ أبو عليٍّ الفارسي (377هـ) على أنَّه "لو كان الجرُّ بالواو، دون (رُبَّ) المُضمَرة، لكان في قوله: (بَلْ بَلَدٍ) الجرُّ بـ(بَلْ)، وهذا لا نَعلَمُ أحداً به اعتداد يقوله".[2]

13.4 (إذن) الناصبة:

مذهب الجمهور في (إذَنْ) أنَّها: حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها: اسم، وأصـلها (إذا)، والأصـل أن تقول: (إذا جِئْتَني أكرَمْتُكَ)، فحُذف ما يضاف إليه، وعُـوِّض منه التنوين، والراجح ما ذهب إليه الجمهور: أنَّها حرف ينصب الفعل المـضارع، بـثلاثة شـروط: الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان حالاً رُفِع، والثاني: أن تكون مُصدَّرة، فإن تأخرت أُلغيت حتماً، والثالث: ألاّ يفصل بينها وبين الفعل بغير القَسَم والدعاء والنداء، وأجاز ابن عصفور(669هـ) الفصل بالظرف،

---

1. انظر: ديوان رؤبة ص: 150، ابن الشجري: الأمالي 1: 218، الأنباري: الإنصاف، مسألة: 72، 2: 529، ابـن يعـيش: شـرح المفصل 5: 27، المالقي: رصف المباني ص: 232، المرادي: الجنى الداني ص: 95. البلد هنا: القفر، الفِجاج: جمع فجّ، وهو الطريق الواسع بين جبلين، والقَتَم: الغُبار، والجَهْرَم: البِساط من الشَّعر.
2. الفارسي (أبو علي): كتاب الشِّعر 1: 51.

نحـــو: (إذنْ غـــداً أكــــرمك)، وأجاز الكسائي(189هــ) وهشام الضرير(209هــ) الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل حينئذ وجهان، والاختيار عند الكسائي(189هــ) النـــصب، وعــــند هــشام الضرير(209هــ) الرفع، وبعض العرب يلغي (إذن) مع استيفاء الشروط، وهي لُغيَّة نادرة حكاها عيسى(149هــ) وسيبويه(180هــ).

ومعنــــى (إذَنْ) عــــند سيبويه(180هــ): الجواب والجزاء، فحمله قوم منهم أبو علـــي الـــشلّوبين(660هـــــ) على ظاهره، وقال: إنَّها للجواب والجزاء في كلّ موضـــع، وحمله الفارسي(377هــ) على أنَّها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجـــواب وحـــده، نحـــو أن يقول القائل: (أُحبُّكَ)، فتقول: (إذَنْ أظنُّكَ صادقاً)، فلا يُتَصَوَّر هنا الجزاء.

واخـــتلف الـــنحويون أيضاً في رسمها على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنَّها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، والثاني: أنَّها تكتب بالنون، وإليه ذهب المبرد(285هــ) والأكثرون، وروي عن المبرد(285هــ) قوله: أشتهي أن أكـــوي يـــد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنَّها مثل (أنْ) و(لَنْ)، ولا يدخل التنوين بالحروف، والثالث: التفصيل، فإنْ أُلغيت كتبت بالألف، وإنْ عملت كتبت بالنون.[1]

وقـــد نـــصَّ سيبويه(180هــ) على أنَّ "(إذنْ) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأ عملـــت في الفعل، وذلك قولك: (إذَنْ أجيئَك)، و(إذن آتيك)".[2] ويُعلِّل الأسترابادي (686هــ) سبب كون (إذَنْ) العاملة في صدر الجملة لأنَّهم "إنَّما اشترطوا في نصب الفعل ألا يتوسط (إذنْ) بل يتصدر؛ لأنَّ نصب الفعل لغرض التنصيص على معنى

---

1. انظـــر: ســـيبويه: الكـــتاب 3: 12-16/ 4: 234، ابـــن السراج: الأصول 2: 148-149، المرادي: الجنى الداني ص: 361 ــ 366.

2. سيبويه: الكتاب 3: 12.

الشرط في (إذَنْ)، والشرط مرتبته التصدُّر".[1] ودلالة (إذَنْ) على الشَّرط ظاهرة في قول سيبويه(180هـ): "ولمَّا إذَنْ، فجوابٌ وجزاء".[2]

واشتراط سيبويه(180هـ) أن تكون (إذَنْ) العاملة جواباً لكلامٍ سابقٍ فيه إشارة إلى الموقع الذي تحلُّ فيه، ويحدد هذا الموقع السيرافي(368هـ) بقوله: "فلمَّا كانت (إذَنْ) جواباً قويت في الابتداء؛ لأنَّ الجواب لا يتقدَّمه كلام، ولمَّا وسِّطت وأُخِّرت زايلها مذهب الجواب، فبطل عملها".[3]

ويرى سيبويه(180هـ) أنَّ "(إذَنْ) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعل معتمد عليه، فإنَّها مُلغاة لا تنصب البتة، وذلك قولك: (أنا إذَنْ آتيكَ) حيث لا تكون إلا ملغاة".[4] وتفسير الاعتماد على ما ذكر عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أن يرجع الفعل الواقع بعدها إلى شيء يقتضي فيه رفعاً أو جزماً، كقولك: (أنا إذَنْ أكرمُكَ)، و(واللهِ إذَنْ لأفعل).[5] واعتماد الفعل بعد (إذَنْ) على شيء سابقٍ يكون للفعل فيه من تمام معناه ممَّا يتنافى وصدارة (إذَنْ).

وقد وردت (إذَنْ) ناصبة للفعل المضارع مع عدم صدارتها في قول الشاعر:[6]

لا تَجْعَلَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا   إنِّي إذَنْ أهلِكَ أوْ أطِيرا

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 41.
2. سيبويه: الكتاب 4: 432.
3. المصدر نفسه 3: 13.
4. سيبويه: الكتاب 3: 14.
5. انظر: الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1054، الخوارزمي: التخمير 4: 154.
6. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 22، 1: 177، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 227، المالقي: رصف المباني ص: 154، المرادي: الجنى الداني ص: 144، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 29، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 8: 456. والشَّطير: البعيد والغريب، أطير: أذهب بعيداً.

ويُخــرِّج ذلـك الأستراباذي(686هـ) على "أنّ الخبر هو: (إذَنْ أهلِكَ)، لا: (أهلِكَ) وحده، فتكون (إذَنْ) مُصدَّرة".[1]

وهـنا ينظـر الأستراباذي(686هـ) إلى جملة الخبر: (إذَنْ أهلِكَ) على أنّها جملـة مستقلة بحسب أصلها، وجاءت (إذَنْ) في صدرها، وكثيراً ما يحدث هذا في الأساليب العربية حيث يُؤتى بتركيب مسبوك وفق ترتيب معين، ويوضع في حشو تـركيب آخـر ليحل مكان كلمة من كلمات التركيب، ويشغل الوظيفة النحوية لهذه الكلمـة، ولعـلَّ هـذا من باب تداخل التراكيب حيث يوضع تركيب لغوي مسبوك تتصدره إحدى ألفاظ الصدارة في حشو تركيب آخر، ومن مميزاته أن يحافظ على الترتيب الموقعي لعناصره، وكذلك يحافظ على فونيم الإعراب لهذه العناصر بحيث لا يعمـل فـي هذه العناصر ما قبلها من العوامل، وهذا ما سُمّي في النحو العربي بالتعليق.

وفـي باب (إذَنْ)، يُثير النحاة قضية للنقاش هي أنّك لو قدّمت معمول الفعل علـى (إذَنْ) نحو قولك: (زيداً إذَنْ أكرمُ) هل تعمل (إذَنْ) أم تُلْغى؟ فقد ذهب الفراء (207هـ) إلى أنّه يبطل عملها، وأجاز الكسائي(189هـ) الرفع والنصب[2].

أمّا أبو حيان(745هـ) فله منهج آخر في تناول مثل هذه القضايا، فيرى أنّه يجـب على عالم اللغة قبل الخوض في مثل هذه القضايا والمناقشات أن ينظر إلى متكلمي اللغة هل نطقوا بمثل هذه الأنماط؟ فيكون بالإمكان إدخالها في نطاق البحث اللغوي أم أنّها من قبيل التمارين غير العملية، فتبعد عن نطاق البحث.[3]

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 44.
2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 2: 295.
3. انظـر: ضيف: شوقي، المدارس النحوية، 1999م، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص: 320-326.

فنـــراه هنا يُطبِّق هذا المنهج الذي يتبناه حيث يقول: "لا نصَّ عند البصريين لحفظـــه في ذلك، والذي تقتضيه قواعدهم المنع".[1] أي أنَّه لم يرد أن تكلم العرب بمثل هذا النمط التركيبي.

وإذا كان الأمر يحتمل النقاش، فإنَّ "مقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ألا تعمل والحالة هذه؛ لأنَّها غير مُصدَّرة، ويحتمل أن يقال: تعمل؛ لأنَّها وإن لم تُصدَّر لفظاً، فهي مصدرة في النيَّة؛ لأنَّ النية بالمفعول التأخير".[2]

وفي قول أبي حيان(745هـ): (إنَّها مصدَّرة في النيَّة) التفاتة منه إلى البنية العمـــيقة للجمل والتراكيب، وهذا من الجوانب التحويلية في النحو العربي، "فالمنهج التحويلـــي ينظـــر إلى مبنى الجملة باعتبارين: مبنى ظاهري للجمل، ومبنى باطني لهـــا، فالمبنـــى الباطني أو العميق يتميز بالعلاقات المعنوية التي تكون واضحة فيه تمامـــاً، أمَّا المبنى الظاهري أو الخارجي، فهو يمثل شكل العلاقات بترتيب كلماته على أنماط مختلفة، وتنظم قواعد الاستنباط للغة العلاقة بين المبنيين، فتنطبق على المبنى العميق، وتحوله إلى المبنى الظاهري، وتدعى هذه العملية بالتحويل".[3] أي أنَّ (إذَن) من حيث البنية السطحية في مثل هذا التركيب لم تُصدَّر، لكنها من حيث البنية العميقة لها الصدارة؛ لأنَّ الأصل في المفعول أن يأتي بعد الفعل.

وبـــناء على ما سبق يتبين أنَّ لـــ(إذَن) العاملة الصدارة في الجملة الفعلية مع الأخـــذ بالحسبان أنَّ (إذَن) لا تأتي في صدر النصوص والمقطوعات اللغوية، ولا يُبـــتدأ بهـــا الحـــديث إذا ما تجاذبه اثنان من المتكلمين، فلا بُدَّ أن تُسبق بكلام من المتحدث الأول حتى يكون لها الصدارة في كلام المتحدث الثاني، وهذا ما عناه أبو حـــيان(745هـــ) بقوله: "إنَّها لا تقع ابتداء كلام بل لا بُدَّ أن يسبقها كلام لفظاً أو تقديراً".[4]

---

1. انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 4: 1654، السيوطي: همع الهوامع 2: 295.
2. السيوطي: همع الهوامع 2: 295.
3. زوين: منهج البحث اللغوي ص: 45.
4. أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 1: 608.

المراجع

1. ابن الأثير، المبارك بن محمد، 1399هـ، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار الفكر، بيروت.
2. أحمد، نوزاد حسن، 1996م، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.
3. ابن أحمر، عمرو الباهلي، (ت:65هـ)، (د.ت)، ديوانه، جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
4. الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت:215هـ)، 1981م، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3.
5. الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت:905هـ)، 2000م، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. الأزهري، محمد بن أحمد، (ت:370هـ)، 2001م، معجم تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت.
7. الأستراباذي، محمد بن الحسن، (ت:686هـ)، (د.ت)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
8. الأسد، ناصر الدين، 1996م، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار الجيل، بيروت.
9. إشريده، عزام محمد ذيب، 2004م، دور الرتبة (المنزلة والموقع) في الظاهرة النحوية، دار الفرقان، عمّان.
10. الأصمعي، عبد الملك بن قريب، (ت:216هـ)، 1970م، الأصمعيات، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
11. امرؤ القيس، (ت:545م)، 1958م، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

12. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت:577هـ)، 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
13. أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6.
14. أنيس، إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8.
15. البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت:256هـ)، 2005م، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد محمد تامر، دار البيان العربي، القاهرة.
16. برجشتراسر، 2003م، التطور النحوي للغة العربية، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
17. بشر، كمال، 1998م، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة.
18. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ)، 2000م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
19. التَّرزي، فؤاد حنا، (د-ت)، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت.
20. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:471هـ)، 2004م، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5.
21. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:471هـ)، 1982م، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد.
22. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.
23. حاتم الطائي، (ت:605م)، 1981م، ديوانه، دار صادر، بيروت.
24. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، (ت:646هـ)، 1985م، الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسن حمّودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
25. حجازي، محمود فهمي، 1992م، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة، القاهرة.

26. حسّان، تمّام، 1988م، الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

27. حسّان، تمّام، 2004م، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4.

28. حسّان، تمّام، 1990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

29. حسن، عبّاس، 1975م، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط5.

30. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

31. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 2001م، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

32. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت:370هـ)، (د.ت)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

33. الخضري، محمد الشافعي، (ت:1286هـ)، 2005م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.

34. الخوارزمي، القاسم بن الحسين، (ت:617هـ)، 2000م، التخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض.

35. الدّاني، عثمان بن سعيد، (ت:444هـ)، 1985م، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.

36. الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، (ت:1230هـ)، 2000م، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت.

37. دمشقية، عفيف، 1987م، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت.
38. أبو دهبل الجمحي، 1972م، ديوانه، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف الأشرف.
39. ذو الرُّمة، (ت:117هـ)، 1982م، ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط2.
40. رؤبة بن العجّاج، (ت:145هـ)، 1980م، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.
41. الراجحي، عبده، 1986م، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت.
42. راغب، نبيل، 2003م، موسوعة النظريات الأدبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.
43. الزَّبيدي، محمد مرتضى، (ت:1205هـ)، 1973م، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام في الكويت.
44. الزّجاج، إبراهيم بن السَّري، (ت:311)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.
45. الزركلي، خير الدين، 1984م، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط6.
46. زكريا، ميشال، 1983م، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
47. زوين، علي، 1986م، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
48. أبو زيد، سعيد بن أوس، (ت:215هـ)، 1967م، النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2.

49. السامرائي، فاضل صالح، 1998م، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، بغداد.
50. السامرائي، فاضل صالح، 2002م، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط2.
51. ابن السراج، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
52. السعران، محمود، (د.ت)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
53. ابن السكيت، يعقوب بن إسحق، (ت: 244هـ)، 1949م، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4.
54. السلسيلي، محمد بن عيسى، (ت:770هـ)، 1986م، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
55. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت:581هـ)، 1984م، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الرياض، ط2.
56. سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت:180هـ)، 2004م، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
57. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1985م، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
58. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1985م، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

59. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1979م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار الفكر، بيروت، ط2.
60. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1998م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
61. شاهين، عبد الصبور، 1977م، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
62. ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت:542هـ)، 1992م، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
63. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت:1331هـ)، 2001م، الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرَم، عالم الكتب، القاهرة.
64. الصبان، محمد بن علي، (ت:1206هـ)، 1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
65. ضيف، شوقي، 1999م، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8.
66. طحّان، ريمون، 1981م، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
67. عبابنة، يحيى والزعبي:آمنة، 2005م، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، اربد.
68. عبد التواب، رمضان، 1997م، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
69. عبد التواب، رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6.
70. عبد التواب، رمضان، 1995م، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

71. عبد اللطيف، محمد حماسة، 2003م، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة.

72. عبد اللطيف، محمد حماسة، 1990م، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

73. عبد المطلب، محمد، 1994م، البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.

74. عبيد الله بن قيس الرقيات، (ت:85هـ)، 1986م، ديوانه، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

75. أبو عبيدة، مَعْمَر بن المُثَنَّى، (ت:210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سَزْكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

76. عضيمة، محمد عبد الخالق، 2004م، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.

77. العقّاد، عبّاس محمود، 1988م، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط6.

78. ابن عقيل، عبد الله العقيلي، (ت:769هـ)، 2003م، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

79. العُكْبَري، عبد الله بن الحسين، (ت:616هـ)، 1987م، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، ط2.

80. عمايرة، خليل أحمد، (د.ت)، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، إربد.

81. الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1988م، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلةِ الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

82. الفارسـي، الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1985م، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة.
83. الفـراء، يحيـى بن زياد، (207هـ)، 1983م، معاني القرآن، الجزء الأول بتحقـيق: أحمـد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمـد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3.
84. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت:170هـ)، 1995م، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، ط5.
85. أبـو الفـرج، محمـد أحمد، 1966م، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة العربية، بيروت.
86. فريحة، أنيس، 1981م، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
87. الفهري، عبد القادر الفاسي، 1983م، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية (الكتاب الأول)، دار توبقال للنشر، الرباط.
88. فودة، عبد العليم السيد، 2003م، "صدارة أسماء الاستفهام"، في أصول اللغة، مراجعة: أحمد عمر مختار، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد4.
89. الفيومـي، أحمد بن محمد بن علي، (ت:770هـ)، 1994م، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
90. القالـي، إسماعيل بن القاسم، (ت:356هـ)، 2001م، الأمالي مع كتابي ذيل الأمالـي والنـوادر، تحقـيق: صلاح هلل وسيد الجليمي، المكتبة العصرية، بيروت.
91. ابـن قتيبة، محمد بن عبد الله، (ت:276هـ)، 2006م، تأويل مُشكِل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2.
92. القفطـي، علـي بن يوسف، (ت:215هـ)، 1986م، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت.

93. القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)، 1988م، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
94. كُثَيِّر عزَّة، (ت:105هـ)، 1971م، ديوانه، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت.
95. كشك، أحمد، 1997م، من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة، ط2.
96. لبيد بن ربيعة العامري، (ت:41هـ)، 1997م، ديوانه، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت.
97. المالقي، أحمد بن عبد النُّور، (ت:702هـ)، 2002م، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط2.
98. ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت:672هـ)، (د.ت)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة.
99. ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ)، 1983م، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3.
100. المبرِّد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، 1963م، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.
101. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، 1980م، السّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.
102. المرادي، الحسن بن قاسم، (ت:749هـ)، 1992م، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.
103. المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، (ت:421هـ)، 2003م، شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، تحقيق: غريد الشيخ وإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

104. المصري، فتح الله صالح، 1987م، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، دار الوفاء، القاهرة.
105. مصطفى، إبراهيم، والزيات:أحمد حسن، وعبد القادر:حامد، النّجار:محمد علي، 1972م، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط2.
106. مُضرّس الربعي، 1970م، ديوانه، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد.
107. مطلوب، أحمد، 1987م، بحوث لغوية، دار الفكر، عمّان.
108. المعري، أبو العلاء (ت:449هـ)، 1977م، رسالة الغفران، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط10.
109. مندور، محمد، 1980م، الأدب وفنونه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
110. ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت:711هـ)، 2000م، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
111. الميداني، أحمد بن محمد، (ت:518هـ)، 1987م، مجمع الأمثال، تحقيق: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
112. النّحاس، أحمد بن محمد، (ت:338هـ)، 1988م، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3.
113. النّمر بن تولب العُكلي، (ت:14هـ)، 2000م، ديوانه، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت.
114. النووي، يحيى بن شرف، (ت:676هـ)، 1990م، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
115. هارون، عبد السلام محمد، 2002م، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

116. ابــن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت:761هـ)، 2003م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

117. ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت:761هـ)، 2003م، مغني اللبيب عن كــتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

118. ابــن هشام: عبد الملك الحِميَريّ، (ت:213هـ أو 218هـ)، 1996م، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السَّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الخير، بيروت.

119. ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت:643هـ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.